اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (41) يونيو 2025م | السنة الرابعة
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

ملف العدد > صـ 27

عدن: أزمة الغاز تبتلع فرحة العيد

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي
رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عدن - اليمن Economista.967@gmail.com
www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03

افتتاحية العدد 04

من نحن 06

شروط النشر في المجلة 07

■ معرض الحبوب بخنفر.. خطوة متقدمة نحو السيادة الغذائية في أبين..... ◄ 14

تطورات اقتصادية

■ وكالات التصنيف الائتماني الدولية: نشأتها، دورها، إخفاقاتها، والتحديات الماثلة أمامها في بيئة مالية بالغة التعقيد
- أ. د. جلال حاتم..... ◄ 18

■ الغاز المنزلي في اليمن: من نعمة وطنية إلى مصدر نهب منظم
- د. عبدالغني جغمان..... ◄ 27

■ تداعيات انهيار قطاع النفط والغاز في اليمن وطرق المواجهة
- أ.د. محمد القحطاني ..... ◄ 29

■ معارض البذور وبنوك البذور
- م. محمد ثابت النشيلي ..... ◄ 32

أسعار الصرف

■ تحليل أسعار الصرف لشهر مايو ◄ 11

■ تحليل أسعار السلع لشهر مايو ◄ 37

مقالات اقتصادية

■ الاقتصاد تحت قصف الحرب والانقسام (التشخيص واستشراف الحل)
د. أحمد مبارك بشير ..... ◄ 41

■ الحرب تطال صناعة الاسمنت - د. حسين الملعسي..... ◄ 48

■ أهمية الدعم الخارجي في نجاح رئيس الحكومة
- د. يوسف سعيد احمد ..... ◄ 50

■ الذكاء العاطفي كما يجب أن نعرفه
- د. سامح محمد عبدالحي ..... ◄ 52

■ التدفقات المالية لخطط الاستجابة الإنسانية ودورها في الاقتصاد اليمني - د. سامي محمد قاسم ..... ◄ 60

من أوراق عمل ورش الرابطة

■ بيئة الأعمال الداعمة للقطاع الخاص
د. ابتهال عوض أحمد ◄ 67

الاقتصاد والناس

■ الفوضى المالية والنقدية في الظروف الراهنة
- د . حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... < 83

هيئة التحرير:

رئيس التحرير

د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:

د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:

د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

الإخراج الفني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

د. جلال عبدالله حاتم

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

أ. فواز الحنشي

الافتتاحية

ثورة النسوان في عدن

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

شاركت مئات النساء في تظاهرات عدن يوم 10 مايو 2025 حيث رفع نساء عدن شعار ثورة النسوان في عدن احتجاجا على تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وانهيار الخدمات الأساسية خاصة انقطاع الكهرباء.

كانت الأسباب الرئيسية للتظاهرة هي أزمة الكهرباء الحادة حيث تعاني عدن من انقطاع الكهرباء لفترات طويلة تصل إلى 19 ساعة يوميا مع توفير التيار لمدة ساعة ونصف فقط في بعض الأحيان بسبب نقص الوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء كما أن أسباب الحركة النسوية المدنية تردي الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم وعدم انتظام الرواتب إضافة إلى نقص المياه وارتفاع درجات الحرارة والرطوبة مما زاد من معاناة السكان خاصة كبار السن والأطفال.

أن تلك الأزمات الحادة هي محصلة لسيادة الحرب وعدم الاستقرار واخفاق الإدارة الحكومية الناتج عن الإهمال وعدم تقديم حلول جذرية للأزمات رغم كون عدن العاصمة المؤقتة للبلاد.

رفعت الحركة النسوية السلمية المباركة مطالب حقوقية وهي مشروعة وفقا للدستور ومنها توفير الكهرباء والمياه بشكل مستدام وتحسين الوضع المعيشي والخدمات الصحية والتعليمية وطالب النساء السلطات بوضع وتنفيذ حلول مستدامة لتلك المشكلات في أسرع وقت ممكن

تعد تظاهرات عدن النسائية تعبيرًا سلميا حادا وعن غضب شعبي متصاعد جراء الأزمات المتراكمة ومع ذلك يبقى الوضع مرتبطًا بحل الخلافات السياسية وتحسين إدارة الموارد

تعبر مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن إعجابها الشديد بالروح المدنية النسوية وبالأسلوب السلمي للمطالبة بالحقوق وتؤيد المؤسسة مطالب ثورة نسوان عدن وتطالب السلطات بتقدير اسلوب الاحتجاجات السلمية كتعبير عن المطالبة بالحقوق المكتسبة وتطالب الحكومة لحل سريع ومستدامة لأزمة الكهرباء والماء في ظل صيف عدن شديد الحرارة.

> ■ في الوقت الذي تشهد فيه البلاد حروب وصراعات سياسية مسلحة تسجل مدينة عدن سابقة وانفراد على مستوى المنطقة تمثلت في حركة سلمية نادرة مطالبة بالحقوق وخاصة الكهرباء في ظل انهيار شامل وانقطاع التيار الكهربائي على مدار اليوم تقريبا

مـــن نحـــــن؟

نبـــذة عـــــن التأسيس:

تأسســت مجموعــة رابطــة الاقتصاديــن علــى تطبيق الواتســاب من قبل د. حســين الملعسي رئيس قســم الاقتصاد الدولي فــي كلية الاقتصــاد والعلوم السياســية/ جامعــة عــدن، حيــث لقــت الفكــرة استحســانا لدى المؤسســون الأوائل الذين انضموا إلــى المجموعــة مــن الأكاديميين ورجــال المال والأعمال والإعلاميين والمســؤولين التنفيذيين، والذيــن بمجموعهــم شــكلوا النــواة الأولــى لرابطــة الاقتصاديين.

وفــي تاريــخ 7 مــارس عــام 2022 تــم تأســيس مؤسســة الرابطــة الاقتصاديــة كمؤسســة رســمية تعمــل وفقــاً لتصريح مزاولة النشــاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشــؤون الاجتماعيــة والعمل

الرسالة:

تســعى الرابطــة أن تكــون منبــرًا اقتصاديًــا لكل المهتميــن في الشــأن الاقتصادي، في إطار شــراكة تســعى إلى معافــاة الاقتصــاد، وتقديــم مقترحات بالحــلول والمعــالجات للمشكــلات الاقتصــادية، كإسهام في تحقيق النمــو الاقتصادي، وتحسين بيئــة الأعمال علــى طريق النمو المســتدام

الرؤيــة:

خلق شــراكة مجتمعيــة رائدة، والعمــل الجماعي لإيجــاد حلــول مبتكــرة للمشــكــلات الاقتصاديــة، ووضــع أســس علميــة للشــراكة بيــن الدولــة والقطــاع الخــاص؛ لتحقيق شــــــروط معقولة لمعافــاة الاقتصــــــــاد

القيــم:

يحكم عمل المؤسســـــة منظومة من القيـــــم والتي تتجســـــــد فـــي المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبـــــــادرة والعمل الجماعـــــــي

الأهـــداف:

- تشــجيع قيام شــراكة مجتمعية تســهم فــي إعادة بنــاء الاقتصــاد الوطنــي من أجــل الاســتفادة من كل الطاقــات المتاحة فــي المجتمع
- المســاهمة فــي دراســة المشــكلات الاقتصاديــة وتقدم حلول ومعالجات تســاعد في خلــق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المســاهمة فــي تنفيذ المشــروعات التــي تتبناها المنظمــات الدوليــة في مجــال التنميــة المجتمعية
- إعــداد الدراســات والبحــوث الاقتصاديــة بما فيه خدمة رجــال الأعمــال وتنمية اقتصــاد البلاد.
- تبنــي عقــد الــورش والنــدوات والمؤتمــرات المتخصصــة فــي مجــالات الاقتصــاد والتنميــة
- العمــل على إصــدار دورية خاصة للرابطة تنشــر فيهــا نتاج الحلقــات النقاشــية والــورش والمؤتمرات المتخصصة وإشــهار التجارب الناجحــة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشــية عبــر مجموعــة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشــاكل الاقتصادية الراهنة والخــروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسســة
- تنشــيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العــام وتطور علاقــات مع منظمــات المجتمــع المدني المناظــرة محلية ودولية
- الســعي للإســهام الفعــال مــع الجهات الرســمية لوضــع السياســات والأجــراءات والقوانيــن المنظمة للنشــاط الاقتصادي في البلاد بما يســاعد على تحســين بيئــة الأعمال
- تقديــم الإستشــارات الاقتصادية لأعضــاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشــاء منصــات إلكترونيــة للرابطة تعكــس رؤيتها ورســالتها وأهدافها وأنشــطتها المختلفة

- تنشــيط الحوارمع المهتمين في الشــأن الاقتصادي العام وتطوير علاقــات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	الحجم	السعر (ريال يمني)
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبة عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- جولة القطيبي
info@taibataden.com
TaibatAdenTrading
www.taibataden.com
taibataden94

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك!

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي:

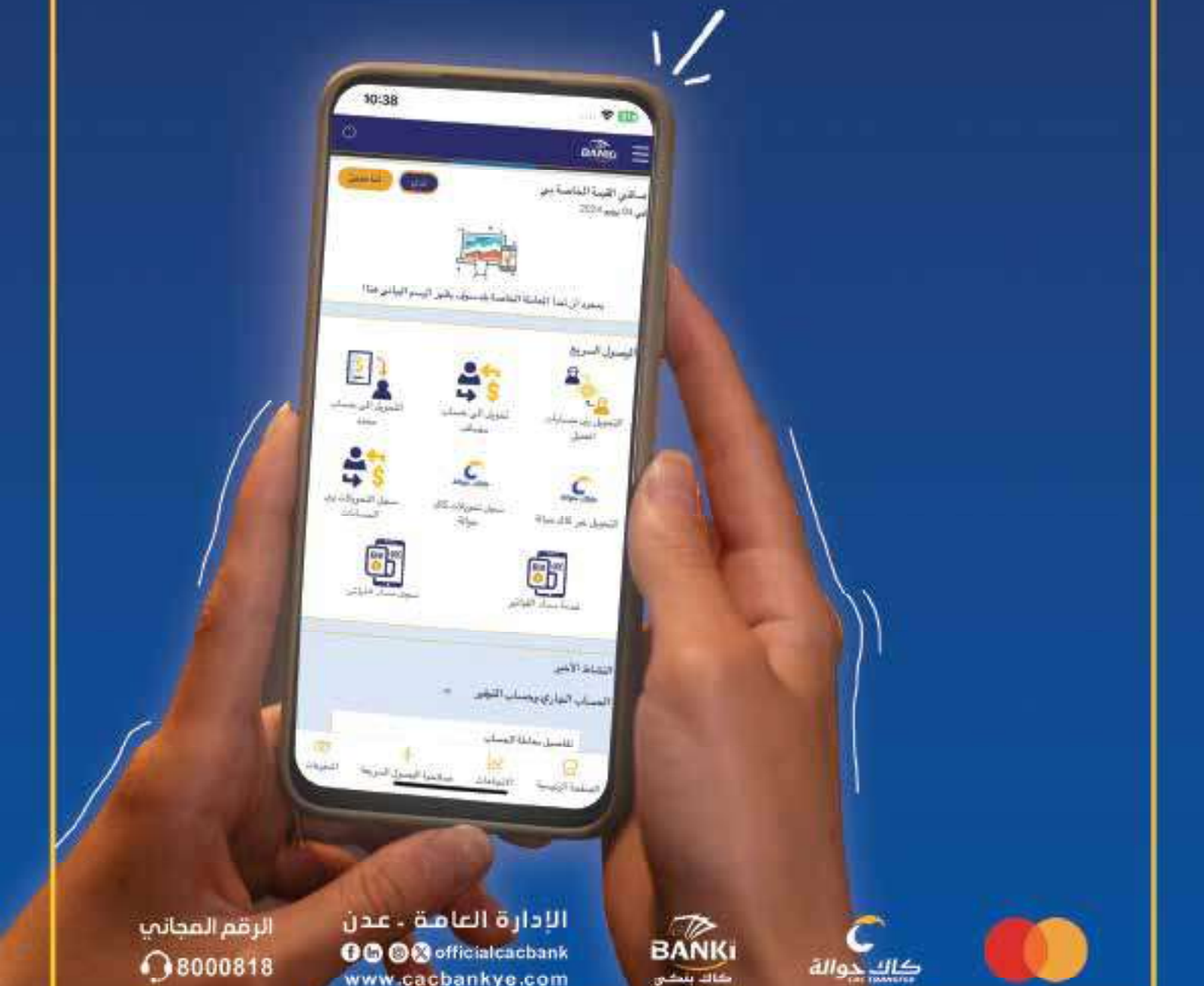

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKI كاك بنكي

كاك حوالة

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

تقرير أسعار

صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر مايو 2025

إعداد:
د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

اولًا: حركة أسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار لشهر مايو 2025م:

من خلال تتبعنا لحركة أسعار الصرف للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية (الدولار والريال السعودي) نلاحظ تأرجح سعر الصرف بمتوسط شهري بلغ 668 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و2489 ريال يمني مقابل الدولار، لوحظ انخفاضا طفيفا خلال أيام الشهر إذ انخفض في الثلث الأول من الشهر بنسبة (1- %)، وفي الثلث الثاني من الشهر انخفض بنسبة (44%-)، وفي الثلث الأخير من الشهر انخفض بنسبة (- 0.2%) (انظر جدول رقم (1))

ثانيًا: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

مع استقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في محافظة صنعاء وارتفاعها الجنوني في محافظة عدن تتفاقم الفجوة بين المحافظتين إذ بلغ اقصى حدود الارتفاع 380 %

ثالثاً: المزاد المعلن خلال شهر أبريل 2025م:

من خلال الجدول رقم (2) الموضح لحركة المزاد المعلن خلال الشهر هناك مزادين بقيمة ستون مليون دولار فقد تم قبول سبعة عشر مليون دولار بما يعادل أثنان واربعون مليار ريال يمني، بنسب تغطية تتراوح بحوالي (34 %، و 22%)، وكان سعر الإرساء يتأرجح بين 2521 و 2518 ريال يمني مقابل الدولار

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر مايو لعام 2025م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(12/2025)	06 مايو	2560	2521	2521	30,000,000	10,152,000	25,593,192,000	34%	100%
(13/205)	12 مايو	2556	2518	2518	30,000,000	6,664,000	16,779,952,000	22%	100%

المصدر: البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر مايو لعام 2025م

أسعار السوق - محافظة عـدن | أسعار السوق - محافظة صنعاء

البيانات		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	مايـــو	677	680	2575	2594	139.8	140.2	535	537
02	مايـــو	655	665	2492	2536	139.8	140.2	535	537
03	مايـــو	660	665	2511	2536	139.8	140.2	534	537
04	مايـــو	658	663	2503	2544	139.8	140.2	534	537
05	مايـــو	664	667	2526	2544	139.8	140.2	534	537
06	مايـــو	670	673	2549	2567	139.8	140.2	534	537
07	مايـــو	669	672	2545	2563	139.8	140.2	534	537
08	مايـــو	667	670	2537	2556	139.8	140.2	534	537
09	مايـــو	666	669	2534	2552	139.8	140.2	544	545
10	مايـــو	670	673	2549	2567	139.8	140.2	544	545
11	مايـــو	669	671	2545	2559	139.8	140.2	534	537
12	مايـــو	668	670	2538	2556	139.8	140.2	534	537
13	مايـــو	669	671	2545	2559	139.8	140.2	534	537
14	مايـــو	669	671	2545	2559	139.8	140.2	534	537
15	مايـــو	668	670	2538	2556	139.8	140.2	534	537
16	مايـــو	666	668	2534	2548	139.8	140.2	534	537
17	مايـــو	666	668	2534	2548	139.8	140.2	534	537
18	مايـــو	665	667	2534	2544	139.8	140.2	534	537
19	مايـــو	668	670	2541	2556	139.8	140.2	534	537
20	مايـــو	666	668	2534	2548	139.8	140.2	534	537
21	مايـــو	664	666	2526	2540	139.8	140.2	534	537
22	مايـــو	666	668	2534	2548	139.8	140.2	534	537
23	مايـــو	663	665	2522	2536	139.8	140.2	534	537
24	مايـــو	665	666	2530	2540	139.8	140.2	534	537
25	مايـــو	664	666	2526	2540	139.8	140.2	534	537
26	مايـــو	665	667	2530	2544	139.8	140.2	534	537
27	مايـــو	665	666	2530	2540	139.8	140.2	534	537
28	مايـــو	665	666	2540	2540	139.8	140.2	534	537
29	مايـــو	665	666	2530	2540	139.8	140.2	534	537
30	مايـــو	665	667	2530	2544	139.8	140.2	534	537
31	مايـــو	665	667	2530	2544	139.8	140.2	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash.

ZASCO
THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN
بيت الكهرباء الأول في اليمن
شركة آل زاهر الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة
Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM
ELECTROMECHA

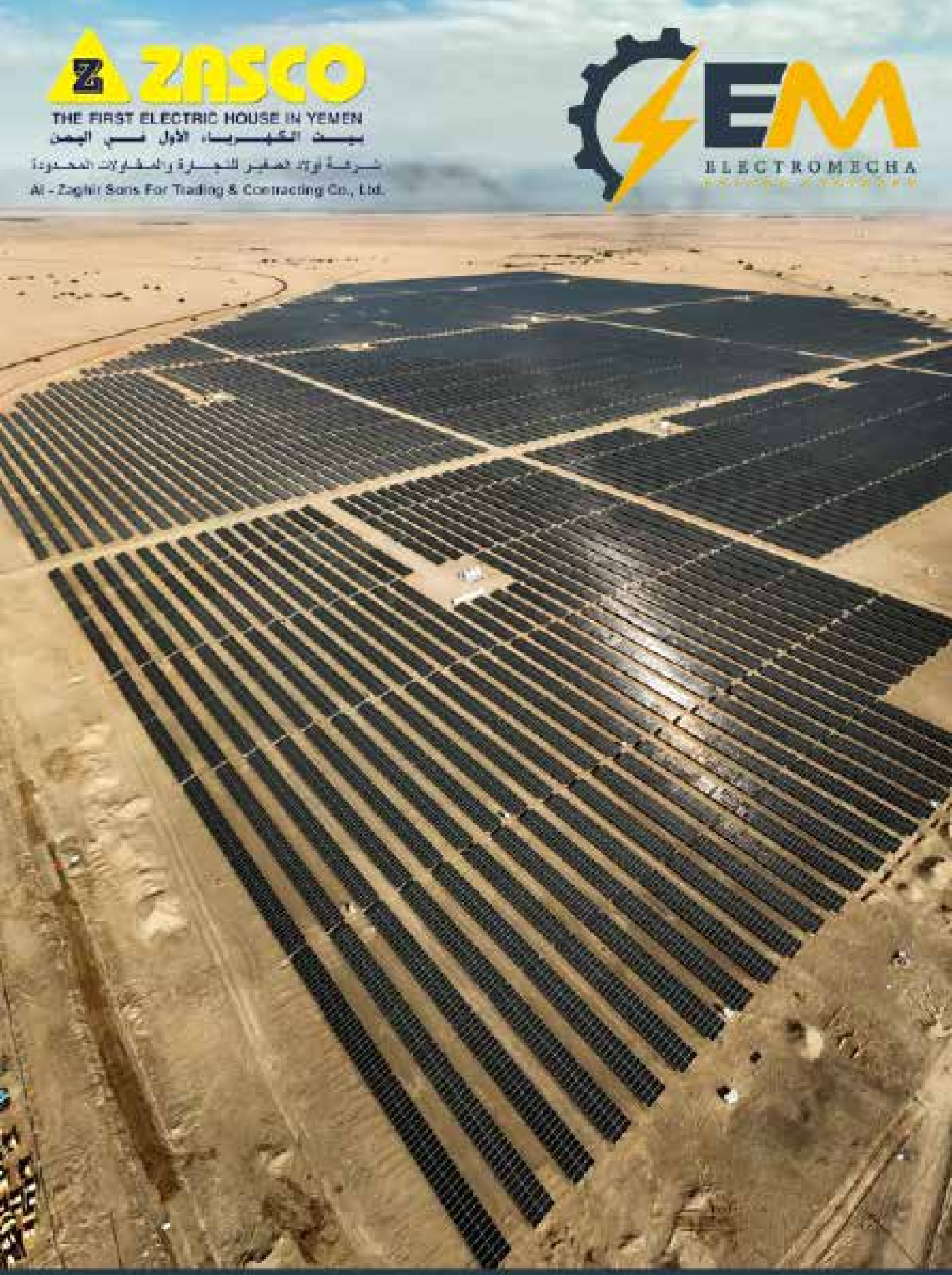

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

معرض الحبوب بخنفر..
خطوة متقدمة نحو السيادة الغذائية في أبين

أبين/ فواز الحنشي:

في تجسيد حي لجهود تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، شهدت مديرية خنفر بمحافظة أبين تنظيم فعاليات معرض الحبوب المحلي الثاني، ضمن مشروع دعم التغذية الشامل للمجتمعات المتأثرة بانعدام الأمن الغذائي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ منظمة كير العالمية، وبإشراف ورعاية معالي وزير الزراعة والري والثروة السمكية اللواء سالم السقطري

المعرض الذي احتضنته أرض دلتا أبين الزراعية، جاء بمشاركة واسعة من المزارعين المحليين، العارضين، وبنك البذور في منطقة الكود، ليشكل منصة تكاملية بين القطاع الزراعي والجهات المانحة، ويسلط الضوء على أهمية استعادة الإنتاج الزراعي المحلي من محاصيل الحبوب الغذائية ذات القيمة الاستراتيجية، في ظل تحديات الأمن الغذائي العالمية

منصة للإنتاج والتوعية

لم يكن المعرض مجرد مناسبة لعرض المنتجات، بل تجسيدًا لشراكة فاعلة بين المزارع والمؤسسات الداعمة. حمل رسالة مفادها أن خنفر قادرة على إطعام نفسها بنفسها، إذا ما توفرت لها سبل الدعم والتسويق والإرشاد، مع التأكيد على الدور المحوري لبنك البذور في الكود كمصدر موثوق لبذور محلية عالية الجودة، قادرة على منافسة المستورد

أجنحة المعرض:
تراث زراعي حي

1. جناح ثروة الحبوب:

ضم المعرض أصنافًا متنوعة من الحبوب المنتجة محليًا مثل الذرة الرفيعة، الدخن، الذرة الشامية، القمح، والفول السوداني، إلى جانب

أدوات زراعيــة تقليديــة وأطباق محلية مصنوعــة مــن الحبــوب، فــي عرض يعكس غنــى المنطقة الزراعــي وتراثها العريق

2. جناح المرأة الريفية:

أبرز المعــرض الدور الفاعــل للمرأة الريفيــة، حيث عرضت عدد من النســاء منتجــات مصنعة من الحبــوب مثل كعك الدخــن، زيــت السمســم، وغيرها من المأكولات، وســط إشــادات بدور المرأة في دعــم الأمن الغذائــي المحلي

◄ أصوات من الأرض: مطالب وطموحات

قالــت المزارعــة هــدى العــوش: "ننتج هــذه المواد بأيدينــا، لكن نواجه صعوبة فــي الوصــول إلى الأســواق، وكان المعــرض فرصة مهمة لتســويق منتجا تنا. "

أمــا المزارع رشــيد الرويكــي فأكد: "المنتــج المحلــي لا يقــل جــودة عن المســتورد، نحتــاج فقط إلــى دعم في توجيه الســيول إلــى أراضينــا وتوفير البذور."

بــدوره، قــال المــزارع عبدالــرزاق الدوبحي وهو ممســك بكيــس من بذور الــذرة الرفيعــة: "هذه البــذور من بنك الكــود، إنتاجيتها ممتــازة، لكننا بحاجة إلــى معــدات حديثة وتســويق فعّال."

◄ رسالة توعوية.. "من البذرة إلى السوق"

إلى جانب العــرض، تضمّن المعرض فعاليــات توعويــة قدّمهــا المهنــدس عبدالقــادر الســميطي، ســلط فيهــا الضــوء على أهميــة الحبــوب المحلية فــي مواجهــة التحديــات الاقتصاديــة والمناخيــة، مؤكــدًا أن كل بــذرة قمــح تُــزرع محليًا تســاهم في حمايــة الأمن الغذائي

◄ دعم دولي وشراكة محلية

أكدت ماجدة موســى، مديــرة برامج الأمــن الغذائــي بمنظمــة كيــر، التزام المنظمــة بتنفيذ برامج مســتدامة لدعم المجتمعات الهشــة. فيما أوضح محســن سلام، منســق المنظمة، أن الشراكة مع وزارة الزراعة تهــدف إلى تحويل خنفر إلى نمــوذج ناجح للســيادة الغذائية من خلال دعــم زراعة الحبــوب محليًا

مــن جانبــه، قــال المهنــدس محمد النشــيلي، مدير عام التسويق الزراعي:

"المعرض يمثل نواة لوضع استراتيجية وطنية تسهم في رفع الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد."

كما أشار مدير الزراعة والري بأبين، د. حسين الهيثمي، إلى تنوع مناخ المحافظة وملاءمته لإنتاج مختلف أنواع الحبوب، بينما طالب مدير الإرشاد الزراعي بأبين أبوبكر عمر صالح بدعم مشاريع الري وتوسيع زراعة الذرة والدخن، وإعادة أبين إلى موقعها الريادي في إنتاج الحبوب

التنمية تبدأ من دعم المزارع

قال مستشار المحافظ لشؤون الزراعة، الشيخ حيدرة دحة: "دعم المزارع هو دعم للاقتصاد والتنمية، وارتفاع أسعار القمح عالميًا يجعل من دعم الحبوب المحلية ضرورة وطنية."

بدوره، دعا مدير عام خنفر المحامي مازن اليوسفي إلى إنشاء مشاريع سدود لحصاد مياه السيول واستخدامها في ري الأراضي الزراعية، دعمًا لاستدامة الإنتاج

خطوة أولى في طريق طويل

يُختتم المعرض الثاني للحبوب في خنفر برسالة واضحة: الطريق إلى السيادة الغذائية يبدأ بخطوات عملية على الأرض، وبإرادة المزارع ودعم الشركاء. وعلى الرغم من صغر حجم المعرض، فإن آفاقه التنموية واسعة، ليشكل نواة لمشاريع أكبر نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في دلتا أبين

تطورات اقتصادية

وكالات التصنيف الائتماني الدولية

نشأتها، دورها، إخفاقاتها، والتحديات الماثلة أمامها في بيئةٍ ماليةٍ بالغة التعقيد

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
مستشار مجلس أمناء جامعة
أم القيوين - دولة الإمارات

تمهيـــــد:

الحقيقة لم أجد صعوبةً في تبرير اختياري الكتابة عن "وكالات التصنيف الإئتماني الدولية CRAs" للعدد (41) من مجلة الرابطة الاقتصادية، فالواقع الذي نعيشه اليوم يشهد اضطرابات في التجارة العالمية، وخاصة بين الولايات المتحدة والصين، كما أن عدم اليقين والإجراءات المتبادلة أدى إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يؤدي إلى انخفاض دخل الصادرات للعديد من الدول، والذي بدوره يقود إلى انخفاض عائدات الضرائب وزيادة الحاجة إلى الاقتراض الحكومي، فينجم عنه بالضرورة ارتفاع الديون

صحيح أن هناك تغييراتٍ طرأت مؤخراً في العلاقات التجارية الأمريكية – الصينية، لكن الواقع يشير إلى أن المصدرين لا يزالون تحت وقع صدمةٍ مصحوبةٍ بفرحٍ حذرٍ بعودة التجارة الصينية إلى مسارها الطبيعي، فالشركات لا تزال تنظر إلى الأمر بكونه إعفاءً مؤقتاً فقط يستمر لمدة 90 يوماً ليس إلا

فوفقاً لصحيفة Financial Times الصادرة بتاريخ 14 مايو 2025م، فإن حالة عدم اليقين التي أحدثتها الحرب التجارية لا تزال قائمةً، حسبما قال

المصدرون، مما يعني أن الكثيرين ما زالوا يكثفون جهودهم لتنويع الإنتاج خارج الصين والسعي إلى أسواق جديدة.

هيرون ليم، الخبير الاقتصادي في موديز أناليتكس قال: "الاتفاق يمنح الجانبين الوقت لمحاولة إعادة التكيّف". فأمام الجانبين 90 يوماً للتوصُّل إلى اتفاقٍ أكثر ديمومة. يأتي ذلك بعد أن قوَّضت سياسة التعريفات الجمركية لدونالد ترامب ثقة الشركات في صنع السياسات الاقتصادية الأمريكية، وفقًا للمحللين. كما أشار المصدرون إلى أن التعريفات المخفضة كانت أعلى بكثير مما كانت عليه قبل تولي ترامب منصبه في يناير 2025م، إذ بدأ تجميد الشحنات لمدة شهر، والذي بدأ بعد أن عطلت تعريفات ترامب في 2 أبريل أنماط التداول العادية، في الذوبان التدريجي الآن

تلك بعض من أسبابٍ عديدةٍ كانت وراء الكتابة عن "وكالات التصنيف الإئتماني الدولية" للعد الحالي

القسم الأول:

1. تعريف وكالات التصنيف الائتماني الدولية

دعونا نعرّف في البدء وكالات التصنيف الائتماني الدولية. فهي مؤسساتٌ ماليةٌ متخصصةٌ تُقيّم الأهليّة والجدارة الائتمانية لدولٍ تتمتع بالسيادة وللشركات والأدوات المالية كالسندات، وتؤثر تصنيفاتها على قرارات الاستثمار على مستوى العالم، وما يترتّب على ذلك كتكلفة الاقتراض، والسمعة الاقتصادية

وبذلك فهي تُقيّم مدى قدرة المقترض (دولةً كانت أو شركةً أو كياناً مالياً) على الوفاء بالتزاماته تجاه الديون. وتُمنح تصنيفات مثل AAA أعلى جودة إلى D وهذا يشير إلى حالة تعثّر في ضوء الوضع المالي للمقترض، واستقراره الاقتصادي، وملف المخاطر

ولعل من أهمّ وكالات التصنيف الائتماني العالمية الرائدة، ما يلي:

1- ستاندرد آند بورز (S&P) - الولايات المتحدة الأمريكية

2- موديز لخدمات المستثمرين - الولايات المتحدة الأمريكية

3- فيتش للتصنيف الائتماني – ولها مقران رئيسان في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

إذ أن هذه الوكالات الثلاث تسيطر على معظم أعمال سوق التصنيف الائتماني الدولي

2. أهداف وكالات التصنيف الائتماني الدولية

هناك العديد من الأهداف، نشير فيما يلي إلى أبرزها:

- تزويد المستثمرين بتقييمات المخاطر لاتخاذ قراراتٍ استثماريةٍ مستنيرة
- تعزيز شفافية السوق من خلال نشر تقييمات مخاطر الائتمان
- تعزيز كفاءة سوق رأس المال من خلال تصنيفات موحدة تتفاوت وفقاً للحالة المراد دراستها وتقييمها
- دعم التسعير القائم على المخاطر، مما يسمح للمقرضين بتعديل أسعار الفائدة بناءً على مخاطر الائتمان المتوقعة

3. مصادر مشروعية وقوة وكالات التصنيف الإئتماني الدولية:

تستمد وكالات التصنيف الائتماني شرعيتها وتأثيرها من عدة عوامل رئيسة، لعل أهمها في رأيي:

أ. السمعة السوقية والمصداقية المتراكمة عبر فترةٍ طويلةٍ من الزمن:

فمن خلال عقودٍ عديدةٍ من الخدمة المهنية والنشاط غير المنقطع وسمعة العلامة التجارية مكّنت الوكالات من جعلها تمتلك نفوذاً كبيراً في القطاع المالي العالمي

ب. الوزن التنظيمي

في الولايات المتحدة، تُصنّف هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) وكالات التصنيف الائتماني كمنظمات تصنيف إحصائي معترف بها وطنياً (NRSROs).

جدير بالذكر، أنه في أوروبا، تخضع وكالات التصنيف الائتماني للرقابة من قِبَل هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA). وتُستخدم تصنيفاتها في اتفاقية بازل 3 وغيرها من اللوائح المصرفية الدولية لتحديد متطلبات رأس المال

ج. التكامل مع تفويضات الاستثمار

يُلزم القانون أو السياسات العديد من المستثمرين المؤسسين، مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين، بالاستثمار في أدواتٍ مصنفةٍ فوق حدٍّ أو تقييمٍ معين

د. التأثير على الاقتراض السيادي

تؤثّر التصنيفات الائتمانية السيادية

بصورةٍ مباشـرةٍ علـى أسـعار الفائدة على السـندات الحكومية، والوصول إلى التمويـل الدولي، ومدى جـدارة وأهلية الحصول على مسـاعدات من مؤسسات مثـل صنـدوق النقـد الدولـي أو البنك الدولي

4. نشـأة وكالات التصنيـف الإئتمانـي الدوليـة:

يعـود تاريخ نشـأة وكالات التصنيف الائتمانـي الدوليـة فـي USA إلـى منتصف القرن التاسـع عشـر وأواخره. وتطـوَّرت بشـكلٍ ملحـوظٍ خلال القرن العشـرين مع نضوج الأسـواق المالية العالميـة. فمـثلاً وكالة موديـز لخدمات المسـتثمرين تأسسـت في 1909، حيث نشـرت في البداية دليـل موديز للأوراق الماليـة الصناعيـة والمتنوعـة، وهو دليـل معنـيّ بمعلومات السـندات. وفي ذات العـام بـدأ فـي إصـدار تصنيفات ائتمانية للسـندات - وهو مفهـومٌ جديدٌ في ذلـك الوقت. وهنـاك سـتاندرد آند بـورز (سـتاندرد آنـد بـورز جلوبال للتصنيفـات الائتمانية)، التي تأسسـت عـام 1860 (باسـم بورز للنشـر)؛ ثم اندمجت عام 1941 لتصبح سـتاندرد آند بورز. تأسسـت على يد هنـري فارنوم بـورز (بورز للنشـر)، ودخلت لاحقًا في اندمـاج مع سـتاندرد سـتاتيكس. بدأت نشـاطها بتقديم بياناتٍ ماليةٍ عن السكك الحديديـة، وتطـورت لتصبـح وكالـة تصنيـف ائتمانـي بحلـول أربعينيـات القـرن الماضـي، مـع التركيـز علـى السـندات الحكومية وسـندات الشركات. وأخيـراً فيتش للتصنيـف الائتماني التي تأسسـت عام 1914 مـن قبل جون نولز فيتـش، ولها مقران رئيسـان في كلٍ من

نيويورك ولنـدن. كانت فيتـش أول من أدخـل مقيـاس التصنيـف الائتماني من AAA إلـى D فـي عشـرينات القرن الماضـي، وهو نمـوذج أصبـح معياراً يُتَبَـعُ فـي مختلف أنحـاء القطاع

القسم الثاني:

المعاييـر التي تعتمـد عليها وكالات التصنيـف الإئتمانـي الدولية :

تعتمـد وكالات التصنيـف الائتمانـي الدوليـة على مجموعـةٍ مـن المعايير الماليـة والاقتصاديـة والسياسـية عند تقييـم الجـدارة الائتمانيـة للـدول أو الشـركات أو المؤسسـات الماليـة. صحيـح، بأن لكل وكالـةٍ منهجيةً خاصةً بهـا، لكنهـا تشـترك فـي معظـم هذه الأسـس. فالتصنيفات تتـراوح عادة من AAA للدلالـة علـى التصنيف الأعلى، إلـى D وهـو يـدلُّ على وضع سـيء و خطير .

ويمكـن تلخيـص هـذه المعايير على النحـو التالي:

المجموعةالأولى:
المعايير الاقتصادية

1. معـدلات النمو الاقتصـادي، فكلما كان النمـو مسـتداماً ومرتفعـاً، زاد مسـتوى القـدرة على السّـداد
2. التنـوع الاقتصـادي ودرجـة الانكشـاف: تنـوُّع الاقتصـاد يقلل من المخاطـر (الاقتصـاد المتنـوع أكثـر اسـتقراراً)
3. مسـتوى الدخل القومـي ونصيب الفـرد من الناتـج المحلي
4. معـدل البطالـة وفعاليـة سـوق ا لعمل

المجموعة الثانية:
المعايير المالية

1. مسـتوى الديـن العـام (% من الناتـج المحلـي الإجمالي)
2. عـبء خدمة الدين (نسـبة الفوائد المدفوعة مـن الميزانية)
3. العجـز أو الفائض فـي الميزانية العامة
4. قـدرة الدولـة أو الجهة على توليد إيرادات مسـتقرة (ضرائـب، صادرات، إلخ)

المجموعة الثالثة:

المعايير النقدية والمالية الخارجية

1. الاحتياطيات الأجنبية وقدرة الدولة على تغطية وارداتها وخدمة دينها الخارجي
2. ميزان المدفوعات (الفائض أو العجز في الحساب الجاري)
3. مرونة سعر الصرف واستقرار العملة المحلية
4. كفاءة النظام المصرفي والرقابة على القطاع المالي

المجموعة الرابعة:

الإطار المؤسسي والسياسي

1. الاستقرار السياسي وجودة الحوكمة
2. مدى استقلالية البنك المركزي.
3. شفافية السياسات الاقتصادية ومصداقية الحكومة
4. مخاطر الفساد وضعف ا لمؤ سسا ت

المجموعة الخامسة:

العوامل الخاصة (للدول أو الشركات)

- الصراعات الداخلية أو الخارجية.
- القطاع الذي تنتمي إليه الشركة ومدى تعرضه لمخاطر السوق
- الإدارة والحوكمة لدى الشركات.

ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أن البيئة المالية المتغيرة، تضفي على أعمال محلّلي وكالات التصنيف الإئتماني الدولية صعوباتٍ جمّة. ففي أواخر شهر مارس 2025، نشرت صحيفة فاينانشال تايمز مقالاً بعنوان "تعاطف مع محللي الائتمان السيادي"، تناول التعقيدات التي يواجهها محللو الائتمان السيادي عند تقييم ومنح التصنيفات الائتمانية للدول، وخاصةً الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة. حيث سلّط المقال الضوء على التحديات التي يواجهها المحللون نتيجةً للتوازن الدقيق بين المؤشرات الاقتصادية والاعتبارات السياسية

القسم الثالث:

وكالات التصنيف الإئتماني الدولية وتقييم الحكومات والشركات العربية:

يمكن لوكالات التصنيف الائتماني الدولية القيام بتقييم كل من الحكومات العربية والشركات العربية، شريطة أن يكون لديها إمكانية الوصول إلى البيانات المالية ذات الصلة، وأن توافق الجهة المصنّفة على عملية التصنيف أو تتعاون معها. تعمل هذه الوكالات وفقاً للمعايير التنظيمية العالمية، وقد صنفت – ولا تزال – جهاتٍ سياديةً وشركاتٍ ومؤسساتٍ ماليةً في جميع أنحاء العالم العربي لعشرات السنين، كما ان تقييماتها تحظى باعترافٍ واسع النطاق ويستخدمها المستثمرون والمؤسسات المالية الدولية وصانعو السياسات

1. التصنيفات السيادية للحكومات العربية

تُصدر وكالات التصنيف الائتماني الدولية، (موديز وستاندرد آند بورز وفيتش)، بصورةٍ منتظمةٍ تصنيفاتٍ ائتمانيةً سياديةً للحكومات العربية. حيث تُقيّم هذه التصنيفات الجدارة الائتمانية للدولة - أي قدرتها واستعدادها للوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد

أمثلة على التصنيفات السيادية:

- **المملكة العربية السعودية:**

- موديز: في أكتوبر 2023، أكدت التصنيف عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة
- ستاندرد آند بورز: في مارس 2024، حافظت على تصنيفها عند A/A-1 مع نظرة مستقبلية إيجابية

- **جمهورية مصر العربية:**

- خفضت موديز التصنيف السيادي لها في عام 2023 إلى Caa1 بسبب انخفاض قيمة العملة وارتفاع مستويات الدين

- **الإمارات العربية المتحدة:**

- أكدت فيتش التصنيف السيادي عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة في عام 2024.

2. تصنيفات الشركات والقطاع المالي

تقوم الوكالات الدولية أيضاً بتصنيف الشركات العربية، وخاصة الشركات الكبرى والبنوك والمؤسسات المالية ذات التعرض الدولي أو نشاط سوق رأس المال

◄ أمثلة:

- يُصنّف بنك الإمارات دبي الوطني وبنك قطر الوطني (QNB) بانتظام من قِبل ستاندرد آند بورز وموديز
- حصلت أرامكو (المملكة العربية السعودية) على تصنيف ائتماني من وكالتي فيتش (A) وموديز (A1)
- تُصنّف البنوك المصرية، مثل بنك مصر والبنك الأهلي المصري،

بناءً على السقف السيادي وسجلاتها الائتمانية المستقلة

3. الترخيص القانوني والاختصاص القضائي

هذه الوكالات ليست هيئاتٍ حكوميةً، ولكنها معترفٌ بها من قبل الأسواق المالية والهيئات التنظيمية حول العالم. ولا تعتمد قدرتها على إصدار التصنيفات على العلاقة أو الوضع السياسي، بل على إمكانية:

- الوصول إلى البيانات المالية والتعاون من الجهة المصنّفة،
- احتساب حجم طلب السوق على الآراء الائتمانية،
- الالتزام بالأطر التنظيمية الدولية، مثل مدونة قواعد السلوك الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) لوكالات التصنيف الائتماني

في الدول العربية، تعترف العديد من البنوك المركزية وهيئات أسواق المال (كهيئة سوق المال السعودية، والهيئة العامة للرقابة المالية المصرية مثلاً) بتصنيفات هذه الوكالات لأغراضٍ تنظيميةٍ واستثمارية

4. استخدام التصنيفات الائتمانية عملياً

- إصدار السندات: تستخدم دول مثل الأردن والبحرين وعُمان التصنيفات الائتمانية عند إصدار سندات اليورو في الأسواق الدولية
- ثقة المستثمرين: تُعد تصنيفات الدول والشركات من العوامل الرئيسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد أسعار الفائدة على القروض

وبناءً عليه، يمكن القول بأن وكالات التصنيف الائتماني الدولية مُخولةٌ ومعترفٌ بها بالكامل لتصنيف الحكومات والشركات العربية. بل وتُعد هذه التصنيفات أدواتٍ مؤثرةً في القطاع المالي الدولي، وهي بالغة الأهمية للشفافية، ولدعم المستثمرين في اتخاذ القرارات، والوصول إلى أسواق رأس المال العالمية

القسم الرابع:
التصنيف.. والدوافع والضغوط السياسية

من خلال استقراء متأنٍ للواقع، ثبت بأنه يمكن للدوافع والضغوط السياسية أن تؤثر على التصنيفات التي تمنحها وكالات التصنيف الائتماني (شأنها في ذلك شأن المؤسسات المالية الدولية الأخرى) للحكومات والشركات. ويمكن أن تتجلّى هذه التأثيرات بطرقٍ مختلفة، ويتضمّن ذلك التحيزات المحتملة الناجمة عن الانتماءات السياسية الشخصية للمحللين، والعلاقات بين المسؤولين الحكوميين والمديرين التنفيذيين للوكالات، وردود الفعل على الأحداث السياسية أو عدم الاستقرار.

وفيما يلي نشير إلى حالاتٍ توضح المدى الذي ذهبت إليه الدوافع والضغوط السياسية وصارت مثار نقاشٍ في أروقة ودهاليز السياسة والاقتصاد، بل ظهرت للعلن:

- التحيزات السياسية للمحللين: تشير الأبحاث إلى أن الانتماءات السياسية الفردية للمحللين يمكن أن تؤثر بشكلٍ خفي على تقييماتهم. ففي دراسة نشرت في Chicago Booth Review (وهي منصة اتصال رقمية تملكها كلية إدارة الأعمال بجامعة شيكاغو، وتقدم محتوىً يتناول أحدث الأبحاث الأكاديمية في مجالات الأعمال والسياسات والأسواق) خلصت إلى أن المحللين الذين حددوا أنفسهم كديمقراطيين يميلون إلى تعيين تصنيفات ائتمانية أقل قليلاً للشركات خلال حكم الجمهوريين، والعكس صحيح. وهذا يشير إلى أن الميول السياسية الشخصية يمكن أن تدخل درجة من التحيز في تقييمات الائتمان، وهذا بلا شك أمرٌ خطير

وهنا أشير أيضاً إلى تخفيض وكالة موديز التصنيف الائتماني السيادي للولايات المتحدة في منتصف مايو 2025م بسبب مخاوف بشأن تراكم ديون البلاد المتنامية، والبالغة 36.2 تريليون دولار ما يعادل تقريباً 124% من الناتج المحلي الإجمالي، في خطوة رأى فيها (ترامب) أنه تصنيفٌ مقصود قد يُعقّد جهوده لخفض الضرائب وربما يُثير موجاتٍ من القلق في الأسواق العالمية

- العلاقات بين المسؤولين والوكالات: يمكن للعلاقات الشخصية بين المسؤولين الحكوميين والمديرين التنفيذيين لوكالات التصنيف الائتماني أن تؤثر أيضاً على التصنيفات. حيث كشفت دراسة أجرتها جامعة "هيريوت وات Heriot-Watt University" أن الصحة المالية للبلد يتم تصنيفها بشكلٍ أكثر إيجابية عندما يكون لوزير ماليته علاقات شخصية مع كبار المديرين التنفيذيين في وكالات التصنيف الائتماني. ويؤكد

هذا "المحسوبية" على إمكانية تأثير الديناميكيات السياسية على التقييمات المالية الموضوعية ظاهرياً

- ردود الفعل على الأحداث السياسية: من المعروف أن وكالات التصنيف الائتماني تعدل التصنيفات استجابة للتطورات السياسية، مما قد يؤدي أحيانًا إلى اتهامات بالتحيز السياسي. على سبيل المثال، في عام 2011، خفضت شركة ستاندرد آند بورز (S&P) التصنيف الائتماني الطويل الأجل للولايات المتحدة من AAA إلى AA+، مشيرة إلى المخاوف بشأن المخاطر السياسية وارتفاع أعباء الديون. قوبل هذا القرار بانتقادات من شخصيات سياسية مختلفة، الذين اعتبروه مدفوعاً بدوافع سياسية. وبالتأكيد نتذكر كيف سارعت وكالات التصنيف إلى إعادة النظر في تصنيف الحكومات والشركات العربية في ضوء الأحداث التي شهدتها عددٌ من البلدان العربية، والتي عرفت آنذاك بـ "ثورات الربيع العربي" الذي لم يكن على الإطلاق لا ربيعاً ولا عربياً. وحسبي هنا أن أشير إلى أنه حينها على سبيل المثال تمَّ خفض التصنيف الائتماني لـ "البنك الأهلي المتحد" في 2011م في البحرين، رغم ان الوكالة التي قامت بالتخفيض وهي وكالة "كابيتال انتليجنس" اعترفت بسلامة الوضع المالي للمصرف وحسن إدارته للمخاطر التي يواجهها والموزَّعة جغرافياً بصورةٍ متوازنةٍ حيث أن موجوداته داخل البحرين لا تزيد عن 20% من إجمالي ميزانيته، فضلاً عن قوة ربحية المصرف من العمليات، وملاءته المرتفعة في نهاية 2010م، وهو ما يمكّن المصرف على تكوين المؤونات لتغطية الديون غير العاملة

وعلى الرغم من التدهور السياسي والأمني النسبي الذي شهدته بعض البلدان العربية آنذاك، إلا أن قدراتها المالية والنقدية لم تتراجع بذات القدر، مما يدفع إلى القول بأن المسارعة في تخفيض التصنيف الإئتماني لتلك البلدان كان يتسم بالتسرّع والمبالغة بل لعله كان استجابةً لضغوطٍ سياسيةٍ معينة

- التحيز المتصور ضد مناطق معينة: اتهمت بعض الحكومات وكالات التصنيف الائتماني بالمعاملة غير العادلة. على سبيل المثال، خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية، انتقد المسؤولون الأوروبيون وكالات التصنيف الائتماني التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها لخفض التصنيف الائتماني للدول الأوروبية، زاعمين أن هذه الإجراءات أدت إلى تفاقم الأزمة وتأثرت باعتبارات سياسية

- انتقادات الحكومة لخفض التصنيفات: أبدت الحكومات أحياناً مقاومةً بل وتحدَّت بقوةٍ خفض التصنيفات، معتبرة إياه متحيزاً سياسياً. ففي ديسمبر 2024، انتقدت سلوفاكيا خفض وكالة موديز لتصنيفها الائتماني ووصفته بأنه "غير لائق ومن جانبٍ واحد"، مما يشير إلى أن التقييم تأثر بعواملَ سياسيةٍ

توضّح هذه الحالات أنه في حين تهدف وكالات التصنيف الائتماني إلى تقديم تقييماتٍ موضوعيةٍ محايدة، فإن تقييماتها يمكن أن تتأثر بعواملَ سياسيةٍ، سواء من خلال تحيزات المحللين الفرديين، أو العلاقات المؤسسية، أو ردود الفعل على الأحداث السياسية

من جانبٍ آخر، وبعيداً عن الدوافع والضغوط السياسية التي يمكن أن تؤثر على تصنيف الوكالات، نناقش إمكانية أن ترتكب أخطاء في أثناء التصنيف

حيث برهن الواقع على أنه يمكن فعلاً لوكالات التصنيف الائتماني الدولية أن ترتكب أخطاء في تصنيفاتها. وقد تحدث هذه الأخطاء بسبب منهجياتٍ معيبة، أو بيانات غير دقيقة، أو سوء تقدير للمخاطر، أو ضغوط خارجية.

وفيما يلي بعض الأمثلة لمثل هذه الأخطاء التي أوردها تقرير لجنة التحقيق في الأزمة المالية FCIC.

أ) التصنيف الخاطئ للقروض العقارية (الأزمة المالية 2008):

- منحت وكالات التصنيف الائتماني، وخاصة موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، تصنيفات AAA للأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري (MBS) والتي تبيّن لاحقاً أنها قروضٌ عقاريةٌ دون المستوى المطلوب عالية المخاطر

- عندما انهار سوق الإسكان، فقدت هذه الأوراق المالية قيمتها بصورةٍ لافتة، مما أدى إلى الأزمة المالية العالمية

- تعرضت الوكالات لانتقاداتٍ بسبب الاعتماد المفرط على نماذج معيبة والفشل في تقييم المخاطر بشكل صحيح

ب) تخفيض التصنيف الائتماني لليونان (2010):

- خفضت ستاندرد آند بورز وموديز تصنيف الديون السيادية لليونان في عام 2010، مما ساهم في إثارة الذعر في الأسواق وتفاقم أزمة منطقة اليورو

- في وقتٍ لاحق، زعم بعض خبراء الاقتصاد أن التخفيض كان "عدوانياً" للغاية، حيث تمكنت اليونان من التعافي بشكل أسرع مما كان متوقعاً في البداية

- اتهم الاتحاد الأوروبي الوكالات بزيادة حدّة الأزمة المالية بدلاً من تقييم قدرة اليونان على الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل بشكلٍ موضوعي، وذلك بحسب تقرير المفوضية الأوروبية عن وكالات التصنيف الائتماني

ت) تخفيض ستاندرد آند بورز الخاطئ للتصنيف الائتماني للولايات المتحدة (2011)

- في عام 2011، خفضت ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من AAA إلى AA+، واسندت في ذلك على الجمود السياسي بشأن سقف الديون

- ومع ذلك، تم الاكتشاف لاحقاً أن ستاندرد آند بورز ارتكبت خطأً رياضياً قدره 2 تريليون دولار في حساباتها!!

- على الرغم من الخطأ، ظل التصنيف قائماً، مما أثار الشكوك في أن الدوافع السياسية لعبت دوراً في ذلك، وذلك وفقاً لبيان وزارة الخزانة الأمريكية بشأن خطأ ستاندرد آند بورز

ث) المبالغة في تقدير ليمان براذرز قبل انهيارها (2008)

- حافظت ليمان براذرز على تصنيف استثماري A2 من موديز، A من ستاندرد آند بورز إلى ما قبل إفلاسها في سبتمبر/أيلول 2008 بفترةٍ وجيزة

- فشلت الوكالات في إدراك أو تقييم أزمة السيولة والتعرض المفرط للمخاطر التي تعرضت لها الشركة

- تسبَّب الانهيار المفاجئ لشركة ليمان في حدوث فوضى في السوق، مما يثبت أن التصنيفات لم تعكس الصحة المالية الحقيقية للشركة، وذلك وفقاً لما ورد في تقرير لجنة التحقيق في الأزمة المالية FCIC.

ج) تخفيض التصنيف الائتماني لإسبانيا والبرتغال (2012)

- في عام 2012، خفضت موديز وستاندرد آند بورز تصنيف إسبانيا والبرتغال، مما تسبب في حالة من الذعر وزيادة تكاليف الاقتراض

- أظهر التحليل اللاحق أن التصنيفات ربما كانت متشائمة بشكلٍ مبالغٍ فيه، حيث تعافى كلا الاقتصادين بشكل أسرع من المتوقع

- اتهم بعض المسؤولين الأوروبيين الوكالات بأنها عملت على تفاقم الأزمة من خلال تقييمات المخاطر المتأخرة أو غير الدقيقة

القسم الخامس:

وكالات التصنيف الإئتماني الدولية.. وقرارات ترامب الأخيرة

بالتأكيد أثرت – ولا تزال - تؤثّر قرارات الرئيس دونالد ترامب الأخيرة بشأن الرسوم الجمركية على تصنيفات وتوقعات وكالات التصنيف العالمية. فهذه الرسوم أحدثت شكوكاً اقتصاديةً كبيرة، مما دفع وكالات مثل موديز وستاندرد آند بورز جلوبال وفيتش للتصنيف الائتماني إلى إعادة تقييم توقعاتها وتقييماتها الائتمانية.

فقد أعربت موديز مثلاً عن مخاوفها من أن استمرار ارتفاع الرسوم الجمركية، إلى جانب التخفيضات الضريبية المقترحة، قد يُضعف الوضع المالي للولايات المتحدة. كما أكدت الوكالة أن القوة المالية الأمريكية آخذة في التراجع، وأن السياسات التجارية الجديدة قد تُفاقم هذا الاتجاه، مما قد يؤدي إلى تدهور في التوقعات الائتمانية للولايات المتحدة.

كما ذهبت ستاندرد آند بورز جلوبال إلى أبعد من ذلك، إذ أعلنت رداً على قرارات ترامب غير المتوقعة بخصوص الرسوم الجمركية التجارية واسعة النطاق وتأثيراتها، عن مراجعةٍ شاملةٍ لجميع توقعاتها للاقتصاد الكلي. هم يتوقعون ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة، وقد عدّلوا توقعاتهم لنهاية العام إلى ما يقارب 4%. إضافةً إلى ذلك، تشير توقعاتهم إلى أن الرسوم الجمركية الجديدة ستخفّض نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة تتراوح بين 0.3 و0.4 نقطة مئوية.

في حين أشارت فيتش إلى أن الرسوم الجمركية سوف تؤثر تأثيراً سلبياً معتدلاً على الوضع الائتماني لمختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعات الدوائية والأجهزة الطبية. كما ذكرت أن الرسوم الجمركية قد

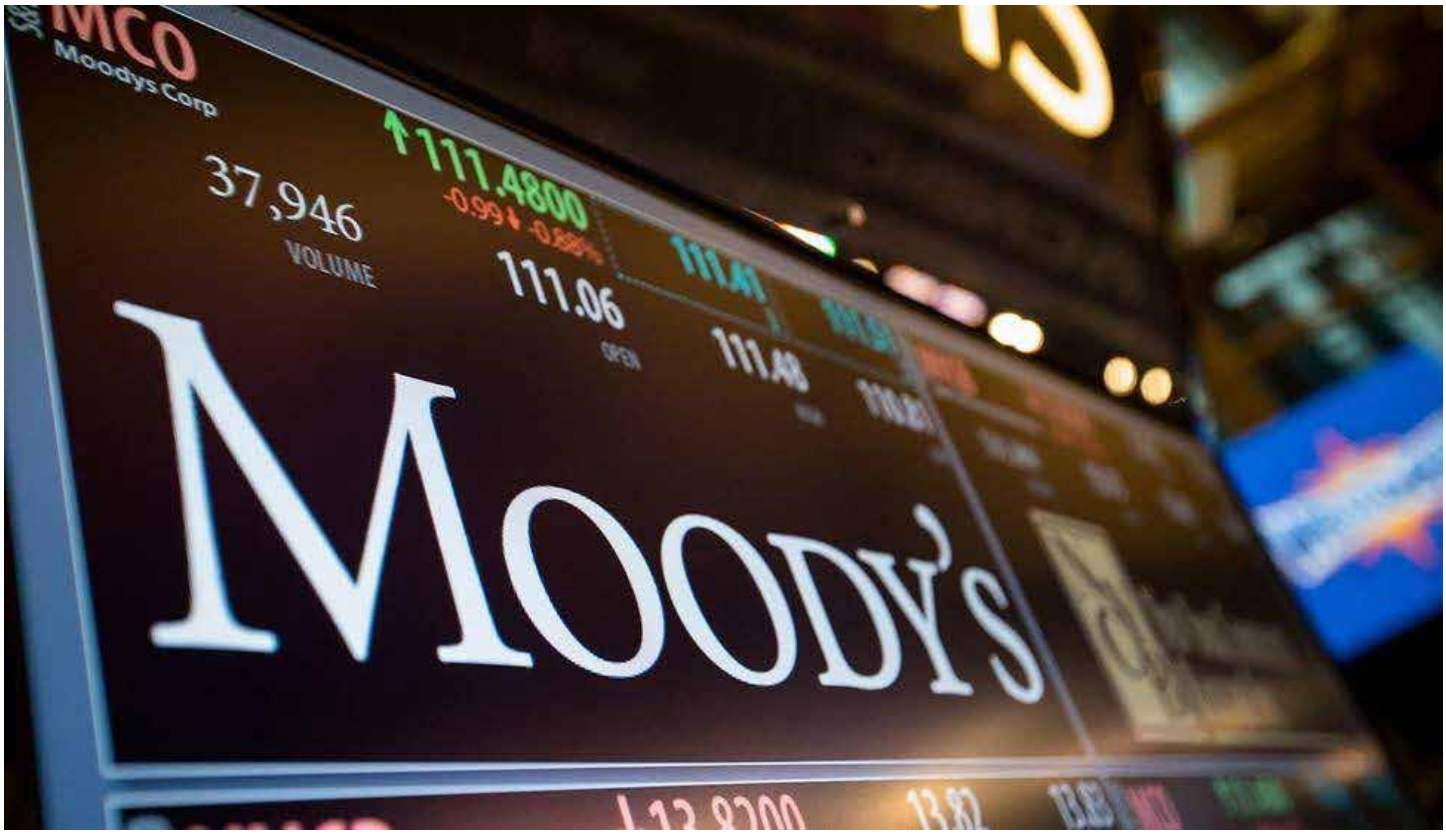

تـؤدي إلـى زيـادة تكاليـف الاقتراض وتغيير تخصيصـات رأس المال العالمية.

لنتطـرَّق وعلـى نحـوٍ سـريعٍ إلى بعـض الأمثلـة

● **الصيـن:** خفضـت وكالـة فيتـش للتصنيف الائتمانـي التصنيف الائتماني طويل الأجـل للعملات الأجنبيـة للصين مـن "A+" إلـى "A"، مشـيرةً إلى مخاوف بشـأن ارتفاع الديـن الحكومي والمخاطـر المالية، لا سـيما مع تصاعد الرسـوم الجمركية الأمريكية ـ الصينية

● الهند والدول الآسـيوية المجاورة: أشـارت وكالـة موديز إلى أن الرسـوم الجمركيـة الأمريكيـة البالغـة 125% على جميع الـواردات مـن الصين تزيد بشـكل كبير مـن مخاطر تراجـع النمو في الدول الآسـيوية المجـاورة، بما في ذلـك الهند. ومن المتوقـع أن يؤدي عدم اليقيـن المحيـط بالسياسـات التجارية الأمريكيـة إلـى تقويض ثقة الشـركات وثقـة المسـتهلكين في المنطقـة (كان هذا قبـل التطورات الأخيـرة بين أمريكا والصين والتي أشـرنا إليهـا في مقدمة المقال)

● دول مجلـس التعـاون الخليجـي: أشـارت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إلـى أن دول مجلس التعـاون الخليجي، مثـل المملكـة العربيـة السـعودية والإمـارات العربيـة المتحـدة، معرضة بشـكل مباشـر للرسـوم الجمركيـة الأمريكية بشـكلٍ محدودٍ نظراً لمحدودية صادراتهـا إلى الولايـات المتحدة. ومع ذلـك، لا تـزال الآثـار غير المباشـرة، وخاصـةً من خلال تقلبات أسـعار النفط، مصـدر قلق

● المغـرب: يواجه المغـرب تحديات بسـبب الرسـوم الجمركيـة الأمريكية البالغـة 10% والرسـوم الجمركيـة المرتفعـة المرتقبـة علـى السـيارات وقطـع غيارها، مما قد يعيـق طموحاته فـي صناعـة بطاريـات السـيارات الكهربائيـة. تسـعى الـبلاد جاهـدةً لترسـيخ مكانتهـا كلاعب رئيسـي في مجال السـيارات الكهربائيـة، لكن هذه الرسـوم تُدخل شـكوكًا على استراتيجية نموها مسـتقبلاً

ففي مقال منشـور فـي Bloomberg Businessweek فـي 18 إبريـل 2025م وتحـت عنـوان بارز: (موديـز للتصنيفـات الائتمانيـة ترفع توقعاتهـا لحـالات التخلف عن السـداد هـذا العـام، في ظـل تصاعـد الحروب التجاريـة عالميـاً، والتي مـن المرجح بشـكلٍ متزايـدٍ أن تؤثـر سـلباً علـى النمـو الاقتصـادي وتجعـل الحصـول على التمويـل أكثر صعوبـةً)، ورد بأن شـركة التصنيـف الائتمانـي تتوقع أن تصل نسـبة التخلـف عن السـداد بين الشـركات ذات التصنيـف المضاربـي

إلى 3.1% بحلول نهاية العام، مقارنةً بتوقعها السابق البالغ 2.5%.

وحتى لو تحقَّق هذا التوقع، فإنه سيظل يمثل انخفاضاً في معدل التخلف عن السداد مقارنة بالعام السابق، لكن موديز تشير إلى أنه لا يلزم حدوث صدمةٍ سلبيةٍ كبيرةٍ ليرتفع المعدل بدلاً من أن ينخفض، وقد يصل حينها إلى ما يصل إلى 6%.

باختصار، فإن قرارات الرسوم الجمركية الأخيرة دفعت وكالات التصنيف العالمية ومؤسسات البحوث المالية إلى تعديل تقييماتها، مما يعكس تزايد المخاطر الاقتصادية وعدم اليقين الناجم عن هذه السياسات

◄ ختاماً:

يمكننا القول بأنه على الرغم من أهمية وكالات التصنيف الإئتماني الدولية، إلا أنها واجهت عدداً هائلاً ووازناً من الانتقادات، خاصةً بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، بسبب تضارب المصالح، التصنيفات المتأخرة أو غير الدقيقة، التأثير المفرط للسياسة، الأخطاء الفنية. وقد أدّى ذلك إلى تطبيق سلسلةٍ من الإصلاحات كزيادة التنظيم والرقابة، في ظل تنامي الدعوات لمزيد من الشفافية، وتنويع منهجيات التصنيف، ومنافسة وكالات التصنيف الجديدة أو الإقليمية مثل سكوب للتصنيفات الائتمانية في أوروبا، وARC للتصنيفات الائتمانية، وداغونغ في الصين.

ولا يفوتنا الإشارة إلى ما أفادت به بلومبرغ في 21 أبريل 2025 من أن موديز وMSCI سوف تُطلقان منصَّةً مُصممةً لتقييم المخاطر في قروض الائتمان الخاصة، بهدف توفير تقييمات مخاطر للقروض التي تفتقر عادةً إلى التصنيفات الائتمانية، بالاستفادة من بيانات ونماذج موديز إلى جانب معلومات (MSCI- Morgan Stanley Capital International وهي شركة رائدة في تقديم المؤشرات المالية، والتحليلات، وأدوات اتخاذ القرار الاستثماري)، حول تسهيلات الائتمان الصغيرة الخاصة. وهذه المبادرة تأتي استجابةً للطلب المتزايد على الشفافية في سوق الائتمان الخاص الذي يفتقر للأسف إلى ا لشفا فية

وعلى الرغم من أن وكالات التصنيف الإئتماني الدولية هي وكالاتٌ ماليةٌ تتمتّع بنفوذٍ قويّ ومؤثّر، وتُشكّل تصنيفاتها تكلفة التمويل العالمي وإمكانية الوصول إليه، ولها شرعية تستمدُّها من الموافقة التنظيمية، والاعتماد على السوق، والسوابق التاريخية والخبرات المتراكمة، لكنها تظلُّ مُطالَبةً بأن تتطوَّر باستمرار للحفاظ على الثقة والدقة في ظلّ بيئةٍ ماليةٍ متغيرة ومتزايدة ا لتعقيد

قائمة المراجع

- IMF. (2016). The Role of Credit Rating Agencies in the Global Financial System. International Monetary Fund Working Papers.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2017). Guidelines on Credit Risk and Rating Use.
- World Bank. (2019). Sovereign Credit Ratings and Debt Sustainability. World Bank Publications.
- OECD. (2021). Sovereign Credit Ratings and Global Risks. OECD Economic Outlook.
- Financial Times. (2024–2025). U.S. Tariff Policy and its Impact on Credit Rating Agencies. Financial Times Reports.
- Brookings Institution. (2024). The Economic Consequences of Trump's Trade Policies. Brookings Analysis Paper.
- Congressional Research Service. (2024). U.S. Tariff Measures under Trump and Their Economic Impact. CRS Report.
- Reuters. (2024). Trump’s Tariff Hikes: Market Reactions and Credit Implications. Reuters Business News.
- Moody's, S&P, Fitch. (2005–2025). Sovereign and Corporate Credit Ratings Reports. Official Websites of the Agencies.
- The Economist. (2025). Trade Wars and Rating Shocks. The Economist Special Report.
- عبدالغاني بن علي، عمار زودة، وكالات التصنيف الإئتماني الكبرى: قراءة في النشأة ودورها في الأزمات المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2023م
- Ian Smith, Policymakers fret over rising sovereign debt, Financial Times, May 2 2025.
- Toby Nangle, Sympathy for the sovereign credit analyst, Financial Times, Mar 28 2025.
- Steinberg, E. M. (2025, April 17). Moody’s raises default forecasts amid escalating trade tensions. Bloomberg.

الغاز المنزلي في اليمن: من نعمة وطنية إلى مصدر نهب منظم

■ د. د. عبدالغني جغمان
خبير نفطي واستشاري
في تنمية الموارد الطبيعية

في بلد غني بالثروات الطبيعية كاليمن، كان يُفترض أن يكون الغاز المنزلي من الحقوق الأساسية المتاحة لجميع المواطنين، خاصةً وأنه يُستخرج كمنتج ثانوي من عمليات إنتاج النفط. إلا أن الواقع يروي قصة أكثر قتامة؛ حيث تحوّل الغاز من خدمة مدعومة إلى بؤرة فساد وتهريب منظّم، تُستغل فيها حاجة المواطنين لتحقيق أرباح خيالية من قِبل شبكات من المتنفذين

◄ أولًا: احتكار السوق وافتعال الأزمات

تشهد مدن الجنوب، وعلى رأسها عدن ولحج، نقصًا حادًا في أسطوانات الغاز المنزلي، وليس السبب قلة الإنتاج، بل التخزين المتعمد واحتكار السوق

محطات تخزين ضخمة على أطراف عدن(مثل منطقة الفيوش) أقامها تجار نافذون لحجب كميات كبيرة من الغاز عن السوق، مما يُحدث نقصًا مصطنعًا

افتعال أزمات النقل عبر تمويل جماعات للتقطّع في الطرق الرئيسية بين مأرب، شبوة، وأبين. هذا التأخير قد يصل إلى 10 أيام، يدفع المواطن ثمنه غاليًا

بعد افتعال الأزمة، يتم طرح الغاز المخزن بأسعار مضاعفة، حيث ارتفع سعر الأسطوانة الواحدة بأكثر من 5000 ريال يمني مقارنةً بالسعر الرسمي

تغيب شركة الغاز الحكومية عن المشهد، إذ لم تعد تملك مخزونًا استراتيجيًا كما في السابق، مما سمح للتجار بفرض واقع جديد دون رقيب

◄ ثانيًا: تهريب منظم على المستوى الوطني

تُثبت الوثائق والشهادات الميدانية، أن الغاز المستخرج من شركة صافر في مأرب لا ينتهي بالكامل في السوق المحلية، بل يُهرّب إلى الخارج بطرق احترافية

- يُنقل الغاز إلى موانئ مثل:
  ميناء الزيت رقم 6 في عدن.
  ميناء نشطون في المهرة.
  ميناء قنا في شبوة.
- يتم تحميله في صهاريج معدلة خصيصًا عبر سفن متوسطة الحجم، لتصديره سرًا إلى دول مجاورة

(الصور توثق مواقع تحميل بحرية وناقلات شحن محملة بصهاريج LPG معدة للتصدير)

الربح من التهريب بالأرقام:

- سعر الطن في شركة صافر = 320,000 ريال يمني ≈ 150 دولار
- سعره في السوق العالمية ≈ 700 دولار
- الربح: 550 دولار للطن، أي أن شحنة واحدة (40 طن) تدر ربحًا يجاوز 22,000 دولار

◄ ثالثًا: من يدفع الثمن؟ المواطن فقط

- شح شديد في السوق رغم توفر الإنتاج.
- ارتفاع كبير في الأسعار، يصعب على المواطن تحمّله
- إضعاف الاقتصاد الوطني نتيجة تهريب ثروة وطنية لا تدخل في المنظومة الرسمية

◄ الحلول المقترحة: تدخل حقيقي أم صمت مريب؟

- استعادة الدولة لسيطرتها على إنتاج وتوزيع الغاز
- إغلاق شبكات التهريب ومحاسبة المتورطين
- إنشاء نظام تتبع إلكتروني للشحنات
- تفعيل دور المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني

الصورة توضح أحد مواقع التخزين أو التهريب - المصدر: وثائق ميدانية

الصورة توضح أحد مواقع التخزين أو التهريب - المصدر: وثائق ميدانية

الصورة توضح أحد مواقع التخزين أو التهريب - المصدر: وثائق ميدانية

تداعيات إنهيار
قطاع النفط والغاز في اليمن وطرق المواجهة

■ أ.د. محمد علي قحطان

شكلت عائدات النفط والغاز قبل عام 2015، أي قبل الحرب القائمة، حسب الإحصاءات الرسمية للدولة نسبة حوالي 70% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة ونسبة حوالي 90% من إجمالي الصادرات اليمنية. وبفعل استمرار الحرب الموجهة من دول الإقليم وبالأخص، ((إيران والسعودية والإمارات)) ودعم دول أخرى، انهارت مؤسسات الدولة وغادرت كل الاستثمارات الأجنبية من اليمن واهمها شركات انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسال. ومع شمول الحرب للجانب الاقتصادي توقفت صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي، الأمر الذي أدى إلى توقف امداد مصافئ تكرير النفط في عدن بالكميات التي كانت مخصصة للتكرير في مصافئ عدن لتغطية حاجة السوق اليمنية بالمشتقات النفطية وبنفس الوقت اوقفت شركة النفط نشاطها التجاري في شراء وبيع المشتقات النفطية بالآلية التي كانت تعمل بها. حيث كانت الشركة تحتكر سوق النفط وتتكفل بالبيع بسعر موحد في جميع المحافظات اليمنية. الأمر الذي مهد لاتخاذ قرار تحرير المتاجرة بالمشتقات النفطية وبالتالي تمكن العديد من التجار أن يحلوا محل الشركة واستخدام خزاناتها المنتشرة في عموم المحافظات اليمنية وخزانات مصافئ عدن ومع رفع قيود الاستيراد عبر موانئ الحديدة دخلت العديد من شركات استيراد المشتقات النفطية

والغاز عبر هذه الموانئ، وهو الأمر الذي مكن سلطة الأمر الواقع في صنعاء من ايقاف جلب المشتقات النفطية والغاز من المحافظات الجنوبية الواقعة تحت سيطرة الشرعية وبالتالي حدث تراجع حاد لحركة النقل في ميناء عدن وبصورة حادة بعد ان كان الميناء الرئيسي لاستيراد المشتقات النفطية لعموم المحافظات اليمنية، كما منع جلب الغاز المنزلي للمحافظات والمناطق التابعة لسلطة صنعاء واستبدل بالاستيراد من إيران وغيرها وكل ذلك قد أدى إلى تراجع حاد في دخل حكومة الشرعية وارتفع دخل حكومة صنعاء، وبالتالي تعززت سلطة صنعاء واكتسبت قدرة أعلى لتمويل مجهوداتها الحربية وظلت المكونات العسكرية المنضوية تحت غطاء الشرعية تعتمد على دول التحالف الداعمة للشرعية وبالأخص السعودية والإمارات. إذ اصبحت معظم المكونات تعتمد اعتمادا كليا في التسليح ورواتب منتسبي الأولوية العسكرية بصورة مباشرة على الإمارات والسعودية وبالتالي فقد اصبحت معظم الألوية المسلحة في إطار الشرعية مقيدة بولاء لمن يمولها في كل شيء، بما في ذلك المشتقات النفطية.

وقد تسبب كل ما أشرنا اليه لمضاعفة التدهور الاقتصادي وصولاً للانهيار الذي أبرز مظاهرة التضخم المتزايد والكساد الاقتصادي وتعميق مؤشرات البطالة والفقر المرتفعة للغاية وتعمقت الازمة الإنسانية وتعرى قادة الشرعية بوصفهم قيادات عاجزة عن حماية ما تحت قبضتهم من ديمجرافيا الدولة من الانهيار الاقتصادي والإنساني وتمزيق الدولة إلى كنتونات متصارعة، كل منها يخدم اجندات تعمق انقسامات الدولة وتسير بها إلى مسارات غير معلومة

وبرأينا انه في حالة استمرار الحرب وعدم تحقيق السلام فينبغي على حكومة الشرعية، التي تقع جميع حقول النفط والغاز تحت سيطرتها، العمل بما يلي:

اولا: اتخاذ قرار مصيري لسلطتها الشرعية، المعترف بها دولياً يفضي بعودة كافة مؤسسات الدولة ومنتسبيها للعمل داخل اليمن، ويمنع المغادرة حتى تستعاد الدولة ويتحقق السلام. الأمر الذي سيمكن السلطة من تفعيل كل مؤسساتها وإعادة بنائها وبنفس الوقت توفير مبالغ كبيره بالعملات الأجنبية لميزانية الدولة وتنشيط الدورة الاقتصادية بمكوناتها المختلفة وتحسين ميزان المدفوعات ا ليمني

ثانياً: التسريع بصيانة وتطوير مصافئ تكرير النفط الخام في عدن وحضرموت ومأرب. وتمكينها من تكرير المتاح من النفط الخام، بحيث يلغى قرار تحرير المتاجرة بالمشتقات النفطية والعودة للعمل بالآليات التي كان معمولا بها قبل الحرب باستخدام شركة النفط الوطنية الامر الذي سيوفر كل المبالغ التي تذهب لاستيراد المشتقات النفطية من الخارج، بالعملات الأجنبية. ويمكن في حالة وجود فائض يتم تسويقه للدول الأفريقية المجاورة لليمن

ثالثاً: سرعة استبدال وقود محطات توليد الكهرباء بوقود الغاز الطبيعي المسال، الذي تمتلك منه اليمن احتياطيات كبيرة وتكلفته أقل بكثير من المشتقات النفطية وأقل ضررا بالبيئة العامة. وبنفس الوقت سيشكل حلا جذرياً لمشكلة الكهرباء وبنفس الوقت توفير تكاليف المشتقات النفطية في حالة عدم التمكن من تكرير النفط الخام بكميات كافية لتغطية السوق ا ليمنية

هذه حلول متاحة لمواجهة تداعيات مشكلة توقف صادرات النفط والغاز ويمكن في حالة العمل بها أن تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي والإنساني. فهل يمكن لمجلس القيادة الرئاسي وحكومته العمل بها؟ ام سيظلون بعيدا عن الواقع، حتى تتفاقم المشاكل والاحتجاجات الشعبية ويفرض واقع جديد، يمكن أن يكون له مضاعفات خطيرة عليهم وعلى مستقبل اليمن؟

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

بنك مملوك للدولة %100

الادارة العامة، شارع الملكة أروى، كريتر - عدن
pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
ارقام خدمة العملاء: 02 250581 / 02 250582

معارض البذور وبنوك البذور

■ م. محمد ثابت النشيلي
مدير عـــــام الإدارة العامة
للتسويق والتجارة الزراعية

معـــارض الحبـــوب هـــي أداة عرض وترويج وتســـويق وتنافس بين المزارعين فـــي زراعة وإنتاج الحبـــوب وادخال محاصيـــل جديدة وعرض منتجـــات الحبوب المحلية بأنواعها و منتجاتها التحويلية من الخبز والمعجنـــات والكيك وغيرها ويمكـــن أن تســـاعد المزارعيـــن والجهـــات ذات العلاقـــة بالزراعـــة بالتســـويق وتبـــادل الخبرات

أهمية المعارض

• تعـــرض الحبوب المحليـــة أنواعها و اصنافها ومناســـبتها لظروف المحلية

• تبرز أنشـــطة المزارعين خلال عام كا مل

• يتـــم ادخـــال محاصيل قديمـــة كانت تزرع فـــي الماضي

• تظهر تـــدخلات الدولـــة والمنظمات الداعمـــة في انتـــاج الحبوب

• إتاحـــة الفرصـــة أمام المؤسســـات والشـــركات والمهنيين والمنتجين لتبادل التجـــارب والخبـــرات، والترويج للمهن والأنشـــطة المتعلقة بالحبوب بشكل عام

• خلق قنـــوات تســـويقية حديدة لبيع الحبـــوب وربط تســـويق الحبـــوب بين المزارعيـــن والتجار

فمعارض البـــذور فـــي محافظة لحج وابيـــن هي تقليد ســـنوي حيـــث ان هذه المعارض تقام بصورتهـــا الثانية لعرض الأنشـــطة الزراعيـــة خلال العـــام وهي مختصـــة في عـــرض بـــذور الحاصلات الزراعيـــة وأهـــم أنـــواع الحبـــوب قي المعـــارض هـــي كالتالي

الـــذرة الشـــامية - الـــذرة الرفيعـــة (بكافـــة انواعها) الدخـــن اللؤلؤ- الدخن الاصبعـــي (الكنب) - القمح- الشـــعير- السمســـم - الفـــول الســـوداني- دوار الشـــمس اللوبيـــا بانواعهـــا – العدس- الفاصوليـــا- الفول الحمـــص – القطن- وهـــذه المعـــارض تبـــرز أنشـــطة المزارعيـــن فـــي مجـــال انتـــاج البذور لغـــرض زيادة الإنتاجية مـــن خلال زيادة الإنتاج وتحســـين الجـــودة الحفاظ عليها مـــن الاندثـــار والاحتفـــاظ بالأصنـــاف المتنوعـــة مـــن هـــذه الحبـــوب واهمها الأصنـــاف المحليـــة المناســـبة للظروف

المحليــة كمــا تــم عــرض الصناعات التحوليــة للحبــوب من الطبــخ المحلي للخبــز والكيــك والمعجنات

◄ سير تنفيذ المعارض

1- المعــرض الزراعي الثاني للحبوب الزراعية مديريــة تبن محافظة لحج

كان المعــرض يوم 5 مايــو 2025م بمكتــب الزراعــة والــري لحــج فــي الارشــاد الزراعي وكان بقاعة المعرض 1 وهــي قاعة مخصصة لعــرض البذور من أصنــاف السمســم والــذرة الرفيعة والشــامية والدخن ثم الفول الســوداني الذي ادخل اول مــرة زرع في المحافظة

ثــم القاعــة 2 ويوجــد بهــا نمــاذج مــن الأغذية مــن الحبــوب المعروضة وطبخــات اخــرى منوعة ومــن أهمها الخبز والكيك والكعــك واللحوح ..... وغيرهــا وقــد تــم حضــور ممثلين من وزارة الزراعة والري والثروة الســمكية ومــن الســلطة المحليــة بالمحافظــة ومكتــب الزراعــة والــري بالمحافظــة والاتحاد الزراعي ومنظمــة كير المنفذة للمشر و ع

2- المعــرض الزراعي الثاني للحبوب الزراعيــة مديرية طــور الباحة محافظة لحج

تــم تنفيــذ المعرض 8 مايــو 2025م بجامعــة طــور الباحة قاعــة المعرض وهــي قاعة مخصصــة لعــرض البذور من الــذرة الرفيعــة والشــامية والدخن الذي ادخل اول مــرة زرع في المحافظة

3- ثــم معرض نمــاذج مــن الأغذية من الحبــوب المعروضــة وطبخات اخر منوعــة ومــن أهمهــا الخبــز والكيك والكعــك واللحــوح .....وغيره

ثــم مشــاركة الســلطة المحليــة بمديريــة طور الباحــة ومكتب الزراعة لحــج ورئس الاتحــاد التعاونــي ومدير مؤسســة اكثار البــذور وزارة الزراعة والــري والثروة الســمكية و الشــؤون الاجتماعيــة والعمــل بمحافظــة لحج و منظمــة كيــر العالمية

4- المعــرض الزراعي الثاني للحبوب الزراعية مديريــة خنفر محافظة ابين

تــم قيــام المعــرض بقاعــة اللؤلؤة بمدينــة جعار بتاريــخ 14 مايو 2025م بحضور كلا مــن مدير مديريــة خنفر و مدير مؤسســة اكثار البــذور و ممثلين مــن وزارة الزراعــة والــري والثروة الســمكية ومكتب الزراعــة والري ابين

ورئــس الاتحــاد التعاوني و الشــؤون الاجتماعيــة والعمــل بمحافظــة ابيــن ومديــرة المشــروع عــن منظمــة كير العالميــة و اللجنــة الوطنيــة للمرآه

ثــم تــم التوجه الــى عــرض البذور من أصنــاف السمســم والــذرة الرفيعة والشــامية والدخن ثم الفول الســوداني والكنــب الــذي ادخل اول مــرة زرع في ا لمحا فظة

ثــم جنــاح 2 ويوجــد بهــا نمــاذج مــن الأغذية مــن الحبــوب المعروضة وطبخــات اخــر منوعــة ومــن أهمها الخبز والكيــك والكعك واللحوح واطباق غذائيــة منوعة.....وغيرهــ

ثــم عرض الة زراعيــة محلية الصنع لتجهيز وفصل الحبوب

شــهد الفعلية حضور عــدد كبير من المســؤولين وممثلي منظمــات المجتمع المدنــي والمهندســين الزراعيين والناشــطين فــي المجــال الزراعــي ومنتجــي الحبــوب والعلاميــن

◄ بنوك البذور

تُعــد بنــوك البــذور بمثابــة مكتبات بــذور تحــوي معلومــات قيمــة عــن اســتراتيجيات مطــورة لمكافحــة إجهاد النباتــات، ويمكــن اســتخدامها أيضًــا لصنع نســخًا معدلــة جينيًا مــن البذور الموجــودة حاليًا. ويســتغرق عمل بنوك

البذور عقودًا وربما قرونًا أيضًا، ، وتكون البذور متاحة عادةً من أجل الأبحاث التي تفيد العامة

بنك البذور يهدف إلى حفظ عينات من الحبوب المجففة الأنواع الآباء البرية والسلالات المحلية للقمح والشعير والدخن ولذرة الرفيعة بأصنافها والشامية والعديد من الموارد الهامة للغذاء والزراعة

بهدف إثبات النوع وللدراسات التصنيفية ودراسات عن الحبوب والامن الغذائي. وحفظ العينات من الضياع بصونها وتبويبها حسب الطرق المعيارية المعتمدة عالميا.

ويضم البنك مجاميع مختلفة من المدخلات سلالات محلية من أصناف المزارعين المحلية القديمة

لذا فإن صون تلك الموارد هي أولوية عالمية قبل أن تكون محلية لاحتوائها جينات المقاومة الضرورية لمواكبة المستجدات الزراعية من جفاف و آفات حقلية والتغير المناخي. ولوجود كم من السلالات المحلية ذات التأقلم العالي للبيئات المحلية اليمنية والناتج عن جهد المزارع اليمني في أرضه وباستخدام الأساليب التقليدية من انتقاء لصفات مرغوبة محليا من تأقلم وصفات نوعية مختلفة والذي يجعل تلك السلالات موروث وطني يجب المحافظة عليه للأجيال القادمة. إضافة لما سبق فإن المعرفة المحلية المرتبطة بتلك الأنواع سواء منها السلالات المحلية الغذائية يجب توثيقها لأنها المفتاح الأهم لاستغلال تلك الأنواع

ولصون تلك الموارد بعيدا عن المهددات فإن بنوك البذور أثبتت عالميا أنها الأفضل من حيث الإدارة واقتصاديا من ناحية المساحة المطلوبة لصون أكبر عدد من الأنواع

اهداف بنوك البذور

- صون وإتاحة مادة تربية تضم التباين الوراثي من المدخلات المحلية المتعلقة بالغذاء والزراعة ولإعادة تأهيل النظم البيئية
- توصيف وتقييم الموارد الوراثية وتقديم مادة تربية قابلة للاستغلال والتطوير لأصناف متأقلمة وللمساهمة بالأمن الغذائي المحلي والعالمي
- القيام بأبحاث في مجال كل من ظروف الحفظ المثلى للبذور والأنسجة وإجراء الفحوص المختلفة للبذور قبل التخزين
- إجراء الدراسات الخاصة بالحبوب - العمل كمركز تبادل للموارد الوراثية والمعلومات المصاحبة لها إقليميا وعالميا ضمن أطر الاتفاقيات وبالتنسيق مع الشركاء المحليين والعالميين
- توثيق المعلومات الخاصة بالموارد الوراثية وإتاحة المعلومات ذات العلاقة للمستخدمين محليا وعالميا ضمن معايير عالمية

الخدمات المقدمة

- إتاحة المادة الوراثية كبذور للمستخدمين (خاصة الباحثين والمربين) محليًا وخارجيًا وفقًا لشروط وأحكام الأطر القانونية المحلية والاتفاقيات الدولية المعتمدة
- تزويد الباحثين من مربي نبات وغيرهم محليا وإقليميا وعالميا بالمعلومات المصاحبة للموارد الوراثية ويشمل ذلك المعلومات الأساسية ومعلومات التوصيف و/أو التقييم ووضمن الأطر القانونية لتبادل المعلومات
- إتاحة العينات ومراجع للباحثين في مجال الدراسات التصنيفية والتطورية ولإثبات جنس ونوع البذور
- تقديم خدمة تصنيف العينات النباتية الواردة من المؤسسات المحلية والإقليمية
- تقديم التوجيه والإرشاد والدعم الفني اللازم للباحثين الخريجين من المعاهد المحلية أو الخارجية
- التدريب على الجوانب المختلفة

للحفظ والاستخدام الأمثل والاتفاقيات الملزمة ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية مبنى بنك البذور بلغت تكلفة مشروع بنك البذور 140 ألف دولار ويتكون المشروع من إدارة وحمامين وبنك للبذور ومخزن للمعدات وخزان ماء سعة 10 آلاف لتر

الجهة الداعمة لمشاريع بنوك البذور مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن ، الممول من مجموعة البنك الدولي ولأهمية المشروع كونه يركز وبدرجة أساسية على دعم منتجي البذور من المزارعين في المحافظات المستهدفة بهدف إنتاج بذور عالية الجودة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي المحلي، إضافة إلى أن المشروع يشمل تدريب المزارعين على تقنيات ما بعد الحصاد، وتحسين جودة الإنتاج وتخزينه بشكل صحيح، فضلاً عن إنشاء بنوك للبذور في المحافظات المستهدفة لضمان استدامة توافرها في المستقبل

المشروع يهدف إلى تحقيق استدامة الإنتاج الزراعي، وتحسين الوصول إلى الموارد الغذائية، مما يسهم في رفع مستوى الاكتفاء الذاتي ويساعد في تحسين ظروف المزارعين المحليين، ويعزز الأمن الغذائي في المجتمعات المستهدفة

الجهة المنفذة :- منظمة الأغذية والزراعة الفاو بالتنسيق مع وزارة

الزراعة والري والثروة السمكية (مؤسسة اكثار البذور) والسلطات المحلية في المحافظات والمديريات

المشاريع المستهدفة من بنوك البذور:-

21 بنك بذور موزعة على محافظات الجمهورية منها 7 قد تم تنفيذها وهي (شبوة (عسيلان – حبان) – ابين (احور – الوضيع) – لحج (الحد يافع– تبن الحوطة – المعذر)

14 بنك بذور سيتم تنفيذها مستقبلا وهي ابين (سباح – زنجبار) لحج (المعافر – طور الباحة – المضاربة وراس العارة – الملاح) محافظة تعز (الشماتتين – صبر – الموادم – المصراخ – المعافر - مور

YKB

بنك اليمن والكويت

Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر مايو 2025

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	2403	2528	2538	2556	2541	2556	2530	2544
		سعودي	658	663	668	667	668	670	665	667
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
	أولا: السلع الأساسية									
01	كيس القمح	50	45000	45000	45000	45000	45000	45000		
02	دقيق السنابل ابيض	50	54000	54000	54000	55000	55000	55000		
03	أرز الفخامة	40	115000	115000	115000	115000	115000	115000		
04	سكر برازيلي	50	80000	80000	80000	80000	80000	80000		
05	زيت الطبخ	8 لتر	30000	30000	30000	30000	30000	30000		
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	16000	18500	18500	18500	18500	18500		
	ثانيا: السلع المكملة									
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	44000	44000	44000	44000	44000	44000		
08	شاي الكبوس	1	15000	15000	15000	15000	15000	15000		
09	الفاصوليا الحمراء	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000		
10	الفاصوليا البيضاء	1	3500	3500	3500	3500	3500	3500		
11	العدس الأصفر	1	3500	3500	3500	3500	3500	3500		
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	7000	7000	7000	7000	7000	7000		
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	1500	1500	1500	1500	1500	1500		
	ثالثا: الفواكه									
14	التفاح	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000		
15	البرتقال	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000		
16	الموز	1	1000	1000	1000	800	800	800		
17	التمور	1	3500	3500	3500	3500	35000	3500		
	رابعا: الخضروات									
18	البطاطس	1	1500	1500	1500	1200	1500	1500		
19	البصل الجاف	1	700	500	500	500	500	500		
20	الباذنجان	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000		
21	الطماطم	1	2000	2000	2000	1000	1500	1000		
22	الباميا	1	1000	2000	2000	2000	2000	2000		
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها									
23	لحم الغنم بلدي	1	25000	25000	25000	25000	25000	25000		
24	الدجاج الحي	1	9000	9000	9000	9000	9000	9000		
25	الدجاج المجمد ساديا	1	7500	7500	8000	8000	8000	8000		
26	طبق البيض	1	8500	8500	8500	8500	8500	8500		
	سادسا: الأسماك									
27	الثمد	1	8000	10000	10000	12000	10000	10000		
28	الديرك	1	24000	24000	24000	26000	26000	26000		
29	السخلة	1	20000	20000	20000	20000	22000	20000		

تحليل أسعار السلع لشهر مايـو 2025م

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ سـعر صرف الريال مقابل الدولار:

بـدأ الاسـبوع الأول من شـهر مايو بسـعر صرف الدولار 2528 ريال (بيع) وانتهـاء آخر اسـبوع من شـهر مايو 2544 ريال بارتفـاع قـدره 16 ريال بنسـبة 0.6 %، عـن بدايـة الشـهر، وهـذا الارتفاع يعد أرتفاعا طفيفا قياسـا بالارتفاعات السـابقة، وعلى العموم يعد سـعر الصرف في هذا الشـهر مسـتقرا نوعا مـا، وسـينعكس هذا الاسـتقرار على استقرار أسـعار السلع المستوردة التـي ترصدها مجلـة الرابطة

■ السلع لأساسية:

فـي قائمـة السـلع الأساسـية التي ترصدهـا مجلة الرابطة، شـهدت معظم السـلع اسـتقرارا فـي أسـعارها، عدا التحرك في سـعر كيس الدقيق السـنابل 50ك مـن 54 ألف ريال إلى 55 ألف ريال وكذا سـعر حليب الأطفـال بيبلاك 3 من 16 ألـف ريال إلـى 18.5 ألف ريال.

■ السلع المكملة:

فـي قائمـة السـلع المكملـة التـي ترصدها مجلـة رابطـة الاقتصاديين لم تشـهد أي تغييـر فـي أسـعارها وكما ذكرنـا آنفًـا أن هـذا الاسـتقرار هـو انعكاس للاسـتقرار النسـبي في سـعر الصـرف الأجنبـي هذا الشـهر.

■ الفواكه والخضار:

شـهدت أسـعار بعـض الخضـار انخفاضًـا فـي أسـعارها فقـد انخفض سـعر الكيلو البطاطس مـن 1500 ريال إلـى 1200 ريال وانخفض سـعر الكيلو البصـل مـن 700 ريال إلـى 500 ريال كمـا انخفـض سـعر الكيلـو الطماطم مـن 2000 ريال إلـى 1000 ريال بينمـا ارتفـع سـعر الكيلو البامية من 1000 ريال إلـى 2000 ريال، وكما هـو معلوم فإن الخضـار هي منتجـات محلية تحكم أسـعارها قـوى العـرض والطلـب في الإنتـاج وليس سـعر صرف الـدولار

■ اللحوم والاسماك:

لازال لحم الغنـم ب 25 ألف ريال على الرغم مـن أن التوقعات تشـير بارتفاع سـعره خلال أيـام العيـد (بداية شـهر يونيو) إلى 30 ألف ريال بينما الأسـماك لم يتغير أسـعار نوعي الديرك والسخلة خلال الشـهر بينمـا ارتفـع سـعر كيلو الثمد مـن 8 ألف ريال بداية الشـهر إلى 10 ألف ريال نهاية شـهر مايو 2025م

مقالات اقتصادية

الاقتصاد تحت قصف الحرب والانقسام..

(التشخيص واستشراف الحل)

■ د. أحمد مبارك بشبر
خبير اقتصادي

مر ما يقارب الشهر 3 مايو 2025، لإعلان مجلس القيادة لرئاسي تعيين وزير المالية بالحكومة المعترف بها دوليا سالم صالح بن بريك رئيسا للوزراء، خلفاً لأحمد عوض بن مبارك الذي أعلن استقالته ، بعد صراع من الوزراء، في هيكل حكومي "غير صحي" وغير منسجم في ظل الازمة، وفي ذات الوقت يأتي الرئيس بن بريك على رأس ذات الحكومة بأعضائها دون تغيير او تقليص او تحديد للأدوار والصلاحيات، او استلام قدرات أفضل للعمل في ظل الازمة، ويضاف إلى هذا التعقيد الغريب في الاختيار " لرجل تقليدي متعمق في جذور الأدوار الوظيفية البيروقراطية للدولة، ومالي معتق، لا يفوض بسهولة ولا يثق بسرعة"، فالصورة (الروتينية) للعمل لن تتغير كثيراً لكن هل هذا إيجابي او سلبي، لنفهم ما الذي يمكنه ان يحدث من تغيير، ننظر لمن سبقه (سنجد الحواجز) كبيرة والعقد لم تنفك بعد. وكأن اختيار فقط (لضرب ابرة فلوتارين) للناس، واخبار المعارضين لبن مبارك، انه تم الاستجابة لمطالبكم (ها وبعدين كيف بيقع؟.. مانا داري!)

كعادتي في كل ورقة (مقال) ، لا اسعى الى (النقد كهدف) وانما التعاطي مع المشكلة اليمنية واقتراح الحلول (التي اظنها مناسبة) عبر تشخيص الواقع

الاقتصادي الكارثي، وتحليل جذور الأزمة، واقتراح حلول عملية قابلة للتنفيذ على المدى القريب والبعيد، بما يعزز فرص التعافي والاستقرار،

حاولت ان استفيد من التقارير التي ينشرها مكتب المبعوث الأممي، رغم انها سياسية الى العمق ، لكن سعيت لوضع قالب اقتصادي عبر الاطلاع على تقارير البنك الدولي وابرزها التقرير الأخير "كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " المنشور في ابريل 2025 ، وهذا عدا ما استمر في نشره والحديث عنه في كل فرصة .

هذه الورقة تخاطب من يهمه الامر، وعلى راسهم الحكومة و القيادة السياسية، والتحالف العربي، وكل من يهمه أمر استقرار اليمن.

اليمن الذي سقط في هاوية إنسانية واقتصادية غير مسبوقة، نتيجة سنوات من الصراع المدمر والانقسام السياسي الحاد.

لم تعد الأزمة مجرد أرقام وإحصائيات صادمة، بل واقع مرير يطحن حياة الملايين يومياً، مهدداً بنية الدولة والمجتمع ومستقبل الأجيال القادمة.

◄ أولاً: التشخيص: اقتصاد تحت الأنقاض

• الصورة الاقتصادية الكلية لليمن قاتمة بكل المقاييس (لم اجد لوناً اكثر حدة بعد الأسود سوى القاتم). فالانهيار لم يقتصر على قطاع دون آخر، بل شمل كافة مفاصل الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص أبرز ملامحه في النقاط الآتية وقد اشرت الى اغلبها في مقالات سابقة:

1. تشير تقديرات البنك الدولي إلى انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث انخفض من حوالي 45 مليار دولار عام 2014 إلى ما يقارب 21 مليار دولار عام 2023 ، مع التأكيد ان هذا الرقم كان في ظل استمرار المنح الدولية ، فما بالنا اليوم 2025 مع توقف المنح او انخفاضها التدريجي بدون صورة واضحة ما البديل في ظل توقف الصادرات النفطية المعززة للميزان التجاري

هذا الانكماش الهائل، يمثل خسارة لأكثر من نصف حجم الاقتصاد " وقد يكون وصل الى اقل من هذا الرقم قد نكون خسرنا أكثر من ثلثي حجم الاقتصاد"، حيث فاقم تأثير التضخم العالمي وكما اشرت انقطاع المصادر الأخرى كالمنح الدولية ، كما أدى تدهور سعر صرف الريال اليمني بشكل متسارع، خاصة مع وجود سعرين للصرف بين مناطق سيطرة الحكومة الشرعية ومناطق سيطرة حكومة صنعاء، إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين ودفع الملايين إلى ما دون خط الفقر " خط الفقر يساوي تقريباً 2.5$ في اليوم" المواطن الذي لديه مرتب في المتوسط لديه في اليوم 80 سنتاً أي أننا فعلياً تجاوزنا ما دون خط الفقر ، وهذا تلقائياً ينعكس على أزمة الأمن الغذائي بشكل واسع

2. يعد انقسام البنك المركزي اليمني بين صنعاء وعدن أحد أخطر مظاهر الأزمة وتداعياتها. فقد أدى هذا الانقسام إلى فقدان الثقة بالقطاع المصرفي، وشلل السياسة النقدية، وصعوبات هائلة في التحويلات المالية الداخلية والخارجية، بما في ذلك تحويلات المغتربين التي تمثل شريان حياة لملايين الأسر. كما أن العقوبات الدولية المفروضة على أفراد وكيانات داخلية، والقيود المفروضة على التعاملات المالية بسبب تصنيفات المخاطر العالية، زادت من عزلة القطاع المصرفي اليمني وأضعفت قدرته على دعم النشاط الاقتصادي. "كان لدينا نظام مصرفي مقبول ، صال لدينا نظام مصرفي خارج التصنيف."

3. توقفت صادرات النفط والغاز تقريباً، والتي كانت تشكل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة والعملة الصعبة قبل عام 2015، مع عدم وجود بديل لتعزيز الميزان التجاري. كما تضررت القطاعات الإنتاجية الأخرى (الزراعة، والصناعة، وغيرها) بشدة بفعل الحرب، وتدمير البنية التحتية، وانقطاع سلاسل الإمداد، وصعوبة الوصول إلى الأسواق. وتفاقمت أزمة الواردات والصادرات مؤخراً بفعل التوترات في البحر الأحمر. ونتيجة لذلك، اتسع العجز في الميزان التجاري بشكل هائل، فبعد أن كان يقارب 4-3 مليارات دولار قبل 2015 (يغطى بتحويلات المغتربين وعائدات النفط)، قفز العجز ليتجاوز 9 مليارات دولار سنوياً بحلول 2023 "أعتقد اننا تجاوزنا 13 مليار ، في 2025" ولم تتجاوز قيمة الصادرات 1.5 مليار دولار (معظمها نفط خام متقطع إلى ما قبل 2023) مقابل واردات تجاوزت 11.4 مليار دولار في 2023 (دون احتساب الواردات المهربة) (توقفت

صادرات النفط تقريباً بعد استهداف الحوثيين للموانئ النفطية في نهاية 2022م)

4. يعاني القطاع الخاص اليمني، الذي يفترض أن يكون قاطرة النمو، من تحديات جمة تفاقمت بفعل الحرب والانقسام. فبالإضافة إلى التحديات الهيكلية المزمنة التي كانت قائمة قبل 2015 (ضعف البنية التحتية، وصعوبة التمويل، ونقص الكفاءات، وتعقيد الإجراءات)، أضيفت تحديات جديدة مدمرة (انعدام الأمن، وتدهور البنية التحتية بشكل أكبر، وانقسام السوق، وتدهور القدرة الشرائية، وصعوبة التحويلات، وتعدد الجبايات والرسوم). وهذا يتوافق مع ما يشير إليه تقرير البنك الدولي حول ضعف ديناميكية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام، وهو ما يبدو أكثر حدة في السياق ا ليمني

◄ ثانياً: جذور الأزمة: تقاطع الحرب والسياسة:

• لا يمكن فصل الانهيار الاقتصادي عن سياقه السياسي والأمني المعقد. فالأزمة الاقتصادية ليست مجرد نتاج مباشر للحرب، بل هي أيضاً نتيجة لتشابك عوامل سياسية وحكومية عمقت من آثار الصراع ودمرت أي إمكانية للتعافي، وأبرزها:

1. يعاني اليمن من انقسام عمودي وأفقي. فالانقسام الرئيسي بين الحكومة المعترف بها دولياً وحكومة صنعاء، يترافق مع انقسامات وتجاذبات حادة داخل مكونات الشرعية نفسها. وما التغيير الوزاري الأخير في

عدن التي اشرت اليها سابقاً (تغيير رئيس الوزراء " بن بريك" مع بقاء معظم الوزراء الذين يشاركون الرئيس السابق نفس الأخطاء والعقد والانقسامات) إلا دليل على استمرار هذه التجاذبات وصعوبة بناء جبهة موحدة قادرة على إدارة الدولة بفعالية. وفي المقابل، يعزز تشكيل حكومة جديدة في صنعاء (حكومة الرهوي) واقع الانقسام المؤسسي العميق

2. غياب الهدف الوطني المشترك. فعندما تتصارع الأجندات الضيقة (السياسية، والمناطقية، والفئوية، وحتى الشخصية) وتتغلب على المصلحة الوطنية العليا، يصبح من المستحيل الاتفاق على رؤية موحدة للحل أو حتى على أولويات مرحلية لإدارة الأزمة. هذا التضارب في الأهداف لا يؤدي فقط إلى شلل سياسي، بل يدمر بشكل مباشر أي فرصة للتعافي الاقتصادي، حيث تستنزف الموارد الشحيحة في الصراعات الداخلية، وتعرقل القرارات الاقتصادية الضرورية، وتفقد الثقة المحلية والدولية في قدرة أي طرف على قيادة البلاد نحو الاستقرار

3. طبيعة الحرب في اليمن، ببعدها الداخلي والإقليمي، وباعتمادها على أساليب غير متكافئة وحروب بالوكالة، تطيل أمد الصراع وتجعله أكثر تدميراً للبنية التحتية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي. كما أدت الحرب إلى نشوء اقتصاد حرب يستفيد منه أمراء الحرب وشبكات المصالح المرتبطة بالصراع، مما يعيق أي جهود لتحقيق سلام أو استقرار حقيقي

4. أدى الصراع وتداعياته إلى تفاقم عزلة اليمن، لا سيما في ظل العقوبات الدولية المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن، وبالأخص القرار 2216 الصادر تحت الفصل السابع. و بقاء اليمن تحت طائلة هذا الفصل يعكس قلق المجتمع الدولي المستمر إزاء تهديد السلم والأمن، مما يفرض قيوداً إضافية. يضاف إلى ذلك تصنيف بعض الأطراف كجماعات إرهابية والقيود المفروضة على حركة التجارة

والملاحة. كل هذه العوامل مجتمعة تزيد من صعوبة اندماج اليمن في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، وتعيق تدفق الاستثمارات والمساعدات، وتحد من قدرة الدولة على التعافي، مما يفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية.

◄ ثالثاً: استشراف الحلول:

• إن الخروج من هذا النفق المظلم يتطلب رؤية استراتيجية شاملة تتجاوز الحلول الجزئية والترقيعية التي ثبت عدم جدواها.

• ينبغي أن ترتكز هذه الرؤية على مبادئ أساسية وتوجهات واضحة، موجهة للحكومة الشرعية والتحالف والمجتمع الدولي:

1. ينبغي أن يكون واضحاً لجميع الأطراف، وخاصة مكونات الشرعية، أن الوحدة الوطنية وتغليب المصلحة العليا ليستا ترفاً سياسياً، بل هما الشرط الاقتصادي والسياسي الأول والأساسي لأي تعافٍ ممكن. لا يمكن بناء اقتصاد في ظل التشرذم وتضارب الأهداف وخاصة ممن يقعون في الطرف الذي يحمل (الاعتراف الدولي به كشرعية وطنية للدولة اليمنية)

يتطلب هذا من القيادة السياسية في الحكومة الشرعية الارتقاء فوق الخلافات، والاتفاق على أولويات وطنية مرحلية واضحة (وقف الانهيار، وتأمين الخدمات، وتحييد الاقتصاد)، وتأجيل الخلافات الأخرى، مع الالتزام بأن تكون القرارات المستقبلية محكومة بالمصلحة الوطنية ومبادئ العدالة الانتقالية. لأن فشل الشرعية في توحيد صفها وقرارها هو أحد أكبر معوقات الحل

2. لا يمكن لأي حل اقتصادي أن يكون مستداماً دون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تنهي الحرب وتعيد توحيد مؤسسات الدولة. يجب على الحكومة الشرعية والتحالف والمجتمع الدولي تكثيف الجهود الدبلوماسية، ودعم جهود المبعوث الأممي، للوصول إلى اتفاق سلام يمني-يمني يضمن مشاركة جميع الأطراف ويؤسس لمرحلة انتقالية مستقرة. (وعدم السماح لاستمرار وضع "لا سلم ، لا حرب" فالانهيار المستمر ، يعني تضييق مساحة الاتفاق واطالة عمر الازمة الى عشريات أخرى، وتجربة الصومال شاهد قريب ومستمر.)

3. إلا أنه في انتظار الحل السياسي، يجب العمل على تحييد الاقتصاد قدر الإمكان عن الصراع. يتضمن ذلك الاتفاق على آليات واضحة وشفافة لإدارة الموارد الوطنية (مثل عائدات النفط والغاز والجمارك والضرائب) وتوجيهها لتغطية النفقات الأساسية (المرتبات، والخدمات) في جميع أنحاء اليمن، بإشراف إقليمي و/او دولي محايد إذا لزم الأمر. كما ينبغي العمل مع التحالف العربي على تخفيف القيود المفروضة على الواردات الأساسية والمساعدات الإنسانية، ومراجعة آليات العقوبات وتصنيفات المخاطر لضمان عدم تأثيرها السلبي على المدنيين والقطاع الخاص الشرعي

4. يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً محورياً في التعافي وخلق فرص العمل، ولكنه يحتاج إلى بيئة مواتية. ينبغي على الحكومة ، بدعم من التحالف و المانحين، العمل على: (بعض مما سيذكر أدناه تحركت بها حكومة صنعاء تحديداً أ ، ب ، والتجربة الذكية لابد من الإشارة اليها مهما كان مصدرها ، وهي بذرة للتحسين وان لم يتحقق فيها التنفيذ الكامل بعد)

أ- إطلاق برنامج شامل لتبسيط الإجراءات الحكومية (التراخيص، والجمارك، والضرائب) من خلال التحول الرقمي وتطبيق "الشباك الواحد"

ب- مراجعة وتحديث القوانين التجارية والصناعية والاستثمارية لجعلها أكثر شفافية وملاءمة

ج- ضمان تكافؤ الفرص ومكافحة الممارسات الاحتكارية والفساد الذي يعيق الاستثمار

د- إعادة هيكلة القطاع المصرفي (بما في ذلك توحيد البنك المركزي وفق أي آلية مناسبة قد تشمل لجنة إدارية مشتركة يدعمه حيادها اطراف دولية او إقليمية)، وتشجيع دخول مؤسسات مالية قوية (وخاصة من دول التحالف)، وإنشاء صناديق مشتركة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات الواعدة (الزراعية، السمكية، الحرفية، التحويلية الخفيفة.....) بناءً على دراسات سلاسل القيمة

هـ- تطوير آليات لضمان الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين

5. لا يمكن تحقيق استقرار اقتصادي دون إصلاح جذري للمالية العامة وتعزيز الحوكمة الرشيدة. يتطلب ذلك:

أ- إعادة بناء القدرات المؤسسية لوزارة المالية والبنك المركزي، وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة

ب- اطلاق الموازنة الحكومية على ان تكون واقعية، وترشيد الإنفاق غير الضروري، وتفعيل آليات مكافحة الفساد

ج- تحديد دور الدولة في الاقتصاد والتركيز على توفير البيئة المواتية للقطاع الخاص وتقديم الخدمات الأساسية

6. ينبغي أن يترافق التعافي الاقتصادي مع استثمار طويل الأمد في رأس المال البشري والمصالحة الوطنية:

أ- إعادة هيكلة منظومة التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل، مع إطلاق برامج تأهيل خاصة للشباب والفئات المتضررة من الحرب (بما في ذلك المقاتلين السابقين) لدمجهم في الحياة الاقتصادية

ب- إطلاق برامج لبناء قدرات القيادات والموظفين الحكوميين في التخطيط الاستراتيجي، وصياغة السياسات، والإدارة العامة الفاعلة

ج- تعزيز مشاركة المرأة والشباب في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية

د- ينبغي وضع آليات وطنية للعدالة الانتقالية تعالج انتهاكات الماضي وتضمن جبر الضرر وتحقيق المصالحة المجتمعية، بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. (وهذا فعلياً ما سينهي الضرر الناتج عن كل الماضي وفي كل الصراعات التي تمت، وهذا يتطلب فعلياً حياد القضاء بشكل كامل وبما يشمله القضاء الإداري ، وتفعيل أدوار النظام العدلي، بأدواته بعيداً عن القرار السياسي والتدخلات الأمنية.)

◄ رابعاً: البند السابع: عقبة أم ضرورة؟

1. يخضع اليمن لقرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأبرزها القرار 2216 لعام 2015. يمنح الفصل السابع مجلس الأمن سلطة اتخاذ تدابير إلزامية، بما في ذلك العقوبات واستخدام القوة، للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما، وذلك بعد أن يقرر المجلس وجود تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عدوان (المادة 39)

2. جاء إدراج اليمن تحت الفصل السابع وفرض العقوبات نتيجة لتدهور الوضع الأمني والسياسي، واستيلاء الحوثيين على مؤسسات الدولة بالقوة، وتهديدهم للسلم الإقليمي والدولي. ورغم أن الهدف المعلن هو الضغط على الأطراف المعرقلة للسلام، إلا أن لهذا الإجراء تداعيات سلبية عميقة على الاقتصاد والمواطنين، من ذلك:

أ- يقلل من ثقة المستثمرين ويصعب التعاملات التجارية والمالية

ب- يحد من التجارة والاستثمار ويرفع تكلفة الواردات الأساسية

ج- يحد من قدرة اليمن على الحصول على قروض دولية

د- يساهم في تدهور الاقتصاد وارتفاع البطالة والفقر

3. إن رفع اليمن من تحت طائلة الفصل السابع ليس قراراً سهلاً، ويتطلب قناعة مجلس الأمن بأن التهديد للسلم والأمن الدوليين الذي استدعى اتخاذ هذه التدابير قد زال أو انخفض بشكل كبير. يعتمد ذلك بشكل أساسي على:

أ- تحقيق تقدم ملموس نحو حل سياسي شامل ومستدام ينهي الصراع

ب- توافق حقيقي داخل مكونات الشرعية نفسها حول رؤية موحدة للمستقبل هو شرط أساسي لإقناع المجتمع الدولي بإمكانية بناء دولة مستقرة قادرة على الوفاء بالتزاماتها

ج- قدرة الحكومة الشرعية على بسط سلطتها واستعادة الاستقرار والأمن

4. لا يمكن المطالبة برفع الفصل السابع كهدف قائم بذاته بمعزل عن معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى فرضه. يجب أن يكون رفع الفصل السابع نتيجة طبيعية لتحقيق تقدم حقيقي على الأرض، وليس شرطاً مسبقاً. ومع ذلك، يجب على الحكومة الشرعية والمجتمع الدولي العمل بالتوازي على:

أ- مراجعة نظام العقوبات بشكل دوري لضمان استهدافه للأفراد والكيانات المعرقلة للسلام بدقة، وتقليل آثاره السلبية على المدنيين والقطاع الخاص والعمل الإنساني

ب- ربط أي تخفيف للعقوبات أو مراجعة لوضع الفصل السابع بخطوات ملموسة وقابلة للقياس تتخذها الأطراف على الأرض لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والتقدم نحو السلام

ج- العمل الجاد من قبل الحكومة الشرعية على توحيد صفها، وتعزيز الحوكمة، ومكافحة الفساد، وتقديم

نمـوذج للدولة المسـؤولة، هـو أفضل سـبيل لبنـاء الثقـة اللازمـة داخليـاً وخارجياً، مما يسـهل مسـتقبلاً مراجعة وضـع اليمـن تحـت الفصل السـابع. (رفـع العقوبـات مؤخراً عـن الرئيس السـابق علي عفـاش ونجلـه أحمد قد يمثل خطوة في سـياق بنـاء الثقة، لكنه لا يغيـر من جوهـر التحديـات المتعلقة بالفصل السـابع)

◄ خامساً: خلاصة التوصيات:

• إنقـاذ الاقتصاد اليمنـي وإعادة بناء الدولـة يتطلب جهـداً اسـتثنائياً وإرادة سياسـية حقيقيـة تتجـاوز المصالـح الضيقة وتضع المصلحـة الوطنية العليا فوق كل اعتبار. الطريق طويل وشـاق، ولكنه ليس مسـتحيلاً إذا توفرت القيادة الرشـيدة والدعم المنسـق. نتوجه بهذه التوصيـات المباشـرة إلـى الجهـات المعنية :

1. إلـى الحكومـة اليمنيـة المعترف بهـا دولياً:

أ- الأولويـة القصـوى هـي تجـاوز الخلافـات الداخليـة، وتوحيـد الرؤيـة والقـرار داخل مجلس القيادة الرئاسـي والحكومـة، وتقديـم نمـوذج للحكـم المسـؤول

ب- البـدء الفـوري فـي إصلاحـات هيكليـة لتعزيز الشـفافية والمسـاءلة ومكافحة الفسـاد في مؤسسـات الدولة، وإعـادة بنـاء القـدرات المؤسسـية. (عودتكـم للحكـم مـن اليمن جـزء من ذلك)

ج- هيكلـة وتوحيـد القـوات الأمنية والعسـكرية المتناثـرة تحـت سـلطة الحكومـة متطلـب لا مفـر منه.

د- حيادية القضاء واطلاق "سـراح" أجهـزة الرقابـة والمحاسـبة والعدالة مـن التـدخلات السياسـية ، واعطاءها الفرصـة للحسـاب والعقاب ، وسـريان قدرتهـا على بسـط النظـام العدلي في اليمـن أمر لا مفـر منه.

ه- السـعي الجـاد، بالتنسـيق مـع الأمـم المتحدة والتحالـف، لوضع آليات لتحييد الاقتصاد وإدارة الموارد بشـفافية لصالح جميـع اليمنيين

و- اتخـاذ إجـراءات عاجلة لتبسـيط الإجـراءات وتحسـين بيئـة الأعمـال ودعـم القطـاع الخاص و نزع سـلطات الحكومـة فـي التدخـل المباشـر فـي الحيـاة الاقتصاديـة وجعلهـا مشـرفة فاعلـة لحيـاة اقتصاديـة صحية

ز- التركيـز علـى معالجـة وضـع الكهربـاء والاتصـالات وحياديـة هذه القطاعات وتجنيب التدخلات السياسـية فيها .

ح- الانخـراط الجـاد والبنـاء فـي العمليـة السياسـية التـي ترعاها الأمم المتحـدة، والعمـل على بنـاء الثقة مع جميع الأطـراف، وتبني مبـادئ العدالة الانتقالية كأسـاس للمسـتقبل

2. إلـى دول التحالـف العربي الداعم للشرعية :

أ- ممارسـة الضغـط الدبلوماسـي اللازم لتوحيـد صف الشـرعية "وانهاء الانقسـام الداخلي غيـر الصحي" ودعم جهودهـا لبناء دولـة قوية ومسـتقرة والتركيـز علـى الأوليـات، لمصلحـة الإقليـم والدولـة اليمنية

ب- دعـم جهـود الأمـم المتحـدة للتوصـل إلـى حـل سياسـي شـامل، وتوفيـر الضمانـات اللازمـة لتنفيـذه

ج- تقديم دعم اقتصادي مباشر ومنسق للحكومة الشرعية، والمساهمة في تمويل خطط التعافي وإعادة الإعمار، وتسهيل حركة التجارة والاستثمار

د- العمل مع المجتمع الدولي لمراجعة القيود المفروضة على الموانئ والمطارات بما لا يخل بالاعتبارات الأمنية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية

3. إلى المجتمع الدولي والجهات المانحة:

أ- ممارسة ضغط دبلوماسي منسق على جميع الأطراف للانخراط في العملية السياسية وتقديم التنازلات اللازمة

ب- زيادة وتنسيق المساعدات الإنسانية والتنموية، والتركيز على دعم الصمود وبناء القدرات المحلية، والانتقال التدريجي نحو التعافي وإعادة الإعمار

ج- تقديم الدعم الفني والتقني للحكومة اليمنية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والحوكمة المؤسسية

د- مراجعة نظام العقوبات بشكل دوري لضمان فعاليته وتقليل آثاره السلبية، والنظر في مراجعة وضع اليمن تحت الفصل السابع بناءً على تقدم ملموس وقابل للقياس على الأرض

هـ- دعم الجهود الوطنية لبناء آليات فعالة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

كلمة أخيرة:

حكايتنا حكاية الزوايا المظلمة والوقوف أمام الأبواب المغلقة

أيها السادة، يا من يهمكم أمر اليمن، إن استمرار الوضع الحالي يعني استمرار المعاناة وتعميق الأزمة وربما انهيار الدولة بالكامل. التوصيات المذكورة أعلاه تبدو منطقية على الورق، ولكن في زوايا الواقع اليمني حكايات أخرى يجب أن تروى، أو ربما لا شيء واضح يمكن قوله. فالوزارات تبدو عاجزة وإن أبدت غير ذلك، والقطاع الخاص يعيش في ترقب دائم للضربة القادمة، لا يجرؤ على المبادرة. حتى القوانين والأدوات التي تطلق، سواء هنا أو هناك، تظل حبراً على ورق حبيسة الأدراج المغلقة، لأن الإرادة منزوعة والقرار مسلوب

كيف نتحدث عن تصدير أو صناعة تحويلية قوية وكلفة الإنتاج محاطة بالألغام؟

الوقود مستورد بأسعار تفوق العالمية، والتأمين على الشحن لليمن باهظ الثمن لأنه في نطاق الخطر الأحمر، والموانئ مشلولة بفعل قيود البند السابع.

القيادة السياسية نفسها معصوبة الأعين في المهجر، والأمن يعاني الانفلات، والقضاء صامت عن حماية الحقوق. وإن همّ مستثمر بالمضي قدماً، أمسك بقراره صاحب النفوذ في عواصم القرار الإقليمية. وحتى كبار التجار، إلا قلة قليلة تخاطر بمبادرات فردية سرعان ما يصيبها الإحباط، يفضلون ترحيل أموالهم إلى الخارج بدلاً من المغامرة في تجربة صناعية في بلادهم التي تفتقر لأبسط مقومات الحماية والاستقرار. وإليكم مثال قريب صناعة واعدة في اليمن ، الصناعة السمكية، التي بدأت منذ الثمانينيات، لا تزال تخطو كحلزون الحدائق، بينما قفزت دول أخرى لا تملك مواردنا لتصبح قوى اقتصادية في هذا المجال

إن لم نعالج هذه الجذور العميقة،
إن لم نستعد الإرادة والقرار،

إن لم نوفر الأمن والعدالة ونكسر قيود الوصاية والتكلفة الباهظة،
فلن نزحزح أركان هذه الأزمة قيد أنملة.

سنبقى نقف أمام الأبواب تائهين، لا ندري أي باب نفتحه فننجو.

إن المصلحة الوطنية العليا، ومستقبل اليمن، يتطلبان قراراً وطنياً شجاعاً اليوم قبل الغد.

قرار بالعودة إلى الحوار الحقيقي، وتغليب صوت العقل والمصلحة العامة، والاتفاق على هدف مشترك هو إنقاذ اليمن وإعادة بنائه على أسس العدل والمواطنة المتساوية والشراكة الحقيقية.

فإما أن تكون المصلحة وطنية، ويكون القرار يمنياً، وإما أن نستمر في هذه الدوامة المدمرة التي لن يخرج منها أحد منتصراً.

كتبت هذه الورقة ونحن في الأيام العشر من ذي الحجة ، أيام مباركة، لكن الحزن ينتابني وأنا انظر الى حالنا ، حال كل الناس في كل محافظة، وثورة النساء التي ولدت من عدن، تسعى ان تجد لها ممسكاً بيدها للخروج من الأزمة ، فهل حان الوقت.

نسأل الله أن يفرج كربة اليمن وأهله

الحـــــرب
تطال صناعة الأسمنت

■ د. حسين الملعسي
الرئيـــس التنفيذي لشركة
صيرة للأسمنت المحدودة

ضـــرب مصانع الأَســـمنت فـــي اليمن لم يؤثـــر فقط على قطـــاع صناعي بعينه بل تســـبّب في سلســـلة مـــن التداعيات الاقتصادية والاجتماعيـــة أبرزها ارتفاع الأســـعار وركـــود فـــي مشـــاريع البناء وارتفاع معـــدلات البطالة

صناعـــة الأَســـمنت فـــي اليمـــن هي شـــريانا حيويا هامـــا للتنمية ولا ســـيما في مجال إقامة البنية الأساســـية وتوفير فرص العمل وقد أصبحـــت اخيرا ضحية لصراعـــات محلية وإقليميـــة ودولية، ما يجعل مســـتقبلها مرهونـــاً بوقف الحرب والوصـــول إلى حـــل سياســـي والاتفاق علـــى إعـــادة الإعمار والبنـــاء دون ذلك ستســـتمر اليمـــن فـــي دوامـــة التدهور الاقتصادي والإنســـاني

بـــدأت صناعـــة الأســـمنت فـــي الســـبعينيات مـــن القـــرن الماضي كرمز للتنميـــة الصناعيـــة حيـــث تـــم إنشـــاء مصنـــع بآجل ومـــن ثم مصنـــع عمران ومصنـــع البـــرح كمصانـــع حكومية ثم فـــي بداية القـــرن تم الاســـتثمار الخاص فـــي صناعة الأســـمنت بإنشـــاء مصانع الوطنية والوحـــدة والعربية وغيرها من مشـــاريع التعبئة والتغليـــف والطحن في محافظـــات مختلفة

تحولت مصانع الأســـمنت إلى أهداف عســـكرية حيـــث تـــم تدميـــر مصانـــع عمران وباجل وذلك علـــى إثر الضربات الأخيرة فـــي عـــام 2025، وكان مصنع البرح قـــد تعـــرض لضربات عســـكرية أدت إلـــى توقفه منـــذ بداية حرب 2015.

أن تعـــرض هـــذه الصناعـــة الحيوية لضربـــات مدمـــرة طالت بنيتهـــا التحتية وعمالتها هـــو عمل مدان بشـــدة كونها منشـــآت مدنية تخدم المجتمـــع والتنمية حيـــث أدت تلـــك الضربـــات إلـــى تفاقم الأزمـــات الاقتصاديـــة والإنســـانية في البلد .

عموما تســـببت الهجمات على مصانع الأسمنت الحكومية بخســـائر أولية بلغت

أكثر من 100 مليون دولار تقريبا حسب بعض المصادر هذه الهجمات لم تقتصر على توقف الإنتاج، بل أثرت على آلاف العائلات التي تعتمد على هذه المصانع في معيشتها حيث تسبب ذلك التدمير في فقدان الاف العمال لوظائفهم مع عدم وجود فرص عمل بديلة في سوق العمل الذي تشهد سوقة معدلات بطالة مرتفعة بسبب تدهور القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب الحرب الدائرة منذ أكثر من عشر سنوات

أدى تعطيل المصانع الحكومية الثلاثة إلى خسارة طاقة إنتاجية هامة تقدر بحوالي 3 ملايين طن كلنكر سنويا ما سيسبب عجزا ضخما في عرض سلعة الأسمنت الهامة في البلد ويؤدي إلى فوضى في العرض والطلب وعدم القدرة على ضبط اسعار الأسمنت

سوف تؤثر تلك الضربات على قطاع البناء والتشييد بشكل خطير نتيجة لـ توقف أو تباطؤ مشروعات البنية التحتية العامة والخاصة (طرق، مدارس، إسكان) وخسائر لقطاع المقاولات، وانسحاب الاستثمار من قطاع البناء والتشييد كما ستؤدي الضربات إلى انخفاض في وتيرة الإعمار وإعادة البناء، خصوصاً في

المدن المتضررة من الحرب

ومن الجدير بالإشارة إلى أن مصانع القطاع الخاص التي لا زالت تعمل بوتائر محدودة في المناطق الجنوبية هي مصانع الوطنية والوحدة والعربية التي تبلغ طاقتها التصميمية حوالي 3.6 مليون طن كلنكر سنويا ستسد جزء بسيط من الطلب في سوق الأسمنت في حال تم استغلال كامل الطاقات الإنتاجية

بالإضافة إلى تلك المصانع المنتجة توجد مصانع طحن وتعبئة الأسمنت التي نأمل أن تسد جزء من الطلب في السوق بالإضافة إلى الاستيراد من الخارج الذي يتوقع أن يسد الجزء الأكبر من العجز في عرض الأسمنت الناتج عن تدمير مصانع الأسمنت الحكومية

بالإضافة إلى تدمير مصانع الأسمنت أدت الحرب الدائرة إلى تدمير البنية التحتية المرتبطة بصناعة الأسمنت بشكل خطير مثل تدمير محطات الكهرباء والموانئ حيث تم تدمير محطات كهرباء وكذا تدمير بعض موانئ الاستيراد الذي يمكن استخدامها لاستيراد الأسمنت أو المواد الخام الذي تستخدمها بعض مصانع طحن وتعبئة الأسمنت في المناطق الشمالية

يضاف إلى تلك المشكلات توجد مشكلات في السياسات الاقتصادية التي تطبقها سلطات صنعاء والمتصلة بسوق الأسمنت مثل منع استيراد الكلنكر وإلزام مصانع طحن الأسمنت شراء الكلنكر من المصانع التابعة لمؤسسة الأسمنت الحكومية مما يضاعف من أزمة سوق الأسمنت في المدّة القادمة

في ظل الحرب وعدم الاستقرار وتدمير مصانع الأسمنت تنشأ مصانع أسمنت جديدة للتخفيف من الأزمة وفي صدارة تلك المصانع شركة صيرة للأسمنت المحدودة التي سوف تدخل منتجاتها السوق خلال الأيام القادمة ونؤكد أن منتجات أسمنت صيرة ستكون بمواصفات عالمية وفقا للمواصفات الأوروبية ومما يساعد في تحقيق الجودة العالية هي التقنية الأوربية الحديثة المستخدمة في الإنتاج واستخدام الشركة تقنيات الجيل الرابع في مجال صناعة الأسمنت التي تضبط الجودة وتصادق البيئة

أن أهم التحديات المستقبلية التي ستواجه صناعة وسوق الأسمنت هي صعوبة إعادة بناء المصانع والموانئ المدمرة التي قد تتطلب عدة شهور

في الأخير ندعو السلطات المختصة إلى ضرورة تشجيع الاستثمار في مجال صناعة الأسمنت وإيجاد بيئة جاذبة ودعم المستثمرين في هذا المجال الحيوي الهام

أهمية الدعم الخارجي في نجاح رئيس الحكومة

د. يوسف سعيد أحمد

تمر البلاد بواحدة من أعقد الأزمات الاقتصادية والنقدية في تاريخها الحديث، حيث انعكست آثارها مباشرة على قدرة الدولة في توفير الخدمات الأساسية، وعلى رأسها تشغيل محطات توليد الكهرباء في عدن ولحج وأبين، في ظل صيف قائض لا يرحم. هذه الأزمة لم تعد خافية على أحد، فقد دفعت المواطنين، رجالًا ونساءً، للخروج إلى الشارع احتجاجًا على تدهور الأوضاع المعيشية والخدمات الحيوية

إن الأزمة التي نعيشها اليوم هي نتيجة تراكمات لا يمكن فصلها عن الاختلالات العميقة في هيكل الاقتصاد الوطني، والتي تبلورت بشكل حاد منذ توقف صادرات النفط في العام 2021. ومما فاقم من تعقيد الوضع هو استيلاء المحافظات على الموارد السيادية باستثناء العاصمة عدن تقريبا، من ضرائب وجمارك، والتي كانت تغذي الحساب العام للحكومة في البنك المركزي، دون توريدها كما جرت العادة وفقا للقانون المالي والقوانين ذات العلاقة

هذا الوضع أدى إلى اتساع فجوة عجز الموازنة العامة، إذ أن الحكومة المركزية ما زالت مطالبة بالوفاء بالتزاماتها الحتمية تجاه موظفي الدولة في جميع المحافظات، بما في ذلك تلك التي لا تورد إيراداتها، مما يضعف قدرتها على الاستمرار في توفير رواتب موظفي الدولة وتقديم الخدمات الحيوية، بل ويهدد استقرارها المالي والنقدي

إن معالجة هذه الأوضاع ليست بالأمر اليسير، فالإصلاحات المطلوبة تتطلب توافقًا سياسيًا وطنيًا، وشجاعة في اتخاذ قرارات استراتيجية تعيد تنظيم العلاقة بين المركز والمحافظات، بما يضمن عدالة توزيع الموارد والالتزام بالموجهات العامة للمالية العامة للدولة

من جهة أخرى، فإن نجاح رئيس الحكومة في مواجهة هذا التحدي مرتبط بشكل وثيق بمدى حصوله على دعم خارجي قوي ومنسق، ليس فقط لتمويل العجز، بل لتمويل عملية إصلاح اقتصادي شاملة تستهدف تعزيز الإنتاج، وتحقيق الاستقرار النقدي، وإعادة بناء الثقة في المؤسسات وفي المقابل يحتاج رئيس الحكومة إلى دعم داخلي واسع النطاق ومن كافة الفاعلين دون استثناء

ولا شك أن البلاد اليوم أمام مفترق طرق، فإما أن تتجه نحو مسار الإصلاح والتعافي عبر حوار وطني يقود إلى استئناف صادرات النفط وتسوية الملعب مع المحليات المنتجة للنفط والغاز بالتوازي مع وجود دعم خارجي حقيقي وملموس يغطي فجوة الموارد الخارجية، وأما إذا تأخرت الإصلاحات الداخلية بالتوازي مع تأخر الدعم الاقتصادي بانتظار قرار سياسي كما يحدث دائما فإن البلاد ستشهد المزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية.

يحدث ذلك عندما يفقد الناس رواتبهم ويترافق ذلك مع ضعف أو توقف الخدمات كما يحصل الآن فإن البلاد ستدخل في نفق مجهول خاصة مع ارتفاع منسوب الاحتجاجات الاجتماعية مما يهدد الاستقرار المعيشي والمجتمعي

وبذلك فإن مفتاح الخروج من هذه الأوضاع يكمن في توفر الإرادة السياسية الجمعية لدى كافة الأطراف السياسية وتوحيد الرؤية عبر مواصلة عملية الاصلاحات الشاملة الاقتصادية والمالية والمؤسسية ومواجهة مداخل الفساد لكن هناك ضرورة لإعلان هذه الإصلاحات للناس بشكل شفاف لكي تحصل على دعم مجتمعي. بما في ذلك دعم أجندة رئيس الوزراء الجديد. ومن جديد بدون دعم اقتصادي حقيقي من قبل الأشقاء فإن من المستحيل مواجهة الأزمة

في هذا السياق هناك حاجة لعقد مؤتمر اقتصادي يمني خليجي هذه المرة بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على أن يتم الإعداد له بعناية وتوفر له البيانات اللازمة بشرط أن تتميز بالموثوقية العالية تلك التي تعكس بموضوعية طبيعة واسباب الاختلالات الاقتصادية بما في ذلك ما يفعله مخرجات الفساد وتداعياتها المحتملة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا وأوجه المواجهة ووفق ذلك يهدف هذا المؤتمر إلى حشد الدعم الاقتصادي

ولا بأس أن تكون هناك آليه مرنة يتولى الأشقاء من خلالها الإشراف على استخدام هذه المساعدات التي يجب أن تؤمن التنمية المستدامة في اليمن لكن إلى حين يتم ذلك يحتاج الاقتصاد إلى دعم اقتصادي حقيقي عاجل

الذكاء العاطفي كما يجب أن نعرفه

■ د. سامح محمد عبدالحي
أستاذ مساعد الموارد البشرية والإدارة،
كلية إدارة الاعمال - جامعة أم القيوين

الـذكاء العاطفي هو أحـد المفاهيم النفسـية والاجتماعيـة التـي حظيت باهتمـام كبير خلال العقـود الأخيرة، نظـراً لـدوره المحوري في تشـكيل سـلوك الإنسـان وتفاعله مـع بيئته ومجتمعـه. ويُعرف الـذكاء العاطفي بأنـه القـدرة علـى التعـرف علـى المشاعر الشـخصية وفهمها، وكذلك القـدرة علـى التعاطف مع مشـاعر الآخريـن، والتحكـم فـي الانفعالات، وتنظيم العواطـف، والتصرف بحكمة في المواقـف الاجتماعيـة المختلفة. ويجمع هـذا المفهـوم بيـن الجانب العقلي والجانـب العاطفي، مما يجعله من المهارات الأساسـية التي تسـاهم في نجـاح الفرد فـي مختلف مجالات الحياة.

الـذكاء العاطفي هو قدرة الإنسـان على إدراك مشـاعره وفهمها والتحكم فيهـا بطريقـة إيجابيـة تسـاهم في بنـاء علاقـات اجتماعيـة سـليمة، واتخـاذ قـرارات عقلانيـة، والتكيف مـع الضغـوط والتغيـرات اليومية. وهـو يجمـع بيـن العقـل والعاطفة، حيث يعمـل علـى توجيه المشـاعر لخدمة الأهداف والسـلوكيات بطريقة متزنـة. لا يُعد الـذكاء العاطفي مجرد مهـارة ثانوية، بل هو جزء أساسـي من نجـاح الإنسـان على المسـتوى الشـخصي والمهني. من أبرز ملامح الـذكاء العاطفـي أن الشـخص يكون

واعياً بمشاعره، لا ينكرها ولا ينجرف خلفها، بل يتعامل معها بفهم وتوازن. هذا النوع من الوعي يساعد الإنسان على إدراك نقاط القوة والضعف في شخصيته، وبالتالي يصبح أكثر قدرة على ضبط انفعالاته، والتحكم في ردود أفعاله، وتجنب التهور أو السلوك العاطفي غير المدروس

كما أن الذكاء العاطفي يتجلى في القدرة على فهم مشاعر الآخرين والتعاطف معهم. هذا لا يعني بالضرورة الموافقة معهم، لكنه يدل على إحترام وجهات نظرهم، والقدرة على التواصل معهم بشكل فعّال وبنّاء. فالتعاطف يعزز العلاقات الإنسانية، ويقلل من حدة الخلافات، ويدعم الثقة المتبادلة بين الأفراد . التحفيز الذاتي أيضاً جزء مهم من الذكاء العاطفي، إذ إن الشخص الذي يتحكم في عواطفه يستطيع أن يحفز نفسه في مواجهة التحديات دون الاعتماد فقط على الحوافز الخارجية. فهو يعرف كيف يحافظ على الحماس والاستمرارية حتى في أصعب الظروف، ويحول الإخفاقات إلى فرص للتعلم والنمو

مفهوم الذكاء العاطفي يعتبر من الموروثات الاسلامية الأصيلة والتي تلخصت بشكل دقيق ومحكم منذ أكثر من خمسة عشر من القرون في القراءن الكريم حينما قال المولي الله عز وجل.

"فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ" صدق الله العظيم (آل عمران: 159)، من أبرز الآيات التي تبيّن القواعد الأخلاقية والعاطفية التي حكم بها النبي ﷺ أصحابه وأدار بها شؤون الأمة. وتكشف الآية بوضوح أن القيادة النبوية لم تكن مبنية على الشدة أو القسوة، بل على الرحمة واللين ومراعاة مشاعر الناس واحتياجاتهم النفسية والاجتماعية، وهو ما يُعرف في العصر الحديث بمفهوم "الذكاء العاطفي والاجتماعي"

الذكاء العاطفي يُقصد به قدرة الإنسان على فهم مشاعره ومشاعر الآخرين، وإدارتها بشكل يُسهم في بناء علاقات ناجحة وصحية. وتشير الآية إلى عدة مظاهر لهذا الذكاء، بدءًا من اللين والرفق، حين قال تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ"، فاللين لا ينبع من ضعف في الشخصية بل من سعة صدر ورحمة في القلب، وهذه من أعظم صفات القادة الذين يمتلكون ذكاءً عاطفيًا عاليًا. ثم تؤكد الآية أن الشدة والفظاظة تؤدي إلى النفور والتفرّق، وهذا ما تشير إليه عبارة: "وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ"، أي أن الناس بطبعهم يرفضون القائد القاسي وينصرفون عنه مهما كانت قدراته أو مكانته

وتُبرز الآية أيضًا مهارات أساسية في الذكاء العاطفي مثل التسامح والعفو عن الأخطاء، حيث قال تعالى: "فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ"، فالتسامح من القائد يُعيد الثقة لأتباعه ويجعلهم أكثر إخلاصًا له، كما أن استغفاره لهم يُشعرهم بالدعم العاطفي والروحي. ثم تختم الآية بتأكيد أهمية المشاركة والتواصل، عبر قوله: "وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ"، فالمشاورة ليست مجرد أداة تنظيمية، بل هي وسيلة لبناء الثقة والإحترام بين القائد ومن يقودهم، وهي أساس التواصل الفعّال في الذكاء العاطفي

وقد جسد النبي محمد ﷺ هذه المبادئ بشكل عملي في حياته. ففي غزوة أُحد، حين خالف بعض الصحابة أوامره وكانت النتيجة خسارة كبيرة، لم يعنّفهم أو يوبخهم، بل عفا عنهم واستغفر لهم، ثم استمر في إشراكهم في اتخاذ القرار. هذا الموقف يعكس قمة ضبط النفس، والقدرة على تجاوز الأخطاء بحكمة، وهي من صفات القائد الذي يمتلك وعيًا عاطفيًا راقيًا. كذلك في موقف الأعرابي الذي بال في المسجد، لم يغضب النبي ﷺ كما فعل الصحابة، بل أمرهم أن يتركوه وأحضر له الماء، ثم علّمه بلطف. وقد أثّر هذا السلوك الإنساني في الأعرابي حتى قال: "اللهم ارحمني ومحمدًا ولا ترحم معنا أحدًا". في هذا الموقف نرى كيف أن الرفق والعقلانية والرحمة قادرة على التأثير الإيجابي في النفوس

ومن مظاهر ذكاء النبي العاطفي أيضًا أنه كان يعامل كل شخص بحسب طبيعته، فكان يخاطب كبار السن باحترام، ويمازح الصغار ويُلاطفهم، ويواسي الضعفاء، ويُشرك أصحابه في القرار، حتى يشعر كل فرد بقيمته. وهذه المهارات تُعدّ اليوم من أساسيات الذكاء العاطفي الذي يضمن إستقرار الفرق وتماسك المجتمعات. فالقائد الناجح هو من يُتقن فن الإصغاء،

ويُشعر الناس بأنهم مسموعون ومحترمون.

بدأ الاهتمام العلمي بمفهوم الذكاء العاطفي من خلال الدراسة التأسيسية التي قدمها العالمان جون ماير وبيتر سالوفي عام 1990، والتي نُشرت في مجلة Imagination, Cognition and Personality. هدفت هذه الدراسة إلى وضع تعريف نظري للذكاء العاطفي، باعتباره قدرة عقلية مستقلة تتعلق بإدراك العواطف وتنظيمها وفهمها وإستخدامها في التفكير والسلوك الاجتماعي. وقد ميز الباحثان بين الذكاء العاطفي والذكاء المعرفي، واعتبرا أن الذكاء العاطفي يمكن أن يؤثر في جودة العلاقات والقرارات، خاصة في السياقات الشخصية والمهنية، مما أسّس لمرحلة جديدة في علم النفس الاجتماعي والمعرفي

لاحقًا، في عام 1995، أصدر الصحفي والعالم النفسي دانيال جولمان كتابه الشهير بعنوان "الذكاء العاطفي: لماذا قد يعني أكثر من معامل الذكاء"، الذي حظي بشهرة عالمية واسعة. أعتمد جولمان على أبحاث سالوفي وماير، لكنه وسّع المفهوم ليشمل خمس كفاءات رئيسية هي: الوعي الذاتي، وضبط النفس، والتحفيز، والتعاطف، والمهارات الاجتماعية. وقد ركز جولمان على التطبيقات العملية للذكاء العاطفي في ميادين مثل القيادة، والتعليم، والأسرة، وسوق العمل. وكان لكتابه دور رئيسي في إدخال الذكاء العاطفي ضمن برامج التنمية البشرية والتدريب الإداري، كما أسهم في إدماج المفهوم في ثقافة المؤسسات والمنظمات الكبرى

في السياق ذاته، قدم الباحث ريوفن بار-أون عام 1997 نموذجًا متميزًا يُعرف بالنموذج المختلط للذكاء العاطفي، وصممه على هيئة مقياس نفسي يُعرف باسم EQ-i. استند هذا النموذج إلى رؤية شمولية تجمع بين القدرات العاطفية والسمات الشخصية والإجتماعية، مثل الاستقلالية والمرونة النفسية والتعاطف والقدرة على إدارة التوتر. وقد اختبر بار-أون هذا المقياس على عينات متنوعة في أكثر من دولة، وأثبت من خلال دراسات تجريبية أن الذكاء العاطفي يتنبأ بمستويات مرتفعة من الأداء المهني، والرفاه النفسي، والعلاقات الاجتماعية الناجحة

وفي عام 2004، أجريت دراسة تحليلية مهمة بواسطة فان روي وڤيسوڤسران، حيث قاما بمراجعة شاملة لأكثر من 60 دراسة تجريبية تناولت الذكاء العاطفي، ودرسا العلاقة بينه وبين الأداء في مكان العمل. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة إيجابية متوسطة إلى قوية بين الذكاء العاطفي والأداء الوظيفي، خاصة في الوظائف التي تعتمد على التفاعل الإنساني، مثل التعليم، والمبيعات، والخدمة الاجتماعية. وقد عززت هذه النتائج من موثوقية الذكاء العاطفي كمؤشر في التقييمات المؤسسية واختبارات التوظيف

وفي عام 2006، قدّم الباحثان كوتيه وماينرز دراسة نوعية نُشرت في مجلة Administrative Science Quarterly، ناقشا فيها العلاقة التفاعلية بين الذكاء العاطفي والذكاء العقلي في التنبؤ بالأداء المهني. وقد أظهرت الدراسة أن الذكاء العاطفي يمكن أن يعوض النقص في الذكاء العقلي، إذ أظهر الأفراد ذوي الذكاء العقلي المتوسط، ولكن الذكاء العاطفي المرتفع، أداءً مساوياً أو أفضل من أولئك الذين يمتلكون معامل ذكاء عقلي مرتفعًا ولكن ذكاء عاطفي منخفض. وهذا ما يشير إلى أهمية الذكاء العاطفي في السياقات التي تتطلب تفاعلًا عاطفيًا واجتماعيًا فعالًا

وفي المجال التعليمي، ظهرت دراسة بارزة لبراكت وماير وريفيرز عام 2006، ركزت على العلاقة بين الذكاء العاطفي والإنجاز الأكاديمي لدى طلاب المدارس الثانوية. وقد أظهرت الدراسة أن الطلاب الذين يمتلكون مستويات مرتفعة من الذكاء العاطفي يتمتعون بقدرة أعلى على ضبط النفس، والتحكم في التوتر، وتكوين علاقات إيجابية، مما ينعكس إيجابيًا على أدائهم الأكاديمي وسلوكهم داخل المدرسة. وقد دعت الدراسة إلى إدماج الذكاء العاطفي ضمن برامج التربية النفسية والاجتماعية

وفي عام 2016، قدّم الباحثون شلارت وإنساري وكريستيان دراسة منهجية نشرت في Journal of Organizational Development and Leadership، تناولوا فيها العلاقة بين الذكاء العاطفي وإدارة النزاعات داخل المنظمات. وبيّنت الدراسة أن الأفراد ذوي الذكاء العاطفي المرتفع يتمتعون بمهارات أعلى في حل

الخلافات، وبناء الثقة، وخلق بيئات عمل إيجابية، مما يعزز فعالية الفرق والمناخ التنظيمي العام

أما في البيئة الرقمية، فقد تناولت دراسة حديثة أجراها خضورية وزملاؤه عام 2020 عن دور الذكاء العاطفي في بيئات العمل الافتراضية، خصوصًا في ظل انتشار نماذج العمل عن بعد. اعتمدت الدراسة على تحليل فرق افتراضية عاملة في شركات تكنولوجية، وخلصت إلى أن الذكاء العاطفي يلعب دورًا محوريًا في إدارة العلاقات الإلكترونية، والتواصل الرقمي، والتكيف مع بيئات العمل الافتراضية

وفي عام 2021، قدم الباحثون جيلار كوربي وبوزو ريكو وزملاؤهم دراسة تجريبية تناولت فاعلية التدريب على الذكاء العاطفي في التعليم العالي، من خلال تجريب برامج تدريبية على طلاب جامعيين. وأظهرت النتائج أن الطلاب الذين تلقوا تدريبًا على الذكاء العاطفي تحسنت لديهم المهارات الاجتماعية، وانخفضت لديهم مستويات القلق والتوتر، كما ارتفعت مستويات الرضا الذاتي والتحصيل العلمي مقارنةً بالمجموعة الضابطة

أخيرًا، جاءت دراسة حديثة أجراها الباحث السعودي الوليد العنزي عام 2023 لتُسلط الضوء على دور الذكاء العاطفي في دعم العاملين في القطاع الصحي أثناء الأزمات، مثل جائحة كوفيد19-. وقد بيّنت الدراسة، التي شملت ممارسين صحيين في مستشفيات المملكة العربية السعودية، أن الذكاء العاطفي كان أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في رفع مستويات المرونة النفسية، وخفض معدلات الاحتراق الوظيفي، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات في الظروف الحرجة

يُعتبر الذكاء العاطفي من الركائز الأساسية في الإدارة الحديثة، لما له من أثر بالغ في تحسين أداء القادة وتطوير بيئة العمل وتعزيز العلاقات المهنية. فالذكاء العاطفي لا يتعلق فقط بالتعبير عن المشاعر أو فهم مشاعر الآخرين، بل يشمل مهارات أعمق مثل الوعي الذاتي، وضبط النفس، والتعاطف، والقدرة على التأثير الإيجابي. ويشير الباحث دانييل جولمان (Daniel Goleman)، أحد أبرز المتخصصين في هذا المجال، إلى أن "النجاح المهني يعتمد بنسبة 80% على الذكاء العاطفي، مقابل 20% على الذكاء العقلي" (Goleman, 1998)، ما يبرز أهمية هذا المفهوم في النجاح القيادي والإداري

من أبرز تجليات الذكاء العاطفي في المجال الإداري أنه يُحسن فعالية القيادة. فالقائد الذي يدرك مشاعره ويفهم مشاعر من حوله يكون أكثر قدرة على التعامل مع المواقف الصعبة، وقيادة فريقه بثقة وإنسانية. عندما يشعر الموظفون بأن قائدهم يُنصت إليهم، ويتفاعل مع ضغوطهم، ويتخذ قراراته بناءً على مصلحة الجماعة وليس بدوافع شخصية، فإن ذلك يخلق بيئة عمل صحية قائمة على الثقة. ومن الأمثلة العملية على ذلك، ما تطبقه شركة Google، حيث أظهرت دراسات داخلية مثل "Project Oxygen" أن أفضل المديرين في الشركة ليسوا بالضرورة الأذكى تقنيًا، بل أولئك الذين يتمتعون بمهارات عاطفية مثل الإصغاء، والدعم، والتعاطف

يمتد تأثير الذكاء العاطفي كذلك إلى إدارة النزاعات، وهي من أصعب المهام التي يواجهها المدير. فبدلًا من تفاقم الخلافات، يستطيع المدير الذكي عاطفيًا أن يحتوي التوتر ويحول الخلاف إلى فرصة للنمو. ويؤكد الباحثان سالوفي وماير (Salovey & Mayer, 1990) أن "الذكاء العاطفي يشمل القدرة على

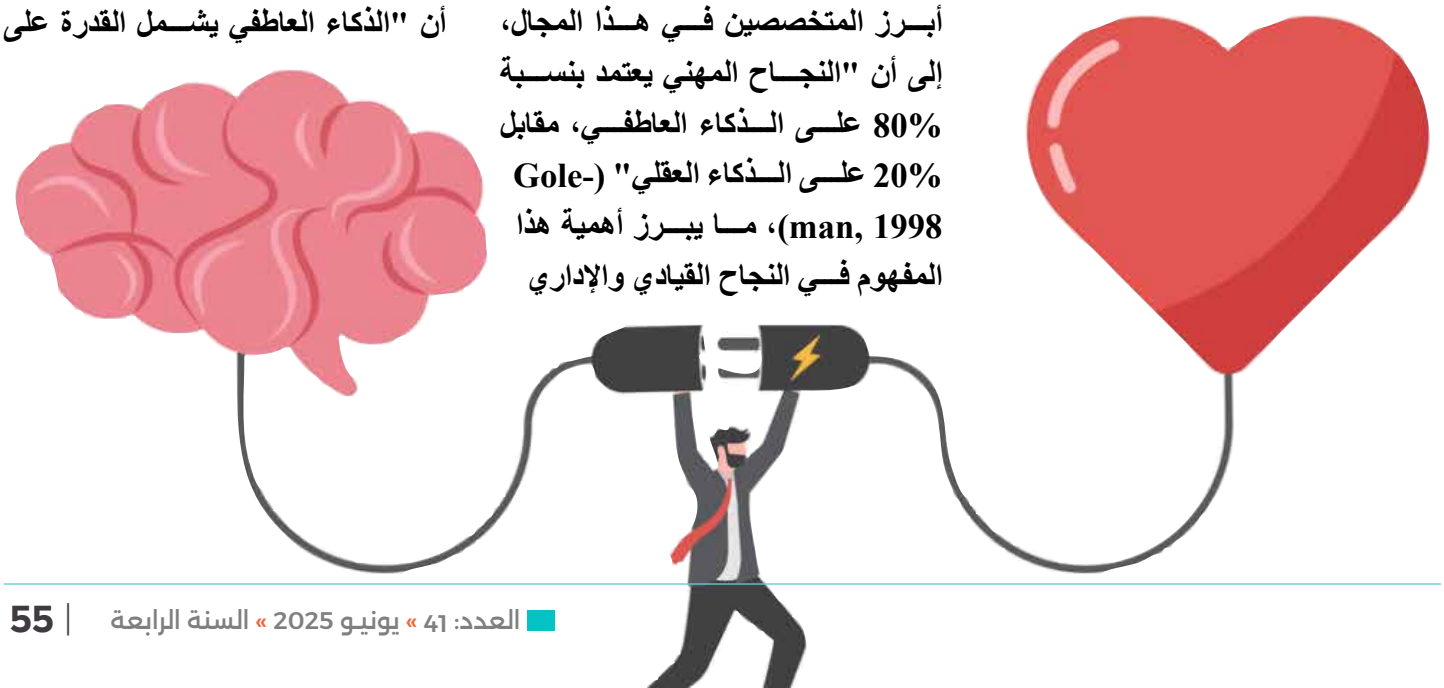

تنظيم العواطف لتحقيق النمو العاطفي والفكري". فالقائد الناجح لا يتعامل مع الخلافات بطريقة عدائية، بل يستخدم لغة متزنة، ويُشرك الأطراف المعنية، ويبحث عن حلول تُرضي الجميع

كما يسهم الذكاء العاطفي في بناء فرق عمل فعالة. فالقائد الذي يُظهر الاحترام والتقدير لفريقه، ويحرص على رفع معنوياتهم، يخلق بيئة عمل قائمة على التعاون والمبادرة. وقد أظهرت دراسة حديثة للباحث Cherniss (2010) أن المؤسسات التي تُنمّي الذكاء العاطفي لدى قادتها تحقق مستويات أعلى من الرضا الوظيفي والتماسك التنظيمي. فالعلاقات المهنية لا تزدهر فقط بالكفاءة، بل بالدعم الإنساني والاحترام المتبادل

ومن الجوانب المهمة كذلك قدرة الذكاء العاطفي على تعزيز اتخاذ القرار. فالقائد الذي يُقيّم مشاعره ويفصلها عن الموقف يستطيع أن يتخذ قرارات أكثر موضوعية وإتزانًا. فعند التعامل مع موظف مقصّر، مثلًا، فإن المدير العاطفي لا ينفعل ولا يُصدر حكمًا سريعًا، بل يحلل أسباب التقصير، ويأخذ بعين الاعتبار الجوانب النفسية والاجتماعية، ويختار أسلوبًا بنّاءً في المعالجة

يُسهم الذكاء العاطفي أيضًا في تقليل معدل دوران الموظفين وزيادة ولائهم للمؤسسة. فقد بيّنت دراسة لـ Wong & Law (2002) أن القادة الذين يُظهرون دعمًا عاطفيًا لموظفيهم يسهمون في رفع معدلات الرضا الوظيفي، مما يقلل من نية ترك العمل. فالموظف لا يبحث فقط عن راتب جيد، بل عن مناخ إنساني يشعر فيه بالتقدير والاهتمام

إن الذكاء العاطفي في المجال الإداري لم يعد مجرد مهارة اختيارية، بل ضرورة استراتيجية للمؤسسات التي تسعى إلى تحقيق النجاح والاستدامة. وكما قال جولمان في كتابه "الذكاء العاطفي في العمل": "القادة العظام لا يُعرفون فقط بما يعرفونه، بل بقدرتهم على تحفيز قلوب من يقودونهم" (Goleman, 2000). ومن هنا، يصبح الاستثمار في تنمية الذكاء العاطفي لدى القادة والموظفين أحد أعمدة التطوير الإداري الحقيقي في عصر تتسارع فيه التغيرات وتزداد فيه التحديات

الذكاء العاطفي يعد من العوامل الحاسمة التي تؤثر بشكل مباشر على أداء الموظفين وكفاءة المؤسسة ككل. فالبيئة التنظيمية التي تقوم على أسس الذكاء العاطفي تُمكّن الأفراد من التعبير عن أنفسهم، والتعامل مع ضغوط العمل، وبناء علاقات فعالة مع الزملاء، مما يُعزز من إنتاجيتهم ويدعم الأهداف المؤسسية بشكل شامل. وقد أثبتت العديد من الدراسات الحديثة أن الموظفين الذين يمتلكون مستويات عالية من الذكاء العاطفي يُحققون أداءً أعلى، ويُظهرون التزامًا وولاءً أكبر تجاه مؤسساتهم

يؤكد الباحث دانييل جولمان (Dan-iel Goleman)، في كتابه "الذكاء العاطفي في مكان العمل" (1998)، أن "الذكاء العاطفي هو المحدد الرئيسي للأداء العالي، وخاصة في الأدوار التي تتطلب التعامل مع الآخرين أو العمل الجماعي". فالموظف الذي يُحسن فهم مشاعره وضبطها، ويستطيع التعامل مع مشاعر زملائه بشكل متوازن، يكون أكثر قدرة على إدارة النزاعات والتعاون بفعالية. على سبيل المثال، موظف يمتلك قدرة عالية على ضبط النفس لا يتفاعل بعصبية مع ضغوط العملاء، بل يتعامل بهدوء ومهنية، مما يعزز من صورة المؤسسة أمام الجمهور ويحسن جودة الخدمة المقدمة

وقد دعمت الأبحاث التطبيقية هذا الرأي، إذ وجدت دراسة نُشرت في مجلة Journal of Organiza-tional Behavior أن الموظفين ذوي الذكاء العاطفي المرتفع يُحققون نتائج أفضل في تقييم الأداء، كما أنهم أقل عرضة للإحتراق الوظيفي وأقدر على التعامل مع التغيير (Côté & Min-ers, 2006). وهذا يشير إلى أن الذكاء العاطفي لا يؤثر فقط على السلوك الفردي، بل يُعد من العوامل الأساسية التي تُسهم في رفع الكفاءة التشغيلية للمؤسسة

من الناحية العملية، يمكن ملاحظة هذا الارتباط في نموذج شركة "Southwest Airlines"، التي تشتهر بثقافة مؤسسية قائمة على التعاطف، والمرونة، والتواصل الإيجابي. تعمد الشركة إلى اختيار موظفيها بناءً على معايير تشمل الذكاء العاطفي، وليس فقط المؤهلات التقنية. وقد صرّح أحد مديري الشركة: "نحن نُوظف من أجل الشخصية، وندرب من أجل المهارة". النتيجة كانت مستوى عالٍ من الرضا الوظيفي، وانخفاضًا

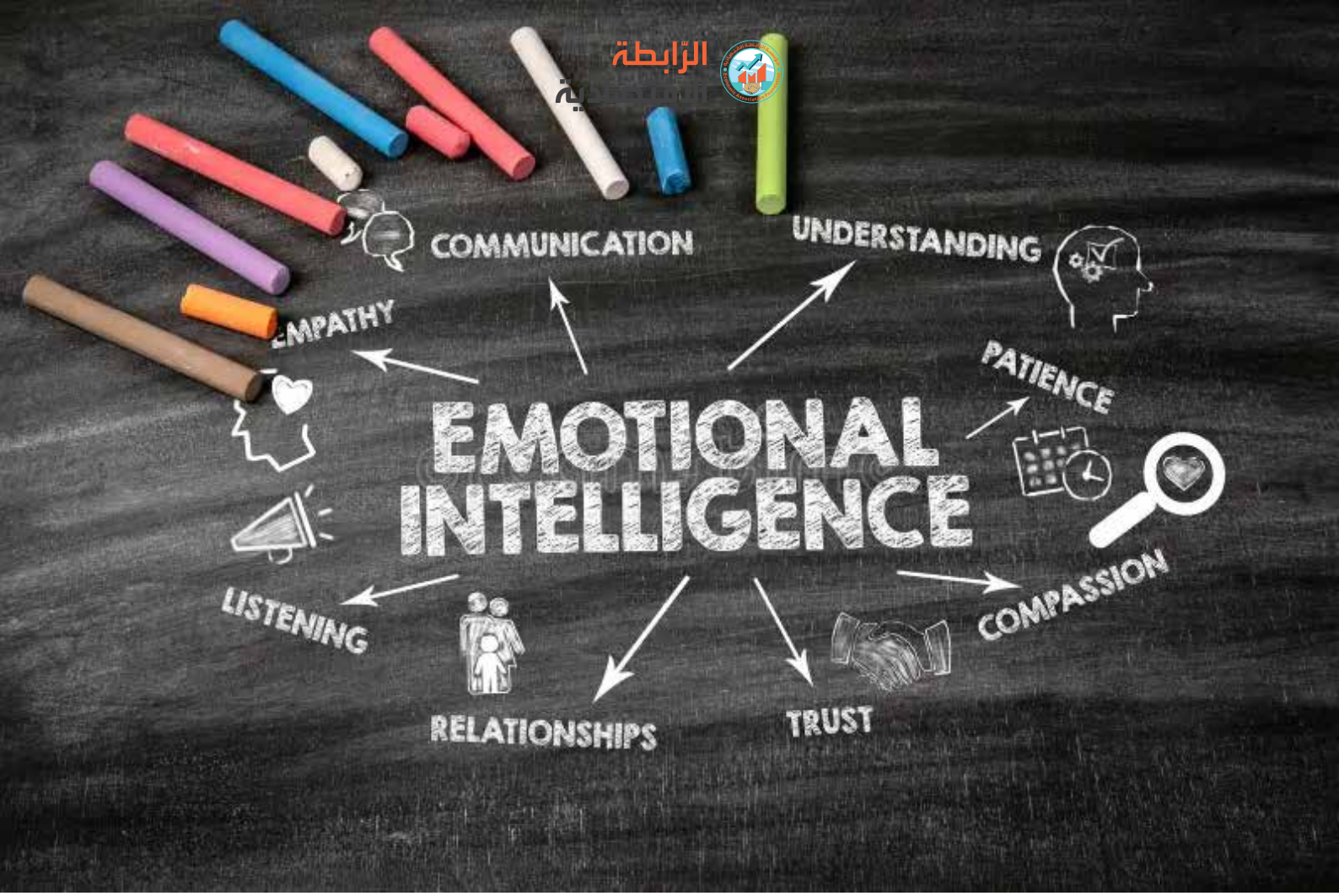

ملحوظًا في معدل دوران العمالة، مما أسهم في تحقيق كفاءة عالية على مستوى العمليات والخدمة

كما يُسهم الذكاء العاطفي في تحسين الأداء الجماعي داخل المؤسسة. عندما يتمتع الموظفون بمهارات في التواصل العاطفي، يصبح العمل الجماعي أكثر سلاسة، ويقل الاحتكاك، وتزداد القدرة على حل المشكلات بشكل تعاوني. وهذا بدوره ينعكس على سرعة اتخاذ القرار، وجودة النتائج، وفاعلية إنجاز المهام. وقد أظهرت دراسة أعدتها شركة TalentSmart أن 90% من الموظفين ذوي الأداء الأعلى يمتلكون ذكاءً عاطفيًا مرتفعًا، مقابل أقل من 20% من الموظفين ذوي الأداء المنخفض

ومن الزاوية الاستراتيجية، فإن وجود قيادات تمتلك ذكاءً عاطفيًا يساعد في خلق بيئة مؤسسية مشجعة، تُراعي الصحة النفسية، وتُشجع على الابتكار، وتُعزز من مستوى الالتزام التنظيمي. فالموظف الذي يشعر بأن مديره متفهم وداعم، يُظهر درجة أعلى من الولاء والإنتاجية. كما أن الذكاء العاطفي يُمكن أن يُستخدم كأداة لإدارة التغيير المؤسسي، حيث تُسهم مهارات مثل التعاطف، والتواصل، والمرونة في تقليل مقاومة التغيير، وزيادة قابلية الموظفين للتأقلم

تطبيق الذكاء العاطفي في مؤسسات العالم العربي يُعد خطوة استراتيجية نحو تطوير بيئة عمل متزنة، قادرة على مواجهة التحديات التنظيمية والنفسية في آن واحد. ويشمل هذا التطبيق مجموعة من الممارسات الإدارية والسلوكية التي تركز على فهم الذات، والتحكم في الانفعالات، وبناء علاقات مهنية قائمة على الاحترام والتفاهم المتبادل. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات الثقافية والإدارية، فإن عدداً متزايداً من المؤسسات العربية بدأ بتطبيق مفاهيم الذكاء العاطفي في إدارة الأفراد والفرق

أحد الأمثلة العملية يمكن ملاحظته في شركات الاتصالات الكبرى في دول الخليج مثل شركة "اتصالات" في الإمارات، التي بدأت بإدراج برامج تدريبية لتعزيز المهارات الشخصية لدى الموظفين، مثل الإصغاء الفعّال، وإدارة الغضب، وبناء الثقة داخل الفريق. هذه المبادرات ساهمت في خفض نسب التوتر بين الأقسام، ورفعت من معدلات رضا العملاء، نتيجة لتحسن قدرة الموظفين على

التفاعل الهادئ والمثمر مع شكاوى العملاء

مثال آخر يظهر في المؤسسات التعليمية مثل بعض الجامعات السعودية والقطرية، التي بدأت بدمج الذكاء العاطفي ضمن برامج تطوير القيادة الأكاديمية. فعلى سبيل المثال، يتم تدريب عمداء الكليات ورؤساء الأقسام على كيفية التعامل مع النزاعات الطلابية، والاستجابة الفعالة لمشاعر القلق أو الضغط لدى أعضاء الهيئة التدريسية، مما عزز من جودة بيئة التعليم الجامعي، ورفع من مستوى الرضا العام داخل المؤسسة

في قطاع البنوك، قامت بعض المؤسسات مثل "بنك قطر الوطني" بتدريب مديري الفروع على مهارات الذكاء العاطفي في التعامل مع فرق العمل والعملاء، خاصة في المواقف الحرجة مثل شكاوى الخدمات أو الأزمات المالية. هذا النوع من التدريب مكّن المدراء من امتصاص الغضب والتوتر وتقديم حلول بهدوء، مما انعكس بشكل مباشر على تحسين صورة المؤسسة وزيادة ثقة العملاء بها

وفي القطاع الحكومي، بدأت بعض الوزارات في دولة الإمارات باستخدام استبيانات لتقييم الذكاء العاطفي لدى الموظفين عند الترقية أو التوظيف في المناصب القيادية. هذا التوجه ساهم في اختيار قادة إداريين يمتلكون مهارات تواصل عالية، وقدرة على تحفيز فرق العمل، وإدارة الضغوط بحكمة

من خلال هذه الأمثلة، يتضح أن تطبيق الذكاء العاطفي لا يقتصر على الشعارات أو الخطط النظرية، بل يتجسد في ممارسات عملية تؤثر على جودة الأداء، ورضا الموظفين، ومستوى الإنتاجية. إلا أن نجاح هذا التطبيق يتطلب بيئة داعمة، وثقافة تنظيمية تؤمن بأهمية البُعد الإنساني في العمل، وتُعطي أولوية لتطوير الجانب العاطفي إلى جانب المهارات ا لفنية

في عالم الأعمال الحديث، أصبح الذكاء العاطفي أحد المفاهيم المحورية التي تُعزز الأداء المؤسسي وتُسهم في بناء فرق عمل فعالة وتفاعلية. ورغم الانتشار الواسع لمفهوم الذكاء العاطفي في الأدبيات الإدارية والنفسية، إلا أن تطبيقه في بيئات العمل الواقعية لا يزال يواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تحدّ من فعاليته أو تعيق استثماره بالشكل الأمثل. أول هذه التحديات يتمثل في ضعف الوعي المؤسسي بأهمية الذكاء العاطفي. في كثير من المؤسسات، خاصة في القطاعات الصناعية أو التقنية، يُنظر إلى المهارات الفنية على أنها الأهم عند التوظيف أو الترقية، بينما تُهمل المهارات الشخصية والعاطفية. وقد أكدت دراسة أجراها Cherniss et al. (2006) أن نحو 75% من الشركات لا تتبنى برامج تدريبية ممنهجة لتطوير الذكاء العاطفي، مما يضعف من قدرة الموظفين على إدارة مشاعرهم وبناء علاقات مهنية صحية

إضافة إلى ذلك، يُشكل التنوع الثقافي بين الموظفين، خاصة في الشركات متعددة الجنسيات، تحديًا كبيرًا أمام تطبيق استراتيجيات الذكاء العاطفي. ففي الثقافات الشرقية، مثل اليابان والصين وكوريا، يُشجع الموظفون على ضبط مشاعرهم والامتناع عن التعبير العاطفي المباشر، حفاظًا على الانسجام الجماعي واحترام التسلسل الهرمي. في المقابل، تميل الثقافات الغربية، كالثقافة الأمريكية أو الكندية، إلى تعزيز حرية التعبير عن المشاعر والتفاعل بشكل مباشر. وقد أظهرت دراسة مقارنة بين كندا والصين أجراها Gunkel et al. (2014) أن الفرق في القيم الثقافية أثر بشكل ملحوظ على طريقة استخدام الذكاء العاطفي في بيئات العمل، حيث كانت الفرق الكندية أكثر انفتاحًا وتقبلًا للتعبير العاطفي مقارنة بنظيراتها الصينية، التي ركزت على الاتزان وكبح الانفعالات

من التحديات المهمة كذلك صعوبة تقييم الذكاء العاطفي بشكل دقيق وموثوق. فبعكس المهارات الفنية التي يمكن قياسها باختبارات كمية، يُعد الذكاء العاطفي مهارة ذاتية ومركبة يصعب قياسها دون تحيّز. وقد أشارت دراسة Joseph & New-man (2010) إلى أن أدوات القياس المعروفة مثل MSCEIT وEQ-i تواجه تحديات في الموثوقية والاتساق عبر البيئات المختلفة، مما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات توظيف أو ترقية استنادًا إليها وحدها. وهذا ما يدفع بعض المؤسسات إلى تجنّب الاستثمار في تطوير الذكاء العاطفي، رغم ما أثبتته الدراسات من ارتباطه بتحسين القيادة وتحفيز الفرق

ولا يمكن تجاهل دور القيادة في دعم أو عرقلة الذكاء العاطفي داخل المؤسسات. فبعض القادة والمديرين، وخصوصًا من النوع التقليدي، يُبدون مقاومة تجاه إدخال ممارسات جديدة تُعزز من الذكاء العاطفي، إما لعدم فهمهم للمفهوم بشكل كافٍ أو لإعتقادهم بأنه قد يقلل من السلطة والحزم الإداري. في دراسة حالة تناولت شركة صناعية ألمانية، وثّق Kerr et al. 2006)) أن عدداً من مديري الأقسام رفضوا إدراج الذكاء العاطفي ضمن برامج التقييم القيادي بحجة أنه "غير قابل للقياس وغير ضروري"، رغم وضوح تأثيره الإيجابي على أداء فرق العمل وفق تقييمات الأداء الداخلية

أما في ما يتعلق بالضغوط الوظيفية، فإن بيئات العمل التي تتسم بالكثافة العالية والمنافسة الحادة غالبًا ما تُعيق الموظف عن ممارسة الذكاء العاطفي بفاعلية. إذ تؤدي كثافة المهام والمواعيد النهائية الضاغطة إلى ارتفاع مستويات التوتر والاحتراق النفسي، مما يحدّ من قدرة الفرد على التعاطف مع الزملاء أو إدارة مشاعره بطريقة صحية. وقد رصدت دراسة Slaski & Cart-wright (2003) التي أُجريت على موظفي القطاع المصرفي البريطاني أن الموظفين الذين يعملون في بيئات ضاغطة أظهروا مستويات أقل من الذكاء العاطفي، خاصة في جوانب التنظيم الذاتي وتنظيم الانفعالات، وهو ما انعكس سلبًا على جودة علاقاتهم في بيئة العمل

في المحصلة، ورغم الاعتراف المتزايد بأهمية الذكاء العاطفي، فإن تطبيقه الفعلي داخل المؤسسات لا يزال يواجه تحديات منهجية وثقافية وإدارية. تجاوز هذه التحديات يتطلب وعيًا تنظيميًا بأهمية الذكاء العاطفي، وتوفير برامج تدريبية متخصصة، واعتماد أدوات تقييم متقدمة، مع تهيئة مناخ عمل يدعم التعبير العاطفي الصحي دون المساس بالانضباط أو الأهداف الإنتاجية. فمتى ما تم الاستثمار الجاد في الذكاء العاطفي، فإن المؤسسات ستجني نتائج ملموسة في مجالات القيادة، الرضا الوظيفي، وتحقيق التوازن بين الكفاءة والأداء الإنساني

في الخاتمة يتضح أن الذكاء العاطفي يُعد من المرتكزات الجوهرية في فهم الذات البشرية، وتعزيز فاعلية العلاقات الإنسانية، ورفع كفاءة الأداء في الحياة الشخصية والمهنية. فهو لا يُعبّر فقط عن قدرة الفرد على ضبط مشاعره، بل يمثل أيضًا مهارة قيادية واجتماعية تسهم في بناء بيئة عمل متزنة، قائمة على الاحترام، والتفاهم، والثقة المتبادلة

وقد أظهرت التجارب الواقعية في مؤسسات العالم العربي والغربي على حد سواء، أن تطبيق الذكاء العاطفي يؤدي إلى تحسين مستوى القيادة، وزيادة الرضا الوظيفي، وخفض نسب التوتر والصراعات داخل بيئة العمل. كما أنه عامل حاسم في نجاح المؤسسات في ظل التحديات الاقتصادية والتنظيمية المعاصرة

ورغم وجود بعض التحديات المرتبطة بثقافة العمل أو صعوبة القياس، فإن تجاوزها يتطلب وعيًا إداريًا، واستثمارًا حقيقيًا في التدريب، وتوفير بيئة مؤسسية تشجع على التعبير العاطفي المتزن. وعليه، فإن الذكاء العاطفي ليس ترفًا فكريًا أو مفهوماً ثانوياً، بل ضرورة استراتيجية لتحقيق الاستقرار النفسي، والفعالية المؤسسية، والنجاح القيادي في عالم سريع التغير

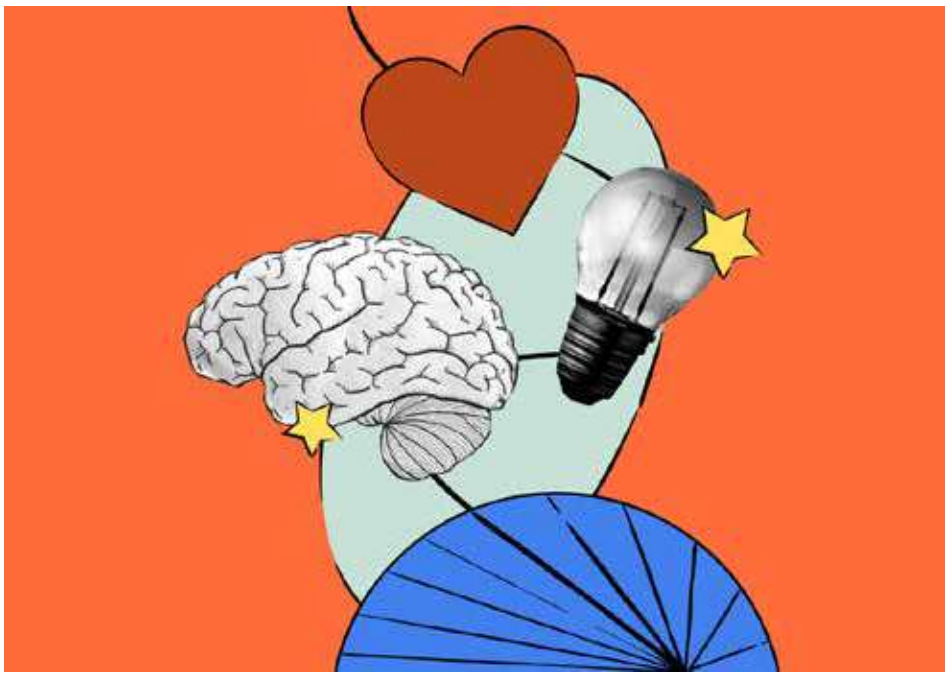

التدفقات المالية لخطط الاستجابة الانسانية ودورها في الاقتصاد اليمني

أ.د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلو السياسية جامعة عدن

أولا مفهوم واهداف خطط الاستجابة الانسانية:

تعتبر خطط الاستجابة الانسانية هي أحد اليات التي تستخدم في التدخل والانقاذ الانساني التي تنفذها وكالات الامم المتحدة بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في الدولة المستهدفة

وتعتبر عملية تحليل الاحتياجات الانسانية التي تتم والية الاستجابة لها عملية جماعية تتم من خلال الفرق الإنسانية القطرية في الدول المستهدفة يعمل من خلالها الفريق على تحديد الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين وتطوير الخطط وتعبئه الموارد للاستجابة للاحتياجات الاكثر الحاحا على ارض الواقع حيث ينسق اعضاء وشركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الجهود لإعداد واداره وتقديم استجابة انسانيه فعالة من خلال تنسيق تقييمات الاحتياجات وتحليلها للحصول على رؤيه مفصله للوضع الانساني والاحتياجات وعلى نحو مماثل يقومون بشكل جماعي بتحليل الاستجابة لتحديد الاولويات والاحتياجات الحاده والشديدة والاستجابة لها، وعلى مدار التنفيذ يراقب شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الاحتياجات الإنسانية ويضبطون الجهود الجماعية والفردية وفقا لذلك

وتهدف النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية وخطه الاستجابة الإنسانية الى تحسين اهميه وفعالية الاستجابة الإنسانية من خلال:

- توفير تحليل أكثر شمولا ومتعدد القطاعات الاحتياجات الاشخاص المتضررين من الازمات وشدتها

ونقاط ضعفهم واسبابها ومخاطرها بما في ذلك التجزئة على اساس العمر والجنس والإعاقة وغيرها من خصائص التنوع ذات الصلة بالصيام

• تعزيز تحديد اولويات الاستجابة على اساس تحليل الاحتياجات الى جانب تحليل الخيارات تحليل خيارات الاستجابة الاكثر ملائمه وقابليه للتنفيذ مع التركيز على الاستجابات القطاعية ومتعددة القطاعات المشتركة

• صياغة اهداف استراتيجية قابله للقياس والتحقق تعكس النتائج الإنسانية المرجوة من الاستجابة ذات الأولوية.

• تحديد المؤشرات الرئيسية والتكرار والادوار والمسؤوليات للمراقبة المنتظمة لحاله الازمه والاحتياجات وانجازات الاستجابة على مدار العام خمسه تحسين التماسك بين الاطر الإنسانية والتنموية وبناء السلام من خلال النتائج الجماعية قدر الامكان

يعمل الفريق الانساني المكلف على دعم عمليات التنسيق بين القطاعات المختلفة، وعملية وضع البرامج المشتركة، وتنفيذ البرامج من خلال تقديم المساعدة الفنية، وضمان الجودة فيما يتعلق بالجاهزية، وتنسيق التدخلات في حالات الطوارئ، وحشد الموارد، وإدارة المساهمات، وتخطيط العمل الإنساني، ورصد الأداء، والتحليل، والمناصرة

◄ ثانيا أهداف خطط الاستجابة الانسانية

وبشكل اساسي فان خطه الاستجابة الإنسانية تهدف الى حماية حقوق السكان في الدول التي تعاني من صراعات وضمان الاستقرار لهم الى ان يتم ايجاد حلول وسلام دائمين وتحقيق تنميه مستدامه لهم

◄ ثالثا دورة البرنامج الانسانية

دوره البرامج الإنسانية هي سلسله من الخطوات والاجراءات التي يتم تنفيذها اثناء تنفيذ عمليات وخطوط الاستجابة الإنسانية على المستوى الدولي وهي اجراءات ضرورية يتم تنفيذها بدعم وتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية هذه الاجراءات مترابطة ويجب ادارتها بطريقه سلسه وباستخدام مجموعه من الادوات التي تضمن نجاح الاجراءات في تحقيق النتائج المستهدفة

وتعتبر اجراءات الدورة التالية مترابطة ويجب أن يتم تنفيذها بطريقة سلسلة وبتنسيق مع الادوات المشتركة الاخرى:

• يعتبر التأهب والجاهزية لأي حالات طوارئ هو اهم عنصر من عناصر هذه الدورة البرامجية

• وجود تقييم دقيق وتحليل متناسب للاحتياجات على الارض تحدد احتياجات السكان المتضررين المستهدفين في البرنامج وتوفر قاعده بيانات ومؤشرات المنفذ خطط الاستجابة الإنسانية وهذه المعلومات تجعل من الخطة مرنه وواقعيه وتسمح لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الموضوعة وتحديد تكلفتها والخطوات اللازمة لتحقيقها واليات حشد الموارد لتنفيذه

• أن التخطيط الجيد المترابط القائم على قاعدة بيانات موثوقة يمكن من صياغة الاهداف الاستراتيجية والية تنفيذها ويحدد تكلفتها

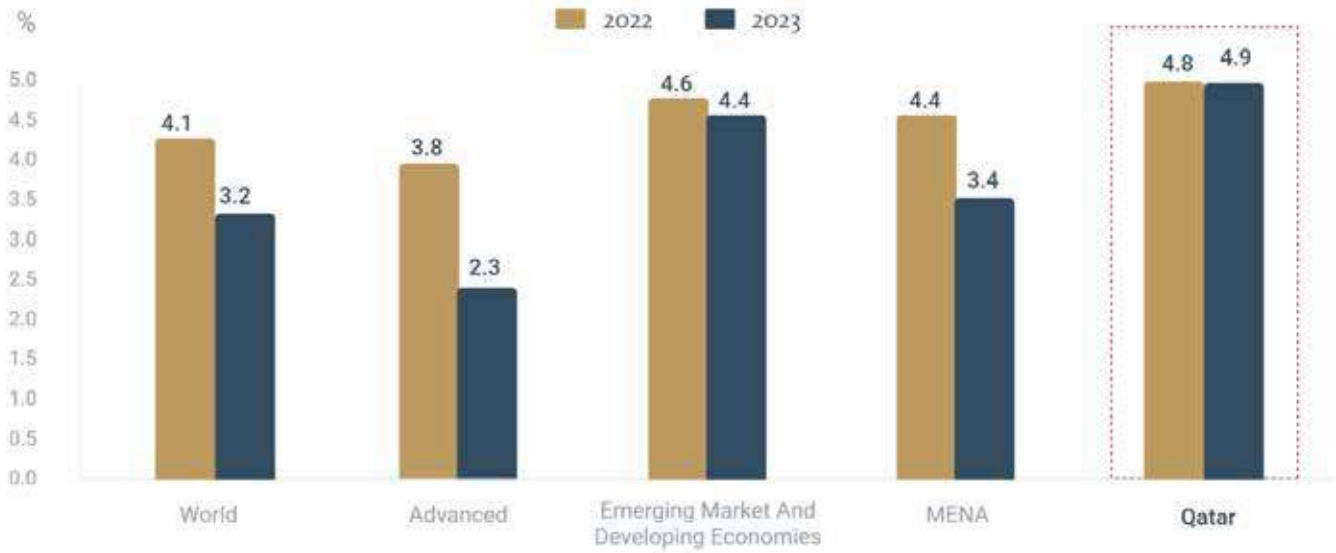

جدول رقم (1) حجم التمويلات لخطط الاستجابة الانسانية في اليمن من (2019-2023)

العام	ذوي الاحتياج بالمليون	المستهدفون بالمليون	التمويل المطلوب بالمليار	المبلغ المتلقي بالمليار	نسبة التمويل المتلقي
2019	24.1	21.4	4.2	3.65	87%
2020	24.3	19	2.41	1.64	68%
2021	20.7	16	3.85	2.35	61%
2022	23.7	17.9	4.27	2.33	55%
2023	21.6	17.3	4.34	1.35	31.2%
الإجمالي			19.7	11.32	57%

المصدر: الباحث بالاستناد إلى تقارير خطط الاستجابة الانسانية للأعوام 2019-2023 الصادرة عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية الاوتشا.

• حشد الموارد والتمويل لتنفيذ خطط الاستجابة بكل مراحلها
• جمع المؤشرات والنتائج وتحليلها والتغذية الراجعة مهمة لضمان تنفيذ الخطة تشكل سلس ونجاحها

كما ينبغي ان تتسم الخطة بالمرونة وان تحاول تخفيض التكلفة قدر المستطاع بما لا يقل بأساسيات واهداف الخطة بالإضافة الى الاهتمام بالمنظمات والمؤسسات الوطنية المحلية المشاركة في تنفيذ الخطة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني غير ا لحكو مية

رابعا الاستجابة الانسانية في اليمن من عام 2019 حتى عام 2023

بدأ مكتب الامم المتحدة للتنسيق الانساني (UN OCHA) في عام 2016، أول خطة استجابة إنسانية في اليمن، استجابةً لتسارع تدهور الوضع الإنساني هناك.

تلقى اليمن في أزمته، التي صنفت على أنها "أسوأ أزمة إنسانية في العالم"، مساعدات إنسانية كبيرة، خصوصا بعد تصنيف الازمة الانسانية باليمن بأنها حالة طوارئ من المستوى الثالث، من 2015 إلى 2022. وشهدت استجابة المساعدات الدولية في اليمن، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بروز جهات مانحة غير تقليدية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بوصفهما أكبر المساهمين

قد شملت الاستجابة الإنسانية في العام 2017 ثمان وكالات تابعة للأمم المتحدة و٣٦ منظمة دولية غير حكومية و١٤٧ منظمة محلية غير حكو مية .

ويتسع نطاق احتياجات الفئات السكانية المتضررة وتتدهور أوضاعهم أكثر بسبب الأزمات الاقتصادية، والتخلف المزمن، والكوارث الطبيعية، والأمراض، مثل انتشار الكوليرا وانتشار حالات انتهاك حقوق الإنسان من قبل أطراف الصراع.

وقد أدت الحرب إلى أزمات متعددة في الكثير من القطاعات، حيث أن أزمة التغذية بسبب الحرب أدت إلى تعريض 385,000 طفل لخطر سوء التغذية الحاد كما ان القطاع الصحي على شفا الانهيار كما زادت احتمالية معاناة حوالي 540,000 شخص من الإسهال المائي الحاد أو الكوليرا.

وتشير البيانات ان هناك 10.5 ملايين شخص يمني يتلقى مساعدات فورية أساسية لنجاتهم ضمن خطط الاستجابة الانسانية والمساعدات تقدم لهم كل شهر.

وتشير البيانات المتاحة من خدمة التتبع المالي (FTS) التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، أن الجهات المانحة اعلنت تقديم ما يقرب من 20 مليار دولار من المساعدات الانسانية وقد وصول 14.3 مليار دولار من هذه المساعدات الإنسانية.

نلاحظ أن خطط الاستجابة الانسانية في اليمن استهدفت في المتوسط 18.32 مليون شخص خلال السنوات محل الدراسة وبمتوسط تمويل متلقي 2.264 مليار دولار خلال نفس الفترة

وقد توزعت هذه المبالغ في عدد 13 قطاع كالتالي :

1. الامن الغذائي

2. التغذية
3. الصحة
4. المياه والصرف الصحي والنظافة
5. التعليم
6. الحماية
7. المأوى/ المواد غير الغذائية
8. تنسيق وادارة المخيمات
9. القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين
10. الامداد والتموين
11. التنسيق
12. الية الاستجابة السريعة
13. الاتصالات في حالة الطوارئ

خطط الاستجابة الانسانية لليمن خلال الفترة محل الدراسة ركزت بشكل كبير على قطاع الامن الغذائي والذي جاز في المتوسط على 41% من حجم التمويل المطلوب هذه الفترة، وجزء كبير من التمويل كان يخصص للمناطق الريفية، وذلك بطبيعة التقسيم السكاني للبلد (62% من سكان اليمن يعيشون في المناطق الريفية ويزداد عدد سكان الحضر بنسبه 3.9% سنويا).

خامسا: التأثيرات الاقتصادية للتدفقات المالية لخطط الاستجابة الانسانية في اليمن واليات الاستفادة منه

في ظل الحرب والتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الحكومة المعترف بها وفي ظل العجز الكبير للموارد سواء عجز الموازنة العامة او عجز الحساب الجاري والميزان التجاري، مع غياب خطط التنمية وتأخر اعداد خطط اعادة الاعمار والانعاش الاقتصادي، برز دور منظمات الدولية في سد الفراغ الذي تركته الحكومة في الجانب الانساني والتنموي واصبحت المساعدات الانسانية المقدمة من تلك الجهات الدولية هي أحد اسباب الصمود الاقتصادي في اليمن من خلال الموارد التي يتم ضخها أو البرامج الانعاشية التي تنفذ

إلا انه بالإمكان أفضل مما كان، حيث كان بالإمكان استغلال تلك التدفقات المالية والبرامج بشكل أكبر وبفعالية أكبر بحيث تحقق إثر أفضل وأعمق في اقتصاد البلد المنهار

ولتوضيح ذلك سنقوم بقياس الاثر الاقتصادي لخطة الاستجابة الانسانية كنموذج لتلك التدفقات الدولية وأثرها على الاقتصاد وذلك من خلال قياس وتحليل أفضل سنتين تدفق فيها المساعدات الانسانية بالدولار الامريكي هي عام 2019-2021.

نلاحظ من الجدول أن حجم التدفقات السنوي في عام 2019 كان اقل من مليار دولار (927 مليون دولار) وفي عام 2021 انخفضت إلى 722 مليون دولار (وهما اعلى سنتين حدثت فيهما تدفقات مالية)، رغم أن متوسط حجم التمويل المتلقي لخطط الاستجابة الانسانية 2.264 مليار دولار خلال السنوات من 2019- 2023، أي ان حجم التدفقات المالية الداخلة للبلد ما بين 30%إلى 40% فقط من حجم التمويل المتلقي

أي إن ما بين 60% و70% تقريبا في المتوسط من الاموال التي تتدفق لمنظمات الامم المتحدة العاملة في اليمن من خلال خطة الاستجابة الانسانية تذهب إلى المعاملات

جدول (2) حجم التحويلات المالية بالدولار لحسابات الأمم المتحدة في اليمن (2019، 2021)

	2019 (سنوي)	2019 (شهري)	2021 (سنوي)	2021 (شهري)
تحويلات الحسابات المحلية لوكالات الامم المتحدة في اليمن	927,195,936	722,500,056	77,266,328	60,208,338
البنوك في صنعاء	676,853,033	660,558,252	56,404,419	55,046,521
البنوك في عدن	250,342,903	61,941,804	20,861,909	5,161,817
ما تم تحويله إلى ريال يمني	354,665,160	103,964,67	29,555,430	8,663,723
البنوك في صنعاء	258,905,567	97,490,868	21,575,464	8,124,239
البنوك في عدن	95,759,593	6,474,808	7,979,966	539,484

المصدر: تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول جهود توحيد قنوات المساعدات الانسانية عبر البنك اليمني في عدن ومصارفتها.

والمشتريات خارج اليمن، بينما التدفقات الداخلة للبلد التي تبلغ ما بين 30% و40% هي لا تمثل سوى 7,4% و5.8% على التوالي من حجم احتياجات الاقتصاد السنوية للعملة الصعبة البالغة 12,461 مليار دولار عام 2022م ، بينما خطط التمويل المتلقاة إذا كانت دخلت الاقتصاد اليمني كاملة كانت ستغطي 18% من حجم الطلب على العملة الصعبة

وقد كان من الممكن وفي سبيل دعم الاقتصاد اليمني أن يتم استغلال كامل تلك الاموال في الداخل اليمني أو على الاقل الجزء الاكبر منها من خلال خلق قنوات انتاجية مناسبة لتلبية متطلبات واحتياجات خطة الاستجابة الانسانية وبما يتوافق مع اهداف الخطة الانسانية في دعم المجتمعات المستهدفة

يلاحظ من الجدول السابق أنه في عام 2019م كانت نسبة التحويلات المالية لحسابات الوكالات التابعة للأمم المتحدة في بنوك صنعاء تبلغ 73% من حجم الاموال المحولة بينما كانت تبلغ في عدن 27%، أي أن اكثر من ثلثي المبالغ المحولة للوكالات كانت تتم عبر بنوك صنعاء الخاضعة لسلطات البنك المركزي الخاضع لسيطرة الحوثيين فيعام 2019م ، بينما في عام 2021 ورغم انخفاض نسبة الاموال المحولة لوكالات الامم المتحدة العاملة في اليمن بنسبة 22% (انخفاض من 927,195,936 دولار إلى 722,500,056 دولار) إلا أن نسبة التحويلات لحسابات الوكالات في بنوك صنعاء زادت لتصل إلى 91% ارتفاعا من 73% عام 2019/ بينما انخفضت نسبة التحويلات لبنوك عدن إلى اقل من 9%.

ونلاحظ هنا أن البنوك الخاضعة لسلطة البنك المركزي في مناطق سيطرة الحوثيين سيطرت على حجم التحويلات المالية بالعملة الصعبة، وهو ما افقد البنك المركزي القدرة على استغلال حجم التحويلات بالعملة الصعبة في سبيل المساعدة في استقرار اسعار الصرف في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا

ففي حالة تم الزام المؤسسات الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة على أن تتم التحويلات المالية عبر البنك المركزي اليمني والمؤسسات المالية الخاضعة له فإن ذلك يعني ان تتدفق عبر القنوات المالية الخاضعة للبنك المركزي ما بين 700 إلى 900 مليون دولار سنويا وهو ما يشكل تقريبا 8% من حجم الاحتياجات السنوية من العملة الصعبة لكامل البلد البالغة 12.461 مليار دولار ، وفي حال الزام هذه المؤسسات الدولية ان تتم التحويلات التي تتم في مناطق سيطرة الشرعية عبر البنك المركزي في عدن وان تتم المصارفة عن طريقه كانت تلك الالية قادرة على أن تتيح للبنك المركزي في عدن ما يفوق 100 مليون دولار شهريا

نلاحظ أن حجم التمويلات المتلقاة ضمن خطط الاستجابة الانسانية خلال سنوات الدراسة بلغت 11.32 مليار دولار وذلك فقط ضمن خطط الاستجابة الانسانية غير التمويلات المباشرة الاخرى، فأيضا تحويلات البنك الدولي لليمن، فمنذ عام 2016 حتى 2023عام منح البنك الدولي 2.5 مليار دولار لليمن لتنفيذ مجموعه من المشاريع، حيث انه بعد الغاء معظم محفظة المشاريع المعلقة في 2016 تم تجميع الموارد في تدخلين طارئين للتصدي للازمات الغذائية والصحية الناشئة وهما كالتالي :

١- المشروع الطارئ للاستجابة للازمات بقيمه 84 مليون دولار

٢- المشروع الطارئ للصحة والتغذية بقيمه 683 مليون دولار

ثم توسعت محفظة المشاريع لتضم على نحو انتقائي الانتاج الزراعي والخدمات الحضرية وامدادات الكهرباء والتعليم

وفي هذا الجانب فان النتائج الرئيسية التي تحققت حتى الان منذ 2016 وبحسب تقرير البنك الدولي هي كالتالي:

* تزويد 28 مليون ونص شخص بالخدمات الصحية والتغذويه

* * حصول 3,320,000 شخص على خدمات مياه محسنة

* * حصول ٢٨٧٠٠٠٠ شخص على خدمات الصرف صحي محسنة

* * استفادة 520,000 شخص من الوظائف مدفوعة الاجر بشكل مباشر

* * تلقي ١.٤٢ مليون اسرة تحويلات نقديه على مدار 11 دوري الدفع

* استنناف 600,000 مزارع لزراعه المحاصيل او انتاج الثروة الحيوانية

* * صرف 4.78 مليون دولار لمشروعات متناهيه الصغر من محافظ على استمرار أكثر من 53,000 مشروع صغير ومتوسط

* * اصلاح أكثر من 600 كلم من

الطرقات واعاده تأهيلها للاستخدام او تحسينها

ومما سبق يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1. أن تدخل المنظمات الدولية سواء الامم المتحدة عبر خطط الاستجابة الانسانية أو البنك الدولي كانت في اغلبها إنعاشيه انسانية مع اهداف تنموية في جزء لا يستهان منها، وهو ما يعد تدخلا انسانيا ايجابيا

2. كانت اغلب تحويلات وتدخلات المنظمات الدولية وخطط الاستجابة الانسانية تتم في مناطق خارج سيطرة الحكومة المعترف بها (لتواجد الكثافة السكانية خارج إطار سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا)، وبدون تنسيق مباشر معها وخارج إطار المؤسسات المالية الخاضعة للبنك المركزي اليمني في عدن

3. عدم وجود خطط استجابة وطنية معدة من قبل الحكومة المعترف بها جعل المنظمات الدولية تقوم بعمل خطط موازية وفقا لرؤيتها وليس لرؤية الحكومة المعترف بها أو السلطات المحلية

4. تعاني خطط الاستجابة الانسانية من ضعف تدفقات التمويل إلى اليمن وانحسارها مما يخلق فجوة بين المبالغ المطلوبة والمبالغ المتلقاة

5. ما زالت اغلب التمويلات المتدفقة في خطط الاستجابة الانسانية تصرف في خارج اليمن وبنسب تتخطى احيانا ال 60% من حجم التمويل المتلقي مما يفقد الدولة الكثير من الموارد التي كان يمكن الاستفادة منها في دعم الاقتصاد

6. كان يمكن للتدفقات المالية المتلقاة من قبل الوكالات الدولية ضمن خطط الاستجابة الانسانية في اليمن أن تساهم بشكل أكبر في سد العجز في حجم العملة الصعبة المطلوبة لتلبية احتياجات اليمن من العملة الصعبة

7. مازالت النفقات التشغيلية تمثل جزء كبير من حجم التمويل المقدم لخطط الاستجابة الانسانية في اليمن تقدر ب 30% من التمويل.

8. ضعف التنسيق بين بين الجهات المنفذة لخطط الاستجابة الانسانية في اليمن والسطات المركزية والمحلية

◄ التوصيات:

على الجهات الرسمية والحكومية ممثلة برئاسة الوزراء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي اليمني في عدن تنفيذ التالي في سبيل الاستفادة القصوى من خطط الاستجابة الانسانية المنفذة في اليمن:

1. الزام الجهات الإنسانية الدولية الفاعلة التنسيق بشكل اكبر مع السلطات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص اليمني وفقا لحطة مشتركة معدة مسبقا تحدد الاحتياجات والالتزامات والاولويات

2. الحرص ان تتوائم خطط التدخل الانساني والتنموي مع خطط واهداف الدولة التنموية وخطط اعادة الاعمار الشامل مع البدء إعداد خطط استجابة وطنية شاملة

3. توطين الاستجابة الانسانية في اليمن، حيث برزت فكرة توطين العمل الانساني خلال القمة العالمية للعمل الانساني في اسطنبول تركيا عام 2016 ضمن مبادرة الصفقة الكبرى، ضمن ال 51 التزام لإصلاح التمويل الانساني، مع سد الفجوة بين العمل الإنساني والانمائي.

4. التنسيق بين الجهات المانحة والمنظمات والوكالات المنفذة لخطط الاستجابة الانسانية مع البنك المركزي اليمني لكي تتم التحويلات المالية ضمن القنوات الرسمية الخاضعة له ووفقا لعمليات المصارفة المحددة منه

5. التنسيق مع وكالات الامم المتحدة المنفذة لخطط الاستجابة الانسانية استغلال كامل الاموال المخصصة في خطط الاستجابة الانسانية في الداخل اليمني أو على الاقل الجزء الاكبر منها من خلال خلق قنوات انتاجية مناسبة لتلبية متطلبات واحتياجات خطة الاستجابة الانسانية وبما يتوافق مع اهداف الخطة الانسانية في دعم المجتمعات المستهدفة

من أوراق عمل ورش الرابطة الاقتصادية

بيئة الأعمال الداعمة للقطاع الخاص

■ د. ابتهال عوض أحمد
أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة أهم الإصلاحات الحكومية الداعمة لبيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن, والكشف عن التحديات التي تواجهه, واقتراح قائمة من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال الداعمة له

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن القطاع الخاص يواجه عدد من التحديات التي أدت إلى تدهور بيئة الأعمال كقصور البنية التحتية وعدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني, وصعوبة الحصول على الائتمان المصرفي, وأن اليمن احتلت المراكز المتأخرة في عام 2020 مقارنة بعام 2010 في المؤشرات الدولية لبيئة الأعمال (مؤشر سهولة أداء الأعمال, ومؤشر الحرية الاقتصادية, ومؤشر مدركات الفساد), كما توصلت الدراسة إلى اقتراح قائمة من الإصلاحات لدعم بيئة أعمال القطاع الخاص.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم وضع عدد من التوصيات أهمها: وضع استراتيجية لإصلاح بيئة أعمال القطاع الخاص, عقد شراكة مستدامة بين القطاعين العام والخاص, استعادة وتوسيع وتطوير البنية التحتية وتوفير بيئة أمنة ومستقرة

مقدمة:

لقد تحولت معظم اقتصاديات الدول نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح, وارتبطت قضايا تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطاً قوياً بإعادة تقويم دور القطاع الخاص في ريادة الأعمال. لذلك سعت تلك الدول إلى إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية من خلال تحفيزه وتوفير البيئة الداعمة له

وقد ساهم النهوض بالقطاع الخاص وتحفيزه في كثير من الدول بتحقيق معدلات نمو مرتفعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال خفض مستويات البطالة، ورفع مستوى المنافسة، وتشجيع الصناعات المحلية...إلخ

وعلى غرار تلك الدول انتهجت اليمن سياسية اقتصادية تقوم على أساس آليات السوق، ورفع مستوى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وإعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث يصبح دور الدولة دوراً تصحيحياً وإشرافياً، وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وتوفير الاستقرار الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي

لتحقيق ذلك سعت اليمن للاهتمام بتهيئة بيئة أعمال داعمة للقطاع الخاص حيث شكلت توجهات ومنطلقات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في عام 1995 أساساً قوياً لدعم القطاع الخاص وتوسيع أنشطته الاستثمارية وتنويعها بهدف تمكينه من قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومثلت خطط التنمية المتعاقبة منذُ عام 1996 إلى عام 2010 الأداة الملائمة لتحقيق ذلك.

ألا أن تلك الإصلاحات عجزت عن تحقيق أهدافها, بالإضافة إلى تدهور الأوضاع نتيجة الظروف الاستثنائية التي مرت بها اليمن نتيجة الصراعات والحروب واصبحت بيئة الأعمال اليمنية تصنف في المؤشرات الدولية ضمن الاقتصادات التي تعاني من صعوبات كثيرة

مشكلة الدراسة:

يواجه القطاع الخاص في اليمن العديد من التحديات في بيئة الأعمال, وازدادت حدة تلك التحديات منذ بدء الاضطرابات السياسية في عام 2011 التي تحولت إلى حرب أهلية في عام 2015 واستمرار النزاعات إلى وقتنا الراهن. ما أدى إلى انتقال العديد من أعمال القطاع الخاص إلى خارج اليمن بسبب تدهور بيئة الأعمال بشكل متزايد. وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في كيفية توفير البيئة الملائمة والداعمة لجذب استثمارات القطاع الخاص بمختلف مجالاتها وأنواعها

أهمية الدارسة:

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه بيئة الأعمال الداعمة للقطاع الخاص من خلال رفع التنافسية في مجال جذب الاستثمارات, وتشجيع الحركة الاقتصادية وتحفيز نمو مجتمع الأعمال والاقتصاد الوطني

أسئلة الدراسة:

1. ما هي الإصلاحات الحكومية الداعمة لبيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن؟
2. ما ترتيب اليمن في مؤشر سهولة أداء الأعمال, ومؤشر الحرية الاقتصادية, ومؤشر مدركات الفساد؟
3. ما التحديات التي تواجه القطاع الخاص في اليمن؟
4. ما الإصلاحات المقترحة لتحسين بيئة الأعمال الداعمة للقطاع الخاص في اليمن؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. معرفة أهم الإصلاحات الحكومية الداعمة لبيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن
2. بيان ترتيب اليمن في مؤشر سهولة أداء الأعمال, ومؤشر الحرية الاقتصادية, ومؤشر مدركات الفساد.
3. الكشف عن التحديات التي تواجه القطاع الخاص في اليمن
4. اقتراح قائمة من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال الداعمة للقطاع الخاص في اليمن

هيكل الدارسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: بيئة الأعمال والقطاع الخاص (المفهوم, الأهمية,

المتطلبات)

- المبحث الثاني: الإصلاحات الحكومية الداعمة لبيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن
- المبحث الثالث: بيئة الأعمال في اليمن من خلال بعض المؤشرات الدولية.
- المبحث الرابع: القطاع الخاص (التحديات والإصلاحات المقترحة)

المبحث الأول

◄ بيئة الأعمال والقطاع الخاص (المفهوم، الأهمية، المتطلبات)

تعتبر بيئة الأعمال وبما تحتويه من عوامل وموارد عامل مهم لضمان نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالنظر إلى ما يمكن أن توفره للقطاعات من فرص ومزايا، فالبيئة هي الحاضنة لتلك القطاعات بمختلف منشآتها ومنظماتها العامة والخاصة، وبما تتميز به من خصائص وموارد متنوعة يمكنها أن تحقق النمو والتطور، كما يمكنها أن تصنع الفشل, فذلك يعتمد على الجهود المبذولة من الحكومات لتطوير ودعم بيئة أعمالها للنهوض بمجتمعاتها

أولاً: مفهوم بيئة الأعمال:

تمثل بيئة الأعمال الملائمة والجاذبة للاستثمار متطلباً أساسياً من متطلبات تحسين مناخ الاستثمار, حيث تتحقق عملية النمو والتطور لمؤسسات الأعمال المختلفة وبالتالي لاقتصاديات تلك الدول. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تعمل تلك المؤسسات في اطار بيئة أعمال تستند إلى مجموعة من التدابير واللوائح والقوانين والأنظمة التي تتسم بالوضوح والشفافية والبساطة, فضلاً عن توفير المزايا والإعفاءات والضمانات التي تؤدي إلى جذب مزيد من الاستثمارات وغيرها من المحفزات المختلفة, ولعل الأهم من ذلك كله هو توفير الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني

ومصطلح بيئة الأعمال تعبير واسع، ويتسم بالديناميكية والتطور، ويشمل كل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والتنظيمية، أي أنه يشمل كل العناصر التي تؤثر في جاذبية الاستثمار (المحلي والأجنبي)، ولهذا السبب يسمى في كثير من التقارير المحلية والعالمية بمناخ الاستثمار (عبدوس, 2016, ص107).

وعليه يقصد ببيئة الأعمال تلك البيئة الأقدر على تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الفعالية الاقتصادية والإنتاجية بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي، ويحقق للاقتصاد وفورات في الإنتاج، مما يسهم في تحقيق أفضل الإيرادات المالية وغير المالية للبلد (النجار, 1991, ص126).

◄ ثانياً: القطاع الخاص (المفهوم، الأهمية، المتطلبات):

يعد القطاع الخاص الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة, حيث تشير الأدبيات الاقتصادية باختلافها إلى أهميته الكبرى في تأسيس نشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر في ظل توفر مجموعة من الشروط التي تعد بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية. ويمثل القطاع الخاص جوهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء نظراً لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات تؤهله للقيام بهذا الدور اجتماعياً واقتصادياً. ووفقا لبيانات البنك الدولي، يساهم هذا القطاع في توليد الوظائف في الدول النامية بنسبة تقارب 90% وتمويل الاستثمارات بنسبة 60% وتوفير 80% من العوائد الحكومية بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية وخدمات الاتصالات والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات والسلع (أبا الخيل والبكر, 2019, ص6)

1. مفهوم وأهمية القطاع الخاص:

يعرف القطاع الخاص بأنه " القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال, وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الخاصة, وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن" (الربيعي, 2004, ص49).

ويعرف أيضاً بأنه " ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع للسيطرة الحكومية المباشرة" (عمر, 1995, ص203).

كما يعرف بأنه" قطاع من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر التي بدورها

تتولى توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق والادخار, كما يعتمد القطاع الخاص على آليات السوق والمنافسة الحرة في تحديد أسعار السلع والكميات المستهلكة" (مياسي, 2011, ص105).

وتبرز أهمية القطاع الخاص في الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية, وذلك من خلال ما يلي (المشاقبة, 2013, ص26):

- انخفاض مستوى الادخار ومحدودية مصادر التراكم لدى غالبية الدول النامية تحتم بالضرورة الاستفادة من جميع المصادر بما فيه ادخارات القطاع الخاص وادخالها في عملية التنمية, خاصة وأن البرامج الإنشائية لهذه الدول تتضمن العديد من المشاريع الأساسية والاستراتيجية التي يحتاج تمويلها إلى كمية ضخمة من رؤوس الأموال

- يعد النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص في غاية الأهمية لاسيما في المراحل الأولى
- يؤدي تنشيط القطاع الخاص في مجالات الانتاج إلى زيادة فرص العمل وتقليص البطالة وزيادة الناتج القومي ورفع معدلات النمو الاقتصادي
- قدرة القطاع الخاص على توفير إدارة أفضل وأكفأ, مما يسهم في استخدام الموارد ويحسن أداء المؤسسات بما يضمن ارتفاع مستوى الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي

2. متطلبات القطاع الخاص:

يمثل القطاع الخاص ركيزة هامة لتحقيق التنمية, فالتوجه السائد اليوم في الاقتصاديات الدولية تنطوي على إشراك القطاع الخاص في التنمية من خلال تشجيع وتوفير البيئة الداعمة لما له من أهمية في الشراكة لتحقيق التنمية في ظل موجة تحول الاقتصاديات النامية نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص على أخذ أدوار الريادة لما يتميز به من القدرة على الابتكار والتجديد, ولتحقيق ذلك لابد من توفر عدد من المتطلبات, يتمثل أهمها في الآتي (المرجع السابق, ص27):

- توفر مدخرات كافية وتوظيفها في استثمارات مختلفة
- توفر الأسواق المالية لتسهيل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المالية على اوسع نطاق
- استخدام الحكومات أدوات السياسة التشجيعية الملائمة التي تؤثر في قرارات القطاع الخاص لتوجيه استثماراته وجهوده إلى المجالات ذات الأهمية وبما يتفق مع أهداف برامج ا لتنمية

- توفر البنية التحتية (الكهرباء, المياه, الصرف الصحي, النقل بمختلف أنواعه, الاتصالات ...إلخ) التي تحفز القطاع الخاص على الاستثمار والقيام بدوره لتحقيق التنمية
- توفر الاستقرار السياسي الذي يعتبر داعماً لتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي وتطوره

المبحث الثاني

الإصلاحات الحكومية الداعمة لتحسين بيئة أعمال القطاع الخاص في اليمن

واجهت اليمن منذ عام 1990 العديد من التحديات المحلية والاقليمية والدولية التي ساهمت في تفاقم الأوضاع والاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية, لذلك شرعت اليمن في مارس 1995 بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي, وظلت الإصلاحات عملية متواصلة في خطط الدولة المتعاقبة منذ 1996-2010, بهدف ايقاف تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة التوازن, وإعادة هيكلة الاقتصاد وتغيير وظيفة الدولة ودورها في إدارة الاقتصاد الوطني مقابل توسيع نطاق الدور الاقتصادي للقطاع الخاص للمساهمة بدور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وخلق بيئة مواتية للاستثمار وتهيئة الظروف المناسبة له ليصبح المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي, ولتهيئة الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاد الاقليمي والدولي. ولتحقيق ذلك نفذت مجموعة من الإجراءات والسياسات, منها ما يلي :

أولاً: القطاع المالي والنقدي والخارجي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, 2006, ص139, 140):

لاستعادة التوازن الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي, وخلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض

الكلي تم اتباع السياسات والإجراءات التالية :

- تقليص النفقات وزيادة الإيرادات.
- رفع الدعم بصورة تدريجية عن السلع الأساسية.
- إجراء عدد من التعديلات السعرية للمشتقات النفطية
- التحول من التمويل التضخمي لعجز الموازنة إلى التمويل عن طريق الدين العام الداخلي من خلال إصدار أذون الخزانة
- إعادة جدولة مديونية اليمن الخارجية لتخفيف أعباء الدين الخارجي
- إلغاء تعددية سعر الصرف للمعاملات الحكومية
- تحرير أسعار الفائدة المدينة, ورفع سعر الفائدة على الودائع من7% إلى 20%.
- إصدار أذون الخزانة لامتصاص فائض السيولة النقدية, وتوفير مصادر تمويل حقيقية وغير تضخمية لعجز الموازنة العامة للدولة
- إصدار قانون جديد للبنوك التجارية عام 1998, وتقوية دور البنك المركزي في عملية الاشراف والتنظيم والرقابة
- إصدار قانون جديد للبنك المركزي عام 2000 يمنحه الاستقلالية في القيام بدوره

ثانياً: قطاع التجارة الخارجية:

يعد دمج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد العالمي أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري, وكان ذلك من خلال الآتي (المرجع السابق, ص140, 141):

- إلغاء كافة القيود غير الجمركية على الواردات السلعية
- إلغاء قيود تراخيص التصدير, وتعديل هيكل التعرفة الجمركية إلى (4) حزم بدلاً عن (15) حزمة
- تحديث وتقوية الإطار القانوني والمؤسسي المنظم لحرية التجارة وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار
- السعي إلى انضمام إلى التكتلات التجارية الإقليمية والعالمية (منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى, منظمة التجارة العالمية)
- إصدار القانون رقم (16) لعام 2007 بشأن التجارة الخارجية

ثالثاً: خصخصة القطاع العام (المرجع السابق, ص141) :

في ضوء مستوى الأداء الضعيف لكثير من المؤسسات الحكومية تم:

- خصخصة أكثر من ٨٠ مشروعاً خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٤م وعام ١٩٩٧م.
- إصدار قانون الخصخصة في عام 1999، وتأسيس مكتب فني للخصخصة لتنظيم إجراءاتها وتوحيدها

رابعاً: تهيئة البيئة الاستثمارية:

لتهيئة البيئة الملائمة وتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي, تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات والقوانين, تمثل أهمها في التالي:

1. تعديل قانون الاستثمار:

تم تعديل مواد قانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991 في منتصف عام 2002 بنسبة 80% (المركز اليمني لقياس الرأي العام, 2006, ص11), ليتضمن العديد من المزايا والضمانات لتحفيز المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار في اليمن ومعاملتهم دون تمييز, ومنحهم العديد من الإعفاءات والضمانات تمثل أهمها في (الهيئة العامة للاستثمار, 2005, ص13, 15):

- إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشروع من كافة الرسوم الضريبية والجمركية أيا كان نوعها.
- إعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الضريبية والجمركية طيلة قيام المشروع بهذا النشاط ، وتعفى مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأخرى بنسبة 50% طيلة قيام المشاريع بهذه الأنشطة
- إعفاء المشروعات لمدة خمس سنوات من كافة الضرائب والرسوم مقابل عوائد ترخيص استخدام التكنولوجيا المستوردة التي اقرتها احكام هذا القانون
- الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب أيا كان نوعها المفروضة على الصادرات لأي مشروع قائم يصدر إلى الخارج كلاً أو جزءاً من إنتاجه

كما تضمن هذا القانون إنشاء هيئة عامة للاستثمار, وتنشأ فيها مكاتب تمثل: وزارة الصناعة والتجارة, وزارة الاشغال العامة والتطوير الحضري, وزارة الصحة, وزارة العمل, مصلحة الجوازات والجمارك والضرائب,

والهيئة العامة للسياحة, للعمل بنظام النافذة الواحدة لتسهيل إصدار كافة التصاريح من تلك الجهات لإقامة المشاريع الاستثمارية

وفي عام 2010 تم إصدار قانون الاستثمار رقم (15) - لم تصدر له حتى اللحظة لائحة تنفيذية- الذي ألغى عدد من المهام الأساسية لهيئة الاستثمار كتخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات وإبرام العقود الخاصة بها نيابة عن الجهات المختصة, والموافقة على تحويل صافي الأرباح وإعادة تحويل رأس المال إلى الخارج, وصلاحية شراء أو استئجار الأراضي بقصد إقامة المناطق والمجمعات الصناعية وغيرها من المهام, كما تم إلغاء عدد من مواد قانون الاستثمار لعام 2002 التي تضمنت الإعفاءات الجمركية والضريبية, ما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات الخاصة. والجدول أدناه يوضح أهم المواد التي تم إلغائها

رقم المادة	الإعفاءات الجمركية والضريبية	
	القانون رقم (22) لعام 2002	القانون رقم (15) لعام 2010
مادة (18)	- تعفى الموجودات الثابتة المستوردة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشروع من كافة الرسوم الضريبية والجمركية أياً كان نوعها. - تعفى مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الضريبية الجمركية طيلة قيام المشروع بهذا النشاط، كما تعفى مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأخرى بنسبة 50% من كافة الرسوم الجمركية طيلة قيام المشاريع بهذه الأنشطة.	- إلغاء الإعفاءات الضريبية على الموجودات الثابتة من الآلات والمعدات المستوردة. - الإعفاء من الرسوم الجمركية للآلات والمعدات (المشروعات الكبيرة), وتم نقل صلاحيات الإعفاء إلى قانون الجمارك. - إلغاء الإعفاءات لمدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي.
مادة (20)	- تعفى المشروعات وتوسعات المشاريع من ضريبة الأرباح لمدة سبع سنوات.	- إلغاء الإعفاءات على ضريبة الأرباح للمشروعات.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار رقم (22) لعام 2002، ص 13, 17.
الهيئة العامة للاستثمار, قانون الاستثمار رقم (15) لعام 2010، ص 16, 17.

2. المناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة أحد الوسائل الأساسية لاقتصاديات الدول، كونها تساهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية, ونظراً لإدراك الحكومة اليمنية بأهمية ذلك تم :

- إعلان مدينة عدن منطقة حرة في عام 1991.
- إصدار قانون المناطق الحرة رقم (4) لعام 1993 م
- تنفيذ تطوير المرحلة الأولى لمشاريع المنطقة الحرة عدن خلال الفترة 1996- 1999م, وفي النصف الثاني من عام 1999م بدأت مرحلة ا لتشغيل

وبموجب قانون المناطق الحرة أعطى القانون كثيراً من المزايا والضمانات للمستثمرين (رئاسة الجمهورية, 1993).

3. المناطق الصناعية:

تعد المناطق الصناعية من الركائز الأساسية لبناء وتطوير اقتصاديات الدول حيث تعمل على جذب المشروعات الاستثمارية المحلية والأجنبية, وفي إطار سياسة الحكومة اليمنية لتحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية تم (وزارة الشئون القانونية, 2005), (مجلس الوزراء, 2013):

- إصدار قرار جمهوري رقم (79) لعام 2005م بشأن تنظيم إنشاء المناطق الصناعية وإداراتها والاشراف عليها
- أطلقت الحكومة في منتصف العام 2006 المرحلة الأولى من مشروع المناطق الصناعية للبدء بثلاث مناطق صناعية هي الحديدة وعدن

وحضرموت في إطار خططها لإنشاء عشر مناطق صناعية تخصصية ونوعية في عدد من المحافظات

• صدور قرار مجلس الوزراء رقم(207) في عام2013 بشأن الموافقة على الإجراءات المتخذة بشأن تطوير المنطقتين الصناعيتين عدن والحديدة.

4. منظومة الحكم الجيد:

لتعزيز منظومة الحكم الجيد تم اتخاد الإصلاحات التالية:

1.4. مكافحة الفساد: تمثلت أهم الإصلاحات بما يلي (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد, 2022, ص30, 31):

• تشكيل اللجنة العليا لحماية المال العام ومكافحة الفساد 2003.

• الاشتراك في جولات مفاوضات الأمم المتحدة لتطوير آليات مكافحة الفساد وتوقيع الاتفاقية الأممية 2003 والمصادقة عليها في 2005.

• أنشاء لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

• إصدار القانون رقم (30) لعام (2006) بشأن الإقرار بالذمة المالية, والقانون رقم (39) بشأن مكافحة الفساد, وأنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 2007.

• إصدار قانون (23) لعام 2007 بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية, وتشكيل المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية

• تأسيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في 2008.

• إنشاء محكمتين للقضاء الإداري في كلٍ من صنعاء وعدن 2010, وأنشاء نيابة الأموال العامة المتخصصة في قضايا الفساد.

2.4. إصلاح القضاء: لعل من أهم ما تم لإصلاح القضاء ما يلي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, مرجع سابق, ص146):

• فصل السلطات ودعم استقلالية القضاء

• إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى وأمانته العامة ومكتبها الفني وتحديد صلاحيتها وفقا لقانون السلطة القضائية

• إعادة هيكلة النيابة العامة, وإصدار العيد من اللوائح التنظيمية

• تنفيذ برنامج النظام الآلي, والربط الشبكي, والاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب

مما سبق يتضح أن الحكومة اليمنية بذلت العديد من الجهود لإصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية, وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي, واشراك القطاع الخاص في عملية التنمية, إلا أن تلك الإصلاحات على الرغم من بعض النتائج الإيجابية التي حققتها إلا أن لها العديد من النتائج السلبية, وفيما يلي استخلاص لتلك النتائج:

النتائج الإيجابية (المرجع السابق, ص142, 147):

• انخفاض معدل التضخم السنوي من حوالي 71,3% إلى 4.6% عام 1997 ثم إلى 10.1% في المتوسط خلال الفترة 1998-2000.

• تراجع نسبة العرض النقدي من 48.6% عام 1995 إلى 34.4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2000.

• انخفاض مديونية اليمن الخارجية من (9,1) مليار دولار في عام 1996 والتي شكلت ما نسبته 162% من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 4.9)) مليار دولار لتشكل (58%) من الناتج المحلي الاجمالي عام 2000.

• تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو 5.5% خلال الفترة 1995-2000, و4.1% خلال الفترة 2001-2005, ويعود ذلك إلى الإيرادات النفطية وليس إلى آثار سياسات الإصلاح

• زيادة الإيرادات وانخفاض عجز الموازنة, ويرجع ذلك إلى زيادة حصيلة إيرادات النفط وتخفيض فاتورة الدعم أكثر من رجوعه إلى ارتفاع إيرادات الضرائب أو تقليل الإنفاق

النتائج السلبية:

• تدهور قيمة الريال اليمني أمام الدولار من حوالي (81) ريال للدولار كمتوسط عام 1994 إلى (165.2) ريال للدولار في عام 2000.

• السياسات المتبعة في برنامج الإصلاح لم تحدث تحسن في دخل الفرد, حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في عام 1990 حوالي (701) دولار, وانخفض إلى حوالي (521) دولار عام 2000.

• ارتفاع معدل البطالة من 12% عام 2000 إلى 16.8% عام 2005 (المرجع السابق, ص147).

• ضعف تطبيق الإصلاحات القانونية وصعوبة فرضها

• ضعف الاطار القانوني والقضائي وقصور المعايير الملائمة للرقابة والمحاسبة, وممارسات الافصاح

• ندرة المهارات المالية والمصرفية.

• عدم كفاءة الجهاز المصرفي في القيام بالوساطة المالية, حيث انخفضت نسبة القروض إلى الودائع بالريال اليمني من 60% في أوائل التسعينات إلى 37% في عام 2001.

• أسعار الفائدة المرتفعة على الودائع والتي تهدف إلى جذب الودائع أجبرت البنوك على رفع أسعار الفائدة على الاقتراض, وهو ما قلص نطاق الاستثمارات المربحة, وفتح الباب أمام المستثمرين المحفوفين بالمخاطر

• فشلت أسعار الفائدة المرتفعة على الودائع في تحقيق زيادة بالمدخرات الخاصة, حيث انخفض معدل الادخار الخاص من 27% في عام 1998 إلى 13% في عام 2003 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2006, ص48)

• قصور منظومة الحكم الجيد في جوانبها المختلفة ابتداءً بفاعلية إجراءات مكافحة الفساد المالي والإداري، وضعف أداء السلطة القضائية بما في ذلك محاكم الأموال العامة والمحاكم التجارية، ومحدودية المساءلة والشفافية

• غياب المعايير الموحدة وعدم الوضوح والشفافية في عملية تنفيذ ا لخصخصة .

• تباطؤ جهود الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن والمناطق الصناعية عدن والحديدة.

• إلغاء العديد من الإعفاءات

[illegible]
مؤشر سهولة أداء الأعمال
[illegible]
نلاحظ أن اليمن في عام 2010 حققت
[illegible]
تنفيذها لمعالجة كافة الاختلالات في
[illegible]
(Economic Freedom)
[illegible]
الشعوب, ويقيس درجة دعم سياسات
ومؤسسات الدول للحرية الاقتصادية,
[illegible]
منذ عام 1996 التقرير "FRASER"

المبحث الثالث

بيئة الأعمال في اليمن من خلال المؤشرات الدولية

[illegible]
والقصور وتعزيز مكامن القوة عن
[illegible]
القانونية والحقوق الملكية من (3.08)
[illegible]
(Ease Doing Business)
[illegible]
فئة الرابعة "الأقل حرية", وذلك

جدول (2) ترتيب اليمن في مؤشر سهولة أداء الأعمال لعامي 2010, 2020

الرقم	المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال	الأعوام 2010	الأعوام 2020	ملاحظات
1	بدء الأعمال Starting a business	53	156	
2	آجال تراخيص البناء Dealing with construction permits	50	186	
3	الحصول على الكهرباء Getting electricity	74	187	في عام 2010 استخدم مؤشر توظيف العمال بدلاً عن هذا المؤشر.
4	تسجيل الملكية Registering property	50	86	
5	الحصول على الائتمان Getting credit	150	186	
6	حماية أقلية المستثمرين Protecting minority investors	132	162	
7	دفع الضرائب Paying taxes	148	89	
8	التجارة عبر الحدود Trading across borders	120	188	
9	تنفيذ العقود Enforcing contracts	35	143	
10	تسوية الإعسار Resolving insolvency	89	159	في عام 2010 استخدم مؤشر اغلاق الأعمال بدلاً عن هذا المؤشر.
	الترتيب	98	187	
	عدد الدول	181	190	

Source: World Bank Group (2010). Doing Business, Reforming through Difficult Times, p163
World Bank, https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/yemen

بسبب تراجع أداء القضاء وعدم تطبيق وتنفيذ القوانين والأحكام وإنفاذ العقود, وارتفاع الرسوم الجمركية, وزيادة العوائق التنظيمية على العمل والنشاط التجاري وصعوبة الحصول على الائتمان

ثالثاً: مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception In-dex):

تصدر منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995 تقرير سنوي يتضمن مؤشر مدركات الفساد, لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويشير المؤشر إلى التصورات فيما يتعلق بمدى انتشار الفساد

شكل(1) ترتيب اليمن في مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010, 2020

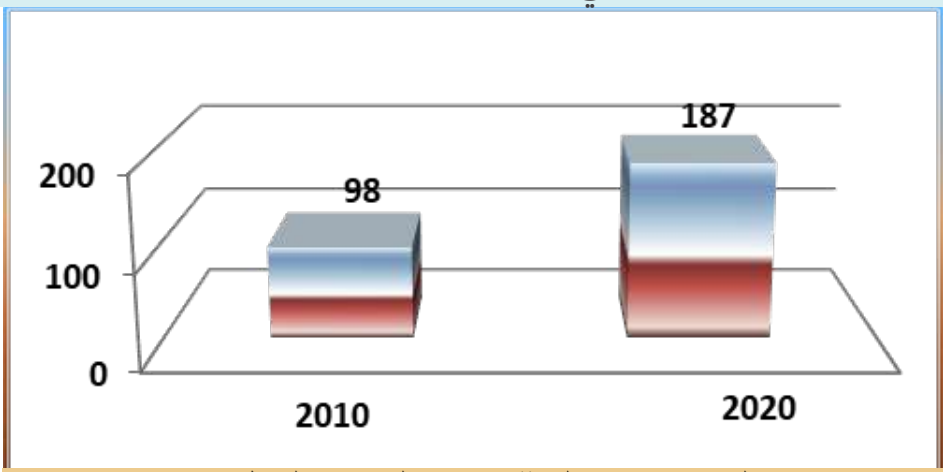

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر، والذي ينطوي تحديداً على فساد المسؤولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين، وتتراوح قيمة المؤشر بين(0) الأكثر فساداً وبين (10) الأكثر نزاهةً. وابتداءً من سنة 2012تغيرت درجة المؤشر لتصبح (100) درجة بدلاً من (10) درجات. وبالنظر إلى واقع اليمن في محاربة الفساد نجد أنها مازالت مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال, والجدول (4) والشكل (3) يوضحان ترتيب اليمن في مؤشر مدركات الفساد في العامين 2010, 2020.

حسب البيانات الواردة في الجدول (4) نلاحظ أن اليمن حصلت على (2.2) نقطة من (10) نقاط وجاءت في المرتبة (146) من بين (178) دولة في عام 2010, أما في عام 2020 فقد تراجعت كثيراً لتحتل المرتبة (176) من بين (179) دولة مسجلة (15) نقطة من (100), وبناءً على ذلك وبحسب تقرير منظمة الشفافية

جدول (3) ترتيب اليمن في مؤشر الحرية الاقتصادية 2010, 2020

السنوات	2010	2020
حجم الحكومة Size of Government	7.21	8.45
النظام القانوني وحقوق الملكية Legal System and Property Rights	3.08	2.75
الحصول على احتياطي نقدي آمن Sound Money	7.93	8.21
حرية التجارة الدولية Freedom to Trade Internationally	7.63	5.38
اللوائح التنظيمية Regulation	5.78	3.58
الترتيب	7.93	8.21
القيمة	7.63	5.38
عدد الدول	5.78	3.58

Source: Fraser Institute,(2022). Economic Freedom of the World, Annual Report, p184

الدولية جاءت اليمن رابع أسواء دولة, وواحدة من الدول الأدنى أداءً والأكثر فساداً في العالم, وذلك إنما يؤكد عجزها في إحداث تغيير ملموس في تحسين درجاتها ومكافحة الفساد في القطاع العام

مما سبق نخلص إلى أن بيئة الأعمال في اليمن تواجه العديد من المعوقات التي تمثلت أهمها في الإجراءات والمدة الزمنية وارتفاع التكلفة التي يحتاجها المستثمر لبدء الأعمال والحصول على تراخيص البناء والكهرباء وتسجيل العقود, وكذلك صعوبة الحصول على الائتمان وارتفاع تكلفة إجراءات الاستيراد والتصدير, وارتفاع التكلفة وطول مدة تسوية النزاعات وصعوبة وارتفاع تكلفة الإجراءات في عملية الإعسار وتصفية الأعمال المتعثرة, فضلاً عن انتشار الفساد المالي والإداري وعدم توفر الشفافية وأساليب الحكم الجيد, وبذلك فهي تصبح وجهة صعبة للمستثمرين وبيئة طاردة للاستثمار

شكل (2) ترتيب اليمن في مؤشر الحرية الاقتصادية لعامي 2010, 2020

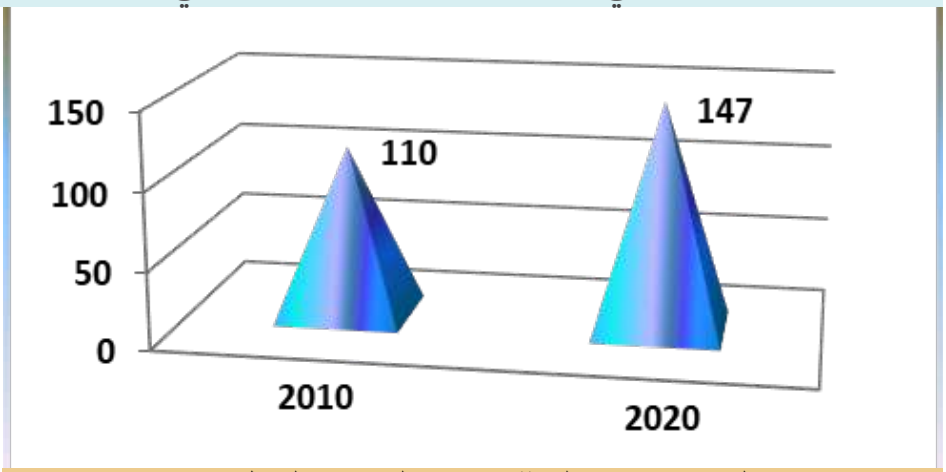

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

المبحث الرابع

القطاع الخاص

(التحديات ومقترحات الإصلاح)

يعد القطاع الخاص نافذة حقيقية لبناء قاعدة إنتاجية واعدة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نظراً لمساهمته في رفع مستويات الإنتاجية وخلق المنافسة وتحفيز الصادرات, حيث من المتوقع انعكاس ذلك الأثر على مستوى الاقتصاد الكلي. كما ساهم القطاع الخاص في الدول المتقدمة برفع معدلات الكفاءة والإنتاجية لكثير من السلع والخدمات العامة ما أدى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال اعتماد برامج التخصيص أو الشراكة مع القطاع العام .

وأدركت الحكومة اليمنية أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, لذلك سعت لتوفير بيئة ملائمة لتحفيزه ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في عام 1995, والخطط المتعاقبة من 1996-2010. إلا أن تلك الإصلاحات لم تحقق أهدافها والتي كان توسيع دور القطاع الخاص واصلاح بيئة الأعمال واحداً منها, فضلاً عن تدهور الأوضاع نتيجة الصراعات والحروب ما جعله يواجه العديد من التحديات التي تحول دون تطوره

أولاً: التحديات التي تواجه القطاع الخاص في اليمن:

يتألف القطاع الخاص قبل عام 2011 في الغالب من المشاريع المتوسطة والصغيرة والأصغر, إلى جانب العدد المحدود للشركات الكبرى, فما يزيد على97% من الشركات كانت تمتلك أقل من (25) موظفاً. كما أن المراكز الصناعية كانت تقع في كل من صنعاء وتعز وعدن والحديدة, وكان إنتاجها يكاد يغطي الاستهلاك المحلي (بركات وآخرون, 2020, ص2, 3).

وتشير البيانات إلى أن القطاع الخاص استحوذ على 80% من مجموع الصناعات للاقتصاد الوطني في عام 2015 ، حيث تتركز نشاطاته في قطاعات عدة ليساهم في قطاع الزراعة والصيد بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط، و16% في قطاع الصناعة التحويلية، و11% في تجارة الجملة والتجزئة، و10% في النقل والتخزين (الجهاز المركزي للإحصاء, 2018, ص550, 551)

وبسبب عجز الإصلاحات عن تحقيق أهدافها واندلاع الحرب الأهلية القائمة منذ 8 سنوات، نجد أن القطاع الخاص اليمني يعمل في بيئة تسودها العديد من التحديات والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والاختلالات الأمنية ما جعله يتسم بالهشاشة، ووفقاً لمسح أجرته مجموعة البنك الدولي في أكتوبر 2018، أغلقت حوالي 25% من الشركات في البلاد، وقلص ما

جدول (4) ترتيب اليمن في مؤشر مدركات الفساد 2010, 2020

السنوات	2010	2020
القيمة	2.2 من 10	15 من 100
الترتيب	146	176
عدد الدول	178	179

Source: Transparency International, (2010) corruption perceptions index, p12.
Transparency International, (2020). corruption perceptions index, p3.

شكل (3) ترتيب اليمن في مؤشر مدركات الفساد لعامي 2010, 2020

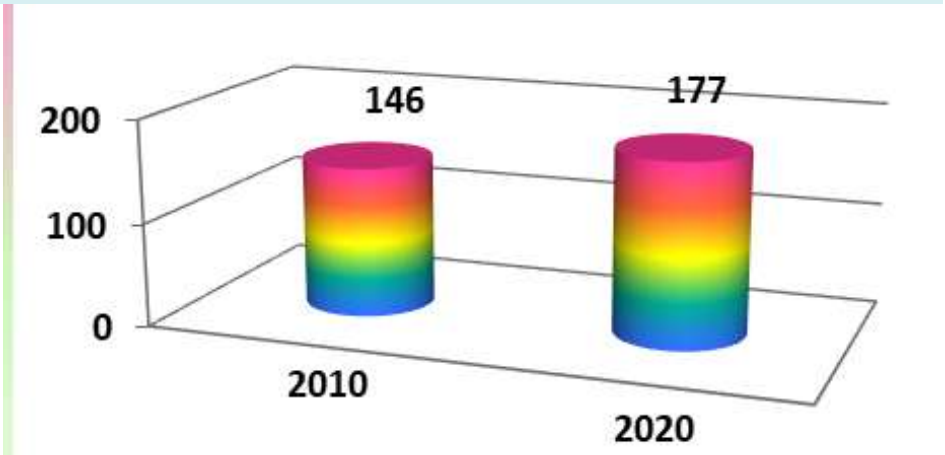

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

يزيد عن 51% من الشركات الباقية حجم عملياتها وضيقت نطاقها. وأرجع ما يقرب 73% من الشركات المغلقة سبب الإغلاق إلى المشكلات الأمنية والقيود المالية. ونتيجة لهذا ارتفعت البطالة، وزادت تكلفة ممارسة الأعمال، وتقلصت العائدات وقاعدة العملاء، وهاجر رأس المال الخاص إلى الخارج (مجموعة البنك الدولي, 2019, ص8), ومن أهم تلك التحديات ما يلي:

1. قصور قانون الاستثمار رقم (15) لعام (2010) حيث شكل عائقاً كبيراً أمام استثمارات القطاع الخاص, وكان له الأثر المباشر في تراجع القدرة على جذب الاستثمارات, حيث ألغى هذا القانون الاعفاءات الضريبية وتلك المتعلقة بضريبة الأرباح, كما ألغى إعفاءات الرسوم الجمركية وغيرها من المزايا والتسهيلات.

2. ضعف الدور التمويلي للقطاع المصرفي منذ قبل اندلاع حرب عام 2015 وخاصة الموجهة لتمويل الاستثمار حيث شكلت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ما نسبته 37.3% فقط من إجمالي أصول البنوك التجارية والإسلامية في عام2009 ومعظم الائتمان الممنوح يتسم بفترة قصيرة الأجل في حين أن الأنشطة الاقتصادية المنتجة هي في الغالب بحاجة إلى تمويلات متوسطة وطويلة الأجل, وهذا يعكس بوضوح أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ذو طابع خدمي وليس إنتاجي, علاوة على ذلك أنها تستثمر معظم أصولها في موجودات ذات عائدات مرتفعة وعديمة المخاطر كأذون الخزانة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي, 2011, ص46). ومنذ عام 2015 واجه القطاع المصرفي أزمة كبيرة في السيولة، وفقدت الثقة خارجياً وداخلياً في البنوك المحلية، الأمر الذي أدى إلى سحب واسع النطاق للودائع. وتسبب توقف صادرات النفط والغاز أثناء الصراع بضغوط هائلة على المالية العامة، التي كانت تعتمد على عائدات النفط والغاز. ومع اعتماد معظم البنوك على سندات الخزينة في تحقيق القدر الأكبر من الإيرادات قبل الحرب (أكثر من 60% من أصول النظام المصرفي في أوراق حكومية)، فقد صار القطاع مكشوفًا إلى حد بعيد. ولا يزال القطاع المصرفي التجاري يعمل بصورة جزئية، ويركز في أعماله على معاملات صغار المستهلكين واستيراد السلع الحرجة (مجموعة البنك الدولي, مرجع سابق, ص7)

3. تراجع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ عام 2015تراجعاً كبيراً جراء الحرب، وهي في الغالب مشاريع صغيرة في القطاعات غير النفطية، حيث تراجعت قيمة رأس المال الاستثماري في 2015 إلى (181.613.270) الف ريال يمني، مقارنة بعام 2010التي بلغت (36.160.022) الف ريال, لينخفض بنسبة 80%. كما بلغت عدد المشاريع المسجلة في2010 (164) مشروعاً وأتاحت (4.523) فرصة عمل، وتراجعت في 2015 لتصل (38) مشروعاً و(1.248) فرصة عمل. وتوقفت الاستثمارات الأجنبية تماماً في 2015 نتيجة الحرب والاختلالات الأمنية، والتي كانت حتى عام 2010 تشكل ما نسبته 33% أي ثلث إجمالي الاستثمارات (الهيئة العامة للاستثمار, 2017).

4. يعمل القطاع الخاص منذ قبل عام 2015 في بيئة تتسم بتدهور الأوضاع السياسية, الأمنية, الاقتصادية, الهيكلية, المالية, التنظيمية والتشريعية. هذا بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الانكماشية التي تبنتها الحكومة والتي من أهم أدواتها رفع الضرائب ومعدل سعر الفائدة وذلك بهدف كبح التضخم, إلا أن الآثار السلبية لهذه السياسات أدت إلى ضعف الاستثمار وأعاقت جاذبيته

5. قصور البنية التحتية المادية (خاصةً الكهرباء) التي تعتمد عليها المنشآت كثيراً. حيث أن قدرة توليد الطاقة الكهربائية غير كافية لتلبية احتياجات الأفراد والمنشآت من الطاقة, وتعرض الكهرباء لانقطاعات على نحو مستمر، وما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على الإنتاج والاستثمار ما يجعلها مضطرة لشراء مولدات كهربائية مساندة، الأمر الذي يرفع تكاليف الإنتاج إلى حد كبير. كما أدى الصراع إلى الدمار الجزئي أو التام بأكثر من 24% من إجمالي شبكة الطرق, وتعرض 29% من المرافق الصحية إلى درجة ما من درجات التضرر، وخروج 45% من المرافق الصحية من العمل حاليًا (مجموعة

البنـك الدولـي, مرجع سـابق, ص6)

6. ضعـف عناصر الحكـم الجيد التي تحـول دون نمـو حجـم المؤسسـات, كالفسـاد وعدم كفاءة تفاعل المسؤولين الحكوميين مع نشـاطات الأعمال التابعة للقطـاع الخـاص, مؤسسـات لا تعمـل بكفـاءة (مثل الجهـات المعنيـة بضبط تنفيـذ العقـود, كالمحاكـم والهيئـات القضائيـة أو هيئـات تحكيـم وغيره)، والمضاربـة فـي العقارات...إلخ.

7. انخفـاض كبيـر في قيمـة الريال اليمنـي مـا أدى إلـى حـدوث ضغوط تضخميـة فاقمـت مـن حـدة الأزمـة وازديـاد تدهـور بيئـة أعمـال القطاع الخاص. ففي عـام2021 انخفضت قيمة الريال إلـى أدنى مسـتوياته التاريخية, حيـث انخفضت قيمته بنحـو 57% بين يناير وديسـمبر وصل الريـال إلى معدل قياسـي بلـغ (1,474) ريـالاً للـدولار الأمريكـي في أواخر العـام الماضي مما أدى إلـى ارتفاع الأسـعار وتـآكل القوة الشرائية

ثانيـاً: اصلاحـات مقترحـة لدعم بيئـة أعمـال القطـاع الخاص:

يعمـل القطـاع الخـاص باليمـن فـي بيئة غيـر مسـتقرة سياسـياً واقتصادياً وأمنياً, يطغى عليها الفساد والبيروقراطية وقصور البنـى التحتية وفشـل برامـج الإصلاحات، إلـى جانـب تداعيـات الحـرب الأهليـة ومـا خلفتـه من آثار سلبية علـى إمكانيـات تطـوره واضطلاعه بمهامـه التنمويـة الذي خطط لها في خطـط التنميـة المتعاقبة, ولتحسـين بيئة أعمـال القطاع الخاص، لابـد مـن توفير الاسـتقرار السياسـي والاقتصـادي والأمنـي, ووجـود إرادة سياسـية حقيقيـة مقرونـة بإصلاحات مؤسسـية فاعلـة والالتـزام بتنفيذهـا تنفيـذاً عـادلاً, والسـعي نحـو عمـل شـراكة بين القطاعين العـام والخاص, وفيما يلي عدد مـن الاقتراحات لإصلاح ودعـم بيئة أعمـال القطـاع الخاص:

إصلاح مؤسسـات الدولـة لإتاحة المسـاواة وتكافـؤ الفـرص أمـام القطـاع الخاص, وتشـمل الإجراءات ذات الأولويـة مـا يلي:

- إعداد اسـتراتيجية متكاملة لإصلاح البيئـة القانونية والتنظيمية لمؤسسـات الدولة
- تحسـين نوعية الخدمـات المقدمة إلى القطاع الخـاص وتخفيض تكاليفها
- إعـادة رسـم السياسـة التجاريـة الحكوميـة بما يخدم الصناعـة الوطنية, وتحفيز الصـادرات
- إنشـاء مجلـس أعلـى للشـراكة بيـن القطـاع العـام والخـاص لمتابعة احتياجـات الاسـتثمار بيـن القطاعين, وتحديـد الفـرص الواقعيـة المرغوبة لعلاقـات الشـراكة بيـن القطاعين
- إصدار قانون الشـراكة بين القطاع العام والخاص
- تحسـين وضـع اسـتقرار الأمـن الداخلـي
- تطوير المناطـق الحرة والصناعية, والعمل على حل كافة مشـكلاتها
- تعديـل قانـون الاسـتثمار الحالي الصـادر فـي عـام 2010 لتحفيـز الاسـتثمار, وإعـادة مـواد قانـون الاسـتثمار لعـام 2002 المتعلقـة بالإعفـاءات الضريبيـة علـى العقارات والأربـاح والإعفـاءات الضريبيـة والرسـوم الجمركية علـى الموجودات الثابتة المسـتوردة لكافة المشـروعات, وإصـدار لائحـة تنفيذيـة لـه
- منـح الهيئـة العامـة للاسـتثمار صلاحيـة تخصيـص الأراضـي اللازمة لإقامـة المشـروعات فـي المواقـع الاسـتثمارية وفي المنطقـة الحرة عدن والمناطـق الصناعيـة
- اصلاح سياسـات التعليـم وتطوير المناهج العلمية في مختلف المؤسسـات التعليميـة بمـا يكسـب مخرجاتهـا المعلومـات والمهارات اللازمـة لتلبية احتياجات سـوق العمـل المختلفة والحد مـن البطالـة, وتحقيـق المسـاواة بين الجنسـين فـي التعليم والحصـول على فـرص العمل.

نقترح الإصلاحات التالية:

- إعـادة هيكلـة البنـوك وتسـهيل الإجـراءات والأنظمـة
- التنسـيق بيـن السياسـة الماليـة والسياسـة النقديـة
- رسـم سياسـة نقديـة تركـز على توفير السـيولة وتخفيض أسعار الفائدة.
- إتبـاع سياسـة ماليـة تركـز على تهيئة ظـروف الاسـتثمار
- تعبئـة الموارد المحليـة وتوجيهها نحو القطـاع الخاص
- تحسـين البنيـة القانونيـة وتعزيز احتـرام العقود.
- اسـتكمال إجراءات إنشـاء سـوق الأوراق الماليـة
- إتباع الشفافية في النظام المالي.
- وضـع ضوابـط في تنظيم حسـاب

المعاملات الرأسمالية للحد من هروب رؤوس الأموال

• اتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق استقرار سعر الصرف وجعله أكثر تنافسية

لنمو وتطور القطاع الخاص, لابد من توسيع البنية التحتية وإعادة تأهيلها, من خلال:

• إصلاح وتطوير البنية التحتية ووضع تعريفة مناسبة تمكن استعادة التكاليف وتقديم خدمات جيدة النوعية على نحو قابل للاستدامة

• وضع السياسات والإجراءات القانونية اللازمة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص القائمة على المنافسة والشفافية في استثمارات البنية التحتية, وتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية لتمويل المشاريع وتنفيذها

• إنشاء وحدة تنظيمية لإصلاح الأنظمة والإجراءات للرقابة على تنظيم القطاع الخاص

• تطوير المؤسسات العامة لتحسين كفاءة وفاعلية الادارة

• زيادة الاستثمار لتوليد الطاقة الكهربائية, ومصادر المياه البديلة, وتدعيم شبكات النقل

يلعب الفساد دور كبير في إعاقة تطور أعمال القطاع الخاص, وتشمل المقترحات ما يلي:

• إصدار قانون حديث بشأن التحكيم يستند إلى قانون التحكيم التجاري الدولي

• استحداث أنظمة للرقابة والمحاسبة المالية والإدارية

• اتخاذ الإجراءات القانونية الملائمة ضد الفساد

• تبسيط إجراءات التسجيل والحصول على التراخيص

• ضمان حقوق الملكية وإنفاذ العقود

• زيادة الشفافية ومساءلة جميع المؤسسات العامة ذات العلاقة بأعمال القطاع الخاص

• تهيئة البيئة الاجرائية السليمة وإزالة كافة الحواجز التي تعيق المنافسة العادلة

• وضع معايير وأسس للممارسات المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق

لتحسين سهولة أنشطة الأعمال نقترح ما يلي:

• تقليل عدد الإجراءات, والتكلفة والوقت اللازم للبدء بالنشاط التجاري, والحصول على تراخيص البناء وتسجيل الملكية

• تسهيل الحصول على متطلبات البنية التحتية

• إصلاح وتحديث إجراءات تسجيل الأراضي وإدارة الأصول العامة

• إصلاح الآليات والإجراءات التنظيمية لاستخدام أراضي المنطقة الحرة في عدن, والمناطق الصناعية (عدن والحديدة), ومشاركة القطاع الخاص في تنميتها وإداراتها وتشغيلها وصيانتها من خلال إطار تنظيمي واضح وشفاف

• إتاحة إمكانية التسجيل على الأنترنت

• إنشاء خرائط رقمية لتقسيمات المناطق

• إنشاء نظام الكتروني لكافة المعاملات المتعلقة بالنشاط الاستثماري

• تسهيل الحصول على الائتمان.

• تحديث وتعديل القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المستثمر

• اصلاح نظام الضرائب, وتقليص الإجراءات والوقت اللازم لدفعها

• تسهيل الشروط الأساسية المتعلقة بالمستندات المطلوبة للتجارة

• تقليل الإجراءات والوقت اللازم والتكلفة لإنفاذ العقود, وسرعة البث في القضايا المتنازع عليها

• وضع إطار قانوني سليم لتسهيل وتحسين إجراءات الإعسار

• تحسين كفاءة الجهاز القضائي.

◄ النتائج:

• عجز برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري عن إصلاح مؤشرات الاقتصاد الكلي وخلق بيئة مواتية للاستثمار, وتهيئة الظروف المناسبة للقطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي على الرغم من الجهود التي بذلت من الحكومة اليمنية لتحقيق أهداف البرنامج

• احتلت اليمن مراكز متأخرة في عام 2020 في المؤشرات الدولية المتعلقة ببيئة الأعمال اليمنية (مؤشر سهولة أداء الأعمال, مؤشر الحرية الاقتصادية, مؤشر مدركات الفساد) مقارنة بالمراكز التي احتلتها في عام 2010, وذلك نتيجة لوجود قصور في

البيئة الداعمة لأعمال القطاع الخاص

• يواجه القطاع الخاص في اليمن العديد من التحديات التي أدت إلى تدهور بيئة الأعمال, منها عدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني, وقصور البنية التحتية, ضعف تمويل أنشطة القطاع الخاص, انتشار الفساد ...إلخ

• اقترحت الدراسة عدد من الإصلاحات الداعمة لبيئة أعمال القطاع الخاص تمثلت أهمها في إصلاح مؤسسات الدولة, القطاع المالي, البنية التحتية وتحسين سهولة أنشطة الأعمال

التوصيات:

1. التزام الحكومة بوضع استراتيجية شاملة قابلة للتنفيذ تتضمن كافة الأهداف والسياسات والآليات اللازمة لإصلاح بيئة أعمال القطاع الخاص, وتوضح التوقيت المقترح والموارد اللازمة ومصادرها لإنجاز تلك الإصلاحات

2. إنشاء وحدة عمل استراتيجية لإدارة الإصلاحات تتولى المسؤولية التشغيلية لتسهيل ومتابعة عملية الإصلاح

3. إجراء حوار بين الحكومة وممثلي قطاع الأعمال حول أولويات الإصلاح واستراتيجيته, والتدابير والإجراءات اللازمة, وتحسين شفافية القرارات

4. الاستعانة بالبنك الدولي لتقديم المساعدة الفنية لعقد شراكة مستدامة بين القطاعين العام والخاص طبقاً لأفضل الممارسات الدولية, وتقديم المقترحات بشأن قانون الشراكة بين القطاعين

5. تشكيل فريق عمل من كافة مؤسسات البنية التحتية (كهرباء, نقل, مياه, اتصالات ...إلخ) ذات قدرات تشغيلية بالتنسيق مع الهيئة الوزارية لإدارة الإصلاحات بشأن استعادة وتوسيع وتطوير البنية التحتية, وتنفيذ القواعد التنظيمية والإجرائية الضرورية

6. تشكيل لجنة عمل قانونية من وزارة المالية والبنك المركزي اليمني لمراجعة وتحديث وتعديل الإطار القانوني للقطاع المالي والمصرفي, وضمان الرقابة التنظيمية من قبل البنك المركزي اليمني, وخلق بيئة مالية ملاءمة لنمو وازدهار أعمال القطاع الخاص وتؤمن دخوله للأسواق الدولية .

7. توفير الحكومة البيئة الأمنة والمستقرة لخلق بيئة جاذبة للاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية لإقامة المشروعات اللازمة لتحقيق التنمية

8. اعتماد خطة حكومية لتطوير استخدام الإدارة والأنظمة الالكترونية لتشمل جميع مؤسسات الدولة بدءً بالمؤسسات ذات العلاقة المباشرة بأعمال القطاع الخاص لتقليص حجم الفساد وسرعة انجاز المعاملات.

المراجع:

1. أبـا الخيـل, منى المهنـا والبكر, أحمد (2019). مسـاهمة الأنشـطة الاقتصادية في معـدلات نمو القطـاع الخاص فـي المملكة العربية السـعودية مؤسسـة النقـد العربي السعودي
2. بـركات, طـارق والجرباني, علي وبونفـوا, ولـوران (2020). دور القطاع الخاص في بنـاء السلام في اليمن. مركز البحوث التطبيقية بالشـراكة مع الشـرق (CARPO)
3. برنامـج الأمـم المتحدة الإنمائـي, (2006). سياسـات الاقتصاد الكلـي للنمو وخلق فـرص العمـل والتخفيف من الفقـر. اليمن
4. الجهاز المركزي للإحصاء, (2018). كتاب الاحصاء السنوي 2015. صنعاء.
5. الربيعـي, عبـده محمد فاضـل (2004). الخصخصـة و أثرها علـى التنمية بالدول الناميـة. القاهرة: مكتبـة مدبولي
6. رئاسـة الجمهوريـة, (1993). قانون رقم (4) لسـنة 1993م بشـأن المناطق الحرة. الجمهورية اليمنية.
7. عبـدوس, عبد العزيز (2016). تحسـين بيئة الأعمال مطلب أساسـي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائـر. مجلة الباحث الاقتصادي. العـدد (6). الجزائر, ص 107.
8. عمر, حسـين (1995). موسـوعة المصطلحات الاقتصادية. القاهـرة: مكتبة القاهرة الحديثة
9. مجلـس الـوزراء, (2013). قـرار مجلس الـوزراء رقم(207) لعام 2013 بشـأن الموافقة علـى الإجراءات المتخذة بشـأن تطوير المنطقتين الصناعيتيـن عدن والحديدة. الجمهورية اليمنية
10. مجموعـة البنـك الدولـي, (2019). مذكرة المشـاركة القطرية بشـأن الجمهورية اليمنيـة. وحـدة الإدارة المعنية باليمن
11. المركـز اليمنـي لقياس الـرأي العـام, (2006). معوقات الاسـتثمار فـي اليمن. صنعا ء .
12. المشـاقبة, إبراهيم (2013). أثر الخصخصة علـى إدارة وتطوير المنتجات. عمان: دار اليازوري
13. مياسـي, إكرام (2011). الاندماج فـي الاقتصاد العالمي و انعكاسـاته على القطاع الخـاص في الجزائر. الجزائـر: دار هومة للطباعة والنشـر والتوزيع
14. النجـار, سـعيد ((1991. نحو اسـتراتيجية قومية للإصلاح الاقتصـادي. القاهرة: دار الشروق
15. الهيئة العامة للاستثمار, (2005). قانون الاستثمار رقم (22)لعام 2002. صنعاء.
16. الهيئـة العامة لاسـتثمار, (2017), قطـاع الترويج, دائـرة المعلومات والاحصاء، صنعاء
17. الهيئـة الوطنيـة العليـا لمكافحة الفسـاد, (2022), الاسـتراتيجية الوطنية لمكافحة الفسـاد 2022-2026. صنعاء
18. وزارة التخطيـط والتعاون الدولـي, (2006). التقرير الاقتصادي السـنوي 2006. الجمهورية اليمنية.
19. وزارة التخطيـط والتعـاون الدولي, (2011). التقرير الاقتصادي السـنوي -2009 2010. الجمهوريـة اليمنية
20. وزارة الشـئون القانونية, (2005). قرار جمهوري رقم (79) لسـنة 2005 بشـأن تنظيم إنشـاء المناطـق الصناعية وإدارتها والإشـراف عليهـا. الجمهورية اليمنية

الفوضى المالية والنقدية في الظروف الراهنة

■ يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تشهد اليمن فوضى مالية ونقدية عامة لم تشهدها في تاريخها

يعالج هذا المقال ظاهرة الفوضى المالية والنقدية في اليمن كنتيجة مباشرة لتعقيدات الحرب والانقسام السياسي والاقتصادي وسيادة عدم الاستقرار منذ عقود سابقة للحرب الحالية

◄ مظاهر الفوضى المالية والنقدية

نستعرض هنا اهم مظاهر الفوضى المالية والنقدية والتي يمكن إدراكها من خلال ازدواج السلطة النقدية وقد برزت إلى السطح منذ نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن عام 2016 حيث أصبح هناك بنكين مركزيين فعلياً. هذا الانقسام أدى إلى اختلافات في السياسة النقدية وإصدار طبعات جديدة في عدن والتي تم رفضها في صنعاء ما أدى إلى تعددية

في طبعات الريال وتعددية في أسعار صرف الريال مقابل العملات الأجنبية في عدن وصنعاء

ومن مظاهر الفوضى ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة العملة بشكل مروع حيث فقد الريال اليمني معظم قيمته في عدن عندما تجاوز سعر صرف الدولار حاليا 2500 ريال في مقابل ثبات مصطنع لسعر الريال القديم في صنعاء وأدى التضخم إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية والخدمات وأثر بشكل مباشر على معيشة السكان

يضاف إلى ذلك توقف او عدم انتظام دفع الرواتب في صنعاء وعدن مما أدى إلى تدهور مستوى الدخل و المعيشة

كما أن من مظاهر الفوضى المالية والنقدية اعتماد الاقتصاد على التحويلات الخارجية والمساعدات بسبب انهيار النشاط الاقتصادي وتوقف التصدير

كما رافق كل ذلك انتشار الفساد المالي ولانفلات الإداري وغياب الرقابة وشفافية الإنفاق الرسمي

◄ اثار الفوضى المالية والنقدية

يمكن استعراض أهم الآثار في:

• ارتفاع مستويات الفقر والمجاعة وسوء التغذية على نطاق غير مسبوق حيث أصبحت اليمن الاولى على مستوى العالم في تدهور الوضع الإنساني حيث أن 80% من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية في ظل فقر واسع الانتشار

• انهيار الخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء، التعليم، الصحة، والمياه والصرف الصحي

• ظهور اقتصاد غير رسمي وانتعاش اقتصاد السوق السوداء وسيادة المضاربة في العملة وتهريب السلع والابتزاز المالي

• انقسام السوق المحلي وخاصة تعدد اسعار صرف الريال أدى إلى تعقيد حركة التجارة الداخلية وأثر سلباً على النشاط الاقتصادي

• هروب رؤوس الأموال بسبب غياب الاستقرار والبيئة الآمنة للاستثمار

أن استمرار الفوضى المالية والنقدية وتعميقها باستمرار يزيد من الأزمة المالية والنقدية ويعقد الحلول في المستقبل

هذه الأزمة لا يمكن معالجتها بشكل فعال إلا من خلال حل سياسي شامل متفق عليه يحل أزمة انقسام المؤسسات الاقتصادية ويضع سياسات مالية ونقدية فعالة وشفافة

◄ حلول مقترحة

لحل أزمة الفوضى المالية والنقدية يمكن اعتماد مجموعة من الحلول الممكنة واهمها: -

إجراء حوار بين بنك عدن وبنك وصنعاء وبإشراف إقليمي ودولي من أجل التوصل لحلول تدريجية وتشكيل إدارة مشتركة للبنكين تهدف إلى:

• إدارة مشتركة للسياسة النقدية والمؤسسات المالية وإصلاح البنك المركزي وتعزيز استقلاليته عن التدخلات السياسية.

• كما نقترح إنشاء آلية تنسيق بين البنكين المركزيين في المناطق الخاضعة لعدن وصنعاء لضمان تدفق السيولة وتوحيد سعر الصرف.

• كما يتطلب الحل تحسين الإيرادات الحكومية والحد من العجز واستعادة السيطرة على الموارد من خلال استئناف تصدير النفط والغاز من الموانئ الرئيسية وتوريد عائداتها إلى البنك تحت الإدارة المشتركة

• من متطلبات تجاوز الفوضى إصلاح النظام الضريبي وتعزيز تحصيل الضرائب ومكافحة التهريب والجبايات غير القانونية التي تستنزف الموارد العامة

• وايضا يتطلب إنهاء الفوضى تعزيز التعاون الدولي والدعم المالي والشراكة مع المؤسسات الدولية وزيادة الدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديم مساعدات فنية ومالية لتعزيز الاحتياطيات الأجنبية وتثبيت سعر الصرف.

• كما نقترح الإصلاح التدريجي للقطاع المالي والمصرفي

في الختام، تتطلب تجاوز الفوضى النقدية والمالية نهجاً متكاملاً يجمع بين الإصلاحات الداخلية والدعم الخارجي مع وضع الحلول الاقتصادية في ظل حل سياسي أوسع لضمان الاستدامة

AL ROBAIN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة